**جامعة الجزائر 03**

**كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

**قسم الدراسات الدولية**

**تخصص الدراسات الإقليمية**

# مطبوعـــــــــــــــــــة

# حول آسيـــــــا في النظـــــــــــــام الدولـــــــي

## موجهة إلى طلبة الماستر دراسات إقليمية

**إعداد : د.نبيلة بن يحيى**

**السنة الجامعية 2021-202**

## الفهـــــــــــــــــــــرس


1. المقدمة ص 1
2. *الفصـــــــــــل الأول* آسيا الجغرافيا والتاريخ ص 2
3. المبحث الأول السمات ص 2
4. المبحث الثاني الدلالات ص 6
5. المبحث الثالث تحول القوة في آسيا ص 10
6. *الفصـــــــــــل الثانـــــي* تاريخ القارة المركب ص 11
7. المبحث الأول آسيا الأكبر في العالم ص 23
8. المبحث الثاني الخلفية التاريخية في العلاقات الصينية الأمريكية ص 30
9. المبحث الثالث أمريكا تتجه شرقا ص 37
10. المبحث الرابع الالتفات الصيني ص 41
11. الفصـــــل الثالــث شراكة استيراتيجية ص 46
12. المبحث الأول الاستيراتيجية العسكرية الصينية ص 46
13. المبحث الثاني الأهمية الاقتصادية لآسيا الوسطى ص 51
14. المبحث الثالث التنافس الدولي في آسيا ص 53
15. المبحث الرابع الدور الأمريكي في آسيا الوسطى ص 56
16. المبحث الخامس علاقة الاتحاد الأوروبي بآسيا الوسطى ص 60
17. *الفصـــــــــــل الرابــــــع* التنافس الإقليمي على آسيا الوسطي ص 62
18. المبحث الأول الدول الاقليمية ص 62
19. المبحث الثاني الصراع والتنافس بين الصين وامريكا ص 67
20. المبحث الثالث سياسة المناطق الاقتصادية الحرة ص 68

21. ***الفصـــل الخامـــس*** التكامل الاقتصادي الآسيوي ص 92

22. المبحث الأول التجربة الآسيوية في التكامل الاقتصادي ص 92

23. المبحث الثاني آسيا اقتصاد العالم ص 93

24. ***الخاتمـــــــــــة*** ص 98

25. ***الصادر والمراجع*** ص104

# آسيا في النظام الدولي

## مقدمة

تعتبر قارة آسيا من أهم القارات تعلق الأمر تاريخيا أو جغرافيا أوتفاعليا في تحريك العملية السياسية أو الاقتصادية أو الفكرية ، مما جعلها تأخذ دلالات قوية في صناعة القرار السياسي الدولي وتحتل الصدارة في بنية النظام السياسي الدولي، مما يؤكد على إشكالية مدى أهمية آسيا في النظام السياسي الدولي .

- ما هي أسس هذا التأثير ودلالاته؟
- كيف استطاعت آسيا أن تجعل من صوتها محركا للقرار الدولي ؟
- وما دورها في التحولات الدولية الجديدة بين القوى الدولية التقليدية بعد وستفاليا؟

وقد تأسست مجموعة من الفرضيات التي تسعى في الإجابة على قدرة وقوة هذه القارة في صنع الأحداث الدولية وتحريك الحكامة السياسية في الاتجاه الذي تريده.

- إذا كانت آسيا القوة الفاعلة فأن دورها محوريا في العلاقات الدولية
- وإذا كانت القوى التقليدية بعد وستفاليا احتوت على القرار السياسي الدولي فإن دول آسيا تسعى صاعدة في النفاذ إلى دول العالم بقوة ناعمة
- وإذا كان مشروع مارشال انعش اقتصاد أوروبا فإن مشروع طريق الحرير واقتصاد المعرفة طوق الاقتصاد العالمي .

جرت العادة في الأدبيات الدولية أن نتحدث عن القوة التقليدية كانت في اوروبا وتحولت إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، لكن عودة آسيا بقوة زاحفة ، أربكت فيها المجتمع الغربية من خلال السرعة الكبيرة في النمو الاقتصادي والتغيير في مجال التعاملات التجارية والصناعات المختلفة .

# الفصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــل الأول

## آسيا الجغرافيا والتاريخ

**المبحث الأول**

**السمات والدلالات**

القارة الآسيوية تمثل مساحة ضخمة مترامية الأطراف فهي أكبر قارات العالم وتبلغ مساحتها حوالي 44.579.000 كم مربع وهي تمتد من المحيط الهادي شرقاً والمحيط الهندي والهادي جنوباً إلى البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وأوربا غرباً والمحيط المتجمد شمالا.

وتتسم القارة الآسيوية بالسمات الآتية:

الأولى:

أنها قارة الحضارات، ففي شرقها نشأت الحضارة الصينية العريقة بإنجازاتها الكبرى المعروفة في التاريخ مثل اختراع البارود والكتابة، وفي غربها نشأت الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام وما قدمته من فكر ومبادئ للعالم، وفي وسطها أو بالأحرى جنوبها حيث شبه القارة الهندية وإيران قدمت للعالم حضارتين من أعرق الحضارات وهما الحضارة الهندية القديمة والحضارة الفارسية، وقدمت تلك المنطقة للعالم ثلاثة أديان هامة هي البوذية والهندوسية والباريسية أي عبادة النار، وكل من هذه الأديان اتسمت بمبادئ هامة أثرت في الأديان السماوية التي ظهرت في غربي آسيا، وفي الشرق ظهرت عقيدتان أو مذهبان هما: الشنتوية في اليابان، والكونفوشية في الصين. وهناك أديان أقل أهمية وانتشاراً مثل السيخية والبهائية .

الثانية:

أنها قارة الكتل البشرية الضخمة، ففي آسيا أكبر دولتين في العالم من حيث السكان وهما الصين والهند، وبها أربع دول أخرى من الدول الكبرى على المستوى العالمي من حيث السكان وهي إندونيسيا وبنغلادش وباكستان واليابان. إذن سكان آسيا يمثلون أكثر من نصف سكان العالم بأسره. وهذه الكتلة البشرية تعيش في حالة من الفقر والتخلف والجهل ومن ثم فهي تعد رصيداً خطيراً لإحداث القلاقل والاضطرابات.

الثالثة:

أنها قارة النهضة المستقبلية، ففي آسيا توجد اليابان؛ صاحبة ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، وبها الصين صاحبة أكبر معدل نمو اقتصادي في العالم على مدى العشرين سنة الماضية، وبها عدة دول ومناطق حققت طفرات اقتصادية هامة أطلق عليها النمور الآسيوية مثل تايلاند وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا، وبها أسواق مالية وبورصات من أكبر الأسواق على المستوى العالمي مثل سنغافورة وهونغ كونغ وشنغهاي وطوكيو.

الرابعة:

أنها قارة أكبر مخزون استراتيجي للطاقة، سواء في الطاقة التقليدية مثل الفحم في الصين، أو الطاقة الحديثة مثل النفط والغاز في منطقة الخليج، وآسيا الوسطى، وجنوب شرقي آسيا مثل إندونيسيا وشرقي آسيا مثل الصين، أو حتى في مخزون الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وكلاهما تمتلك منه قارة آسيا مالا تمتلكه قارات أخرى.

الخامسة:

أنه بينما تتجه القارات الأخرى للتوحد فيما بينها اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً فإن قارة آسيا تتسم بالتنوع الشديد فيما بين دولها اجتماعياً وثقافياً وأيضاً اقتصادياً، وبعدم التناسق بل التنافس الذي يقرب من التصارع بين دولها في كل منطقة فرعية من مناطقها. خذ على

سبيل المثال التنافس الصيني الياباني الراهن والذي غذته مطامع تاريخية يابانية ليس فقط بالنسبة للصين، وإنما بالنسبة لشبه الجزيرة الكورية، ولجنوب شرقي آسيا في إطار مشروع النظام الآسيوي الكبير أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين، والذي وجد تطبيقاً جزئياً في غزو اليابان وتوسعها في تلك المناطق. وهذا لا يشكل حدثاً من أحداث الماضي بل يمثل خلفية تاريخية تظهر في شكل حساسيات سياسية ما تزال قائمة. وخذ أيضاً التنافس أو التصارع في شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان هذا التصارع الذي أدى إلى اندلاع ثلاث حروب بينهما أعوام 1947، 1965، 1971، وإلى إصرار هاتين الدولتين على امتلاك السلاح النووي في مايو 1998، وهذا محصلة عملية تقدم علمي مستمر عبر ثلاثين سنة، وخلافات متراكمة في علاقات البلدين، وحرص كل منها على الدفاع عن ذاتها، كما في حالة باكستان، أو تأكيد ذاتها إقليمياً وعالمياً كما في حالة الهند. يضاف إلى ذلك وجود منافس صغير هو إيران، والتي شاء لها الحظ أن يكون لها ثلاثة أذرع؛ أولها مع آسيا الوسطى وثانيها تجاه الهند وباكستان وثالثها تجاه الخليج العربي أو الفارسي أيهما شاء كل باحث أن يسميه. وهناك تنافس على مستوى أقل بين دول الهند الصينية وبخاصة سعي فيتنام لتكون الشقيق الأكبر لكل من لاوس وكمبوديا.

السادسة:

هناك كتلة آسيوية ممتدة تتمثل في ثلاث قوى وهي: دول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، إثر انحلاله، وهذه كتلة هامة من حيث الثقافة الإسلامية، ومن حيث التخلف الاقتصادي والسياسي، ومن حيث الموارد الاقتصادية وبخاصة البترول والغاز، ومن حيث الصراع السياسي في محاصرتها بكل من الصين شرقاً والاتحاد الروسي غرباً وشمالاً، والخليج والمنطقة العربية جنوباً، فهي إذن في موقع استراتيجي بالغ الأهمية والخطورة ولذلك لا عجب أن نجد الولايات المتحدة؛ القوة العظمى الوحيدة في هذه المرحلة، تركز جهودها على تلك المنطقة.

والقوة الآسيوية الثانية هي الاتحاد الروسي في بُعده الآسيوي، وهذه لها دلالاتها وارتباطاتها مع آسيا تاريخياً، ومع الصين واليابان في شرق آسيا، حيث أقامت روسيا علاقة

شراكة استراتيجية مع الصين، وما تزال تغازل اليابان اقتصادياً وسياسياً، كما أن علاقاتها وثيقة مع دول جنوب آسيا وبخاصة الهند ومع دول الخليج وإيران حيث يسود التنافس والتصارع على الموارد والسياسات. والقوة الآسيوية الثالثة أو بالأحرى قوة شبه آسيوية هي أستراليا حيث التنافس عبر المحيط الهادي، ولكنه منذ أواخر القرن العشرين امتد إلى جنوب شرقي آسيا، وفي القرن الحادي والعشرين اتجه للتوسع في الشرق الأوسط وبخاصة دور أستراليا في العراق، ومن هنا فإن الدور الأسترالي نشط على الساحة الإقليمية والدولية، فتزعمت عملية مساندة انفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا، كما ساندت عملية السلام في كمبوديا، وتسعى للعب دور في أفغانستان والعراق، وهو دور بصفة عامة يقوم على المساعدة والمساندة للسياسة الأمريكية.

السابعة:

أنه لا يوجد تنظيم إقليمي شامل يغطي المنطقة الآسيوية فهناك تجمع دول مجلس التعاون الخليجي، وتجمع السارك لدول جنوب آسيا وتجمع الأسبان بتنوعاته (آسيان + 3: الصين – اليابان – كوريا الجنوبية) والأسبان + الشراكة والتي تضم الهند، وتجمع ايبك APEC لدول حوض المحيط الهادي، والذي يعد أهم تلك التجمعات العالمية، ويركز على الاقتصاد والتعاون الاقتصادي، ويضم بالإضافة لدول آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية كلا من استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي وغيرها، وهناك تجمع دول الكومنولث المستقلة، وهناك مجموعة شنغهاي التي تضم الصين وروسيا ودول وسط آسيا الإسلامية، ويركز على المفهوم الأمني. وهكذا تجمعات عديدة ومتداخلة. ماذا تعني كل هذه السمات للقارة الآسيوية؟

## المبحث الثاني

## الدلالات

يمكن القول إن السمات السابقة تشير إلى عدة دلالات نوجزها في الآتي:سكرية واجتماعية، ولهذا فاقتصادياتها

الدلالة الأولى:

أن آسيا رغم عراقتها تاريخيا لم تستقر سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً ومن ثم أطلق عليها البعض، على سبيل السخرية، القارة اللعوب.

الدلالة الثانية:

أن آسيا من أقل القارات تفاعلاً فيما بينها، بل إن مراكز الحضارة الآسيوية التقليدية أصبحت الآن تتطلع إلى خارج تلك القارة، سواء كان ذلك في اليابان وانتماءاتها نحو أمريكا وأوربا، أو في الهند وتحولها إلى شريك استراتيجي للولايات المتحدة وكذلك الدور التقليدي لباكستان في السياسة الغربية، أوفي الصين وعلاقاتها المتنامية اقتصادياً مع أوروبا والولايات المتحدة، أوفي دول الخليج وروابطها مع الولايات المتحدة وأوربا وهكذا. فالتفاعل والاتصال بين غربي آسيا وشرقي آسيا قليل والعلاقات بين جنوبي ووسط آسيا، وبين شرقها وغربها يسود الصراع القائم أو الكامن، وهكذا تتطلع دول آسيا في مجملها إلى خارج القارة.

الدلالة الثالثة:

متصلة بالثانية وهي أن القوى العالمية في الماضي، مثل بريطانيا وفرنسا، ثم روسيا، وفي الحاضر مثل الولايات المتحدة سعت للسيطرة على آسيا، وما تزال تسعى للتأثير عليها وتوجيهها، وهذا واضح في نظرية الأحلاف مثل حلف بغداد أو السنتو، حلف جنوب شرقي آسيا "السياتو"، فضلاً عن القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة من اليابان شرقاً إلى الخليج

غرباً، إلى آسيا الوسطى شمالاً والمحيط الهندي جنوباً. ومن ناحية أخرى طرحت القوى المنافسة ثلاث نظريات: نظرية الأمن الآسيوي التي طرحها الاتحاد السوفيتي في عهد بريجنيف ثم أعاد إحياءها يلتسين في ظل الاتحاد الروسي، ونظرية عدم الانحياز التي طرحت في الخمسينات وظلت حتى الثمانينات من القرن الماضي ثم ضعفت، ونظريات إسلامية متنوعة مثل تجمع دول الثمانية النامية، وهي مبادرة تركية شملت 6 دول آسيوية (تركيا – إيران – باكستان – بنغلادش – ماليزيا – إندونيسيا)، فضلاً عن نظريات أكثر تنوعاً مثل تجمعات أخرى عديدة، ولكن السمة الغالبة على تلك الطروحات أنها ضعيفة وعليها تحفظات من العديد من الدول، حتى في المناطق الإقليمية المستهدفة بها.

الدلالة الرابعة:

أن آسيا قامت على أساس ما يُطلق عليه مبدأ التوازن، لعبته قوى أربع هي اليابان والصين والهند والاتحاد السوفيتي، كقوى آسيوية فلا تستطيع أي منها تهديد كل القارة الآسيوية، ولذلك فإن كل منها تمثل رادعاً للأخرى بصورة من الصور. هذا التوازن العسكري له دلالاته الاقتصادية والثقافية فكل منها قدمت تجربة تنموية خاصة سياسياً واقتصادياً وحضارياً. وهذا التوازن ساعد في حماية الدول المتوسطة مثل كوريا أو ماليزيا أو الفليبين أو إندونيسيا أو باكستان، فكل من هذه القوى اعتمدت على قوة أكبر سواء داخل آسيا أو من خارجها حيث كانت القوة الرئيسية الخارجية هي الولايات المتحدة التي تفرض التوازن والتفاعل في كل منطقة فرعية من مناطق آسيا سواء شرقي آسيا أو وسط آسيا، أو جنوبي آسيا، أو غربي آسيا.

الدلالة الخامسة:

بالنظر لعدم الاتفاق على عدو مشترك للقارة الآسيوية لوجود مبدأ التوازن في القارة فإنه ترتب على ذلك عدة أمور منها: وجود استعداد لدى الدول الآسيوية لاستخدام السلاح في فض منازعاتها (روسيا والصين، الصين وفيتنام – الصين والهند – الهند وباكستان)، ومنها استمرار الإنفاق العسكري الآسيوي على التسلح في التصاعد ويقدر بأنه يفوق الإنفاق الأوروبي، ويصل إلى ثلثي الإنفاق الأمريكي، ومنها عدم وجود مبدأ أمني واحد فهناك أربعة

مبادئ أساسية: الاستناد للولايات المتحدة – الاستناد لروسيا – عدم الانحياز – بناء القوة الذاتية تقليدياً أو نووياً.

الدلالة السادسة:

أن آسيا من المحتمل أن تكون هي مركز السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين للاعتبارات التالية:

- أنها مركز الثروة النفطية التي يتصارع عليها العالم.
- أنها سوق ضخمة كامنة تسعى إليها الشركات الكبرى.
- أنها مستودع للمشكلة السكانية في العالم بكل سلبياتها وإيجابياتها.
- أنها تحتوي على إمكانيات تكنولوجية ضخمة واعدة وصاعدة.
- أنها تمثل قلب العالم القديم بل والعالم الحديث أيضاً.

من هنا برز شعاران أحدهما أن القرن الحادي والعشرين هو قرن آسيا، والثاني أن القرن الحادي والعشرين هو قرن آسيا – المحيط الهادي.

الدلالة السابعة:

أنه في معظم الحالات فإن غربي آسيا يتم إسقاطه من الحسبان سواء من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي، أو من حيث احتمالات لعبه دور على الساحة الدولية سياسياً أو اقتصادياً، أو من حيث التقدم العلمي والتكنولوجي. والمكانة الوحيدة لهذا الإقليم هي مكانة هامشية من حيث الفعالية، فهو إذن موضوع من موضوعات السياسة الدولية أكثر منه لاعب على المسرح. إنه مجرد مخزن للنفط والغاز، ومورد لرأس المال النابع من البترودولار، وهو من هذا المنطلق على وشك السقوط من الحسابات الدولية، وربما هو أعلى

درجة من حيث الأهمية من قارة أفريقيا، التي يتردد أن التاريخ تخطاها وأسقطها من الحسبان، لإخفاقها في التنمية الاقتصادية، وعجز نظمها عن تحقيق طموحات شعوبها، وإخفاق شعوبها عن بناء تجارب ناجحة على غرار تجارب القارات الأخرى، وإفرازها قيادات متصارعة، قصيرة النظر، محدودة الأفق، لا تعرف طبيعة المتغيرات الدولية، ولا تدرك أبعادها الاستراتيجية، بل لا تعرف قدر نفسها وإمكانياتها، ولذا تبددت ثرواتها. ويذهب البعض للقول إن شعوب وقيادات غربي آسيا وأفريقيا في معظمها تنتمي إلى العصر القبلي، أي إلى ما قبل بناء الدولة الحديثة، وما قبل الثورة الصناعية، وما قبل الفكر القومي. فالتنافس القبلي يقوم على حروب الماء والكلأ وعلى إثبات الذات الفردية بطريقة بدائية وساذجة، بدلاً من بناء أطر ومؤسسات متكاملة ذات مدلولات سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية، ولهذا فاقتصادياتها هشة، وأمنها الذاتي لا وجود له، وبنيانها السياسي غير متماسك، وفي وضع كهذا لا مجال للحديث عن دور أو مكان أو مكانة لأن ذلك يكون من قبيل خداع الذات

فلم تعد قوة القارة الآسيوية اقتصادية فقط كما كانت في العقدين الأخيرين وإنما نمت قوتها العسكرية أيضا؛ ولا أدل على ذلك مما جاء في تقرير التوازن العسكري لعام 2012 الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن والذي نشره في أبريل 2012 وخلص فيه إلى أنه للمرة الأولى في التاريخ الحديث والمعاصر تتفوق الميزانيات العسكرية لدول القارة الآسيوية على نظيرتها الأوروبية .

يجيئ هذا التحول في مراكز القوة في وقت اشتدت فيه وطأة الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الولايات المتحدة وأوروبا مما أثر سلبا على الإنفاق العسكري لدى هاتين القوتين، في حين زاد حجم الاحتياطي من النقد والعملات الأجنبية في الدول الآسيوية مما رفع من مكانتها الدولية وعزز من قوتها على الصعيد العالمي.

وبالرغم من ذلك فإن السؤال الذي يطرح: هل ما نشهده من تراجع لمراكز القوة التقليدية ولا سيما في أوروبا والولايات المتحدة هو تراجع مؤقت سرعان ما سيزول بزوال أسبابه أم هو تراجع دائم وأبدي لا رجعة فيه(1)

في هذه الورقة محاولة للإجابة عن هذا التساؤل، ومحاولة أيضا لتسليط الضوء على أثر تحولات مراكز القوة إلى القارة الآسيوية في العالم عموما ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص .

**المبحث الثالث**

**تحول القوة إلى آسيا: الانعكاسات العالمية**

تركيبة آسيا ذات المواقع الحيوي والمناطق الغنية بالطاقة وكذلك الاقتصادات الحيوية والدينامية تضفي على هذه القارة أهمية جيوستراتيجية وجيوسياسية منقطعة النظير بين القوى العالمية وبالتالي فعندما تتحول مراكز الثقل الاقتصادية والسياسية العالمية إلى آسيا فإن ذلك يعني على المسرح الدولي الكثير.

على المستوى الجيوستراتيجي، فإن التحول العالمي للقوة إلى آسيا يصادف نهاية الهيمنة الشاملة للولايات المتحدة على الشؤون العالمية بصفتها القطب الواحد، وسوف تحل محلها التعددية القطبية مع صعود القوى الآسيوية الناشئة كأقطاب متعددة. كما أن الصعود العسكري للقوى الآسيوية الرائدة وبخاصة الصين والهند واليابان الذي يغذيه النمو الاقتصادي المستدام يحد من الفوارق في القوة العسكرية مع الولايات المتحدة. فمن حيث الأسلحة المتطورة والمعدات العسكرية فإن قدرات آسيا العسكرية آخذة في الارتفاع، بينما تحد القيود المالية من القدرات العسكرية للولايات المتحدة وأوروبا، ففي آسيا اليوم ست دول تمتلك الأسلحة النووية مع ترسانات كبيرة من الصواريخ. وقد بات ملحوظا آثار القوة العسكرية الآسيوية في غير مكان من العالم خاصة في مهمات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال فإن هناك عددا من القوات البحرية الآسيوية التي تعمل بعيدا عن أراضيها وتشارك في عمليات لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، فهذه فيما يبدو البدايات الأولى لأدوار عسكرية أكبر للبلدان الآسيوية في مناطق أخرى من العالم.

ومن الناحية الجيوسياسية، فإن سقف المطالب والطموح السياسي لآسيا وخصوصا لدولها الكبرى يزداد. فقد رأينا دعوات آسيوية قوية بإعادة هيكلة المؤسسات السياسية والمالية العالمية مثل مجلس الأمن الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتكون أكثر تعبيرا

عن التحول العالمي للقوة ومكانة آسيا الجديدة في هذا التحول. ومما لا شك فيه أن قوة الصين والهند ستضع الهيمنة العالمية للولايات المتحدة موضع تساؤل وإذا انضمت روسيا كقوة أوراسية إليهما فسيتكون مثلث ذا قوة استراتيجية تؤهله لمنافسة جادة وحقيقية للولايات المتحدة. وتسعى الآن الولايات المتحدة الأميركية نتيجة لانخفاض قدراتها إلى حشد الدول الآسيوية في العمليات العسكرية التي لا يمكنها القيام بها.

الأثر الجيوستراتيجي والجيوسياسي للتحول العالمي في القوة على منطقة المحيط الهادئ الآسيوي.

إن منطقة المحيط الهادئ الآسيوي هي المنطقة التي تحول إليها المركز الاقتصادي والسياسي للقوة العالمية فيما يسمى الآن التحول العالمي للقوة إلى آسيا، وباستثناء العقد الماضي عندما كانت الولايات المتحدة مشتتة عسكريا بين العراق وأفغانستان، فإن منطقة المحيط الهادئ الآسيوي كانت على الدوام مركز ثقل القوة العسكرية الأميركية، وكانت مسرحا لحربين رئيسيتين للولايات المتحدة في كوريا وفيتنام خلال فترة الحرب الباردة. كما كانت منطقة المحيط الهادئ الآسيوي ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة لضرورة الاعتماد على حلفائها العسكريين في شرق آسيا وهم كوريا الجنوبية واليابان وتايوان والفلبين في الدفاع عن أراضي الولايات المتحدة من ناحية محيطها الخارجي الغربي.(2)

أما الضرورة الاستراتيجية الثانية فكانت استخدام منطقة المحيط الهادئ الآسيوي من قبل الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة لاحتواء الاتحاد السوفييتي السابق القوة العظمى المنافسة لها آنذاك.

إن التحول العالمي للقوة إلى آسيا ينشأ إلى حد كبير من الصعود الاقتصادي الهائل للصين والتحديث العسكري التقني المتقدم المقترن برفع كفاءة قواتها العسكرية، ويبدو الآن أن هذا من شأنه إطلاق العنان لحرب باردة جديدة تتمحور حول الصين من قبل الولايات المتحدة في المحيط الهادئ الآسيوي، حيث يمكن للصين أن تتحدى الولايات المتحدة عسكريا في شرق آسيا.(3)

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع القدرات العسكرية للهند واليابان لا يثير قلق الولايات المتحدة العسكرية، فاليابان حليف عسكري للولايات المتحدة منذ زمن طويل، بينما تجري استمالة الهند من جانب الولايات المتحدة لإقامة شراكة استراتيجية كبيرة من ضمن أهدافها احتواء الصين.

من الناحية الجيواستراتيجية، كان يمكن أن يكون تأثير التحول العالمي للقوة إلى آسيا وخيما على الولايات المتحدة لو كانت آسيا قد طرحت نفسها ككيان استراتيجي موحد قادر على التماسك الاستراتيجي وتقديم الاستجابات الاستراتيجية المتكاملة لمواجهة التحديات الاستراتيجية العالمية، لكن التحول العالمي للقوة إلى آسيا في السياق الجيواستراتيجي قد انتهى بتشتت القوة عند الأطراف إلى مزيج استراتيجي متعدد الأقطاب من الصين والهند واليابان. فقد كان يمكن أن يكون هذا التحول العالمي للقوة إلى آسيا مكسبا استراتيجيا كبيرا بالنسبة للولايات المتحدة، لكن الولايات المتحدة لا تزال الأقل حظا من الناحية الاستراتيجية من واقع النقص المتوالي في قوتها العالمية وتخفيض ميزانيات الدفاع، وكلاهما يؤثر على مكانتها العسكرية في المحيط الهادئ الآسيوي.(4)

ومن الناحية الجيوسياسية، فإنه نتج عن تحول القوة العالمية إلى آسيا، أنه حتى حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة ليسوا على يقين كامل من سياسات الولايات المتحدة، ومع ذلك، فإن "التهديد الصيني" يجثم على الجيران الأصغر للصين في المنطق ، ويدفعهم إلى الاعتماد على القوة الأميركية الموازية لا سيما في النزاعات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي(5)

من الناحية الجيوستراتيجية والجيوسياسية والجيواقتصادية فإنه لم تتضرر الولايات المتحدة وتواجه تحديات في أي مكان في العالم مثلما تواجه في المحيط الهادئ الآسيوي.علاوة على ذلك فإنه يجب أن تتعامل الولايات المتحدة استراتيجيا في المحيط الهادئ الآسيوي ليس فقط مع الهند والصين واليابان ولكن مع روسيا أيضا كقوة أوراسية وباسيفيكية ذات روابط استراتيجية مع الصين والهند.

وفي ظل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين، اللتين تعتمدان كلاهما على استراتيجيات سياسة حافة الهاوية، فإنه لا يمكن استبعاد اندلاع حرب كبرى، وتواجه الدولتان تحديا استراتيجيا من بؤر التوتر العالمية في كوريا وتايوان وبحر الصين الجنوبي . ومع ذلك، فهناك شيء واحد مؤكد مفاده أنه إذا نشأت مثل هذه المواجهة العسكرية العدائية فمن غير المرجح أن تتحد الدول الآسيوية عسكريا وسياسيا مع الولايات المتحدة ضد الصين. ورغم خلافاتها ونزاعاتها فإن هناك دلائل قوية على التعاون السياسي بين البلدان الآسيوية الكبرى، بما في ذلك في المجال الاقتصادي، ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك الارتفاع الكبير في حجم التجارة البينية بين الصين والهند.

1. تأثير تحول القوة إلى آسيا على الشرق الأوسط ومنطقة الخليج

تم فعليا– وبمهارة – عزل الشرق الأوسط ودول الخليج الست عن بقية دول آسيا من قبل الولايات المتحدة وأوروبا لأسبابها الاستراتيجية الخاصة بها والمتمثلة في الرغبة بالسيطرة الحصرية على موارد الطاقة في تلك المنطقة، وقد مارست الولايات المتحدة سيطرة القطب الواحد في الشرق الأوسط، وخاصة الدول الخليجية الست، منذ تفكك الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الأولى.

ظلت منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك دول الخليج في حالة اضطراب نتيجة لتدخلين عسكريين أمريكيين كبيرين في العراق، وأحداث 11/9 والتوجس الدائم من البرنامج النووي الإيراني.

أعاق هذا ظهور مواقف سياسية مستقلة من دول الشرق الأوسط حتى وقت قريب، ولا يزال الاضطراب موجودا بسبب صراعات القوة داخل المنطقة بين القوى الاقليمية مثل السعودية وتركيا وايران.

مع ذلك ينبغي الاعتراف بأن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى كانت تقريبا أول من أدرك التحول العالمي للقوة إلى آسيا وقامت بتحولات ملموسة بعيدا عن القوى الخارجية المهيمنة التي تسيطر على الشرق الأوسط، وهي الولايات المتحدة وأوروبا (الناتو.(

وقد أقنعت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 وقدرة الاقتصادات الآسيوية على اجتياز العاصفة (على عكس الحال بالنسبة للولايات المتحدة والقوى الأوروبية الكبرى) المملكة العربية السعودية ودول الخليج بفكرة "النظر شرقا،" فنوعت هذه الدول علاقاتها السياسية والاقتصادية مع روسيا والصين والهند واليابان، والتي على أي حال كانت مرتبطة بالمنطقة من جهة القضايا المتعلقة بالطاقة والأمن. وتسعى الآن المملكة العربية السعودية ودول الخليج لاستغلال فائض أموال العائدات النفطية في القيام باستثمارات كبيرة في الصين والهند وخاصة في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات. وكان أمير قطر قد قال في مارس/ أذار 2009 "إن الصين قادمة، والهند القادمة، وروسيا في طريقها أيضا. ولا أعرف إذا ما كانت أميركا وأوروبا سوف تظلان في الصدارة،" وبالطبع كانت هذه عملية ذات اتجاهين مع تأثير كبير على السياسية والاقتصاد لكلا الجانبين، ويشهد توقيع المملكة العربية السعودية والهند اتفاقية الشراكة الاستراتيجية أنّ تحول القوة العالمية إلى آسيا هو حقيقة ثابتة.

يشير التحول العالمي للقوة إلى آسيا، وتحويل فائض أموال الشرق الأوسط إلى الاقتصادات الآسيوية، وتحول المحور الاستراتيجي الأميركي إلى المحيط الهادئ الآسيوي وابتعاده عن الشرق الأوسط، وعودة روسيا بقوة إلى الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط كلها تشير إلى حقيقة مهمة مفادها أنه مع صعود القوى الآسيوية، اضطرت الولايات المتحدة للتخلي نسبيا عن الفضاء الاستراتيجي والسياسي في الشرق الأوسط إلى القوى الآسيوية.

تتمتع القوى الآسيوية مثل الصين والهند إلى جانب روسيا أيضا بالثقة السياسية للقوى الرئيسية في الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران ومصر، ومع التحول العالمي للقوة إلى آسيا، فإنها تحتل مكانة فريدة من في شؤون للشرق الأوسط والخليج تتيح لها رأب الانشقاقات السياسية القائمة في منطقة الشرق الأوسط الناجمة عن صراعات القوة داخل المنطقة والتهديدات القادمة من الخارج.

ظهور التقارب الاستراتيجي والسياسي بين وفرة الطاقة والموارد المالية الفائضة للاستثمار في المملكة العربية السعودية ودول الخليج مقترنا بالاقتصادات الدينامية في المحيط الهادئ الآسيوي يؤدي إلى ظهور عنصر جوهري من شأنه تغيير مسار الشؤون العالمية جذريا،

ويبدو أن هذه العملية قد بدأت مع الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الطرفين الجغرافيين لآسيا.

ثمة محاولات لاستشراف مستقبل القارة الأسيوية، نظراً لما تتمتع به من ثقل ديموغرافي واستراتيجي كبير، فضلاً عن تحقيقها طفرات اقتصادية كبيرة خلال العقود القليلة الماضية التي شهدت كذلك صعوداً صينياً له تأثيرات كبيرة ليس فقط على مستقبل هذه القارة، ولكن أيضاً على المجتمع الدولي؛ حيث تعد بكين قوة عظمى تنافس الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً.(6)

وانطلاقاً مما سبق، تأتي الدراسة المعنونة: "وجهات نظر الجيل القادم حول مستقبل الأمن الآسيوي"، والصادرة عن "صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة"، والتي أعدها عدد من الباحثين والمتخصصين في الشأن الآسيوي، وفي مقدمتهم "أرون فريدبرج" Aaron Friedberg أستاذ العلوم السياسية والشئون الدولية في جامعة برنستون الأمريكية.

وتعرض هذه الدراسة وجهات النظر الأمريكية بشأن مستقبل القارة الآسيوية خاصةً فيما يتعلق بالبيئة الأمنية في هذه القارة، والصعود الصيني وتبعاته الإقليمية والدولية، ومستقبل الدور الأمريكي في آسيا، ومستقبل العلاقات الأمريكية– الصينية. وكذلك تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل متعلق بالمسارات المستقبلية المحتملة لعدد من دول القارة مثل اليابان، الهند، أستراليا، ونيوزيلندا، ومدى تأثير تلك الدول على مستقبل التنمية في القارة، وكذلك على الوضع الأمني فيها.

وجهات نظر أمريكية بشأن مستقبل القارة الآسيوية،يشير "Aaron Friedberg" إلى أنه منذ نهاية الحرب الباردة، تواجه آسيا توجهات متناقضة فيما يتعلق بالبيئة الأمنية، فمن جانب شهدت القارة عوامل محفزة على السلام، ومنها زيادة في التدفقات البينية للسلع ورأس المال والمعلومات، وتوسيع البنية التحتية، وزيادة التكامل الإقليمي. ومن جانب آخر؛ شهدت آسيا ارتفاعاً لمستويات المنافسة والصراع بين دول القارة المختلفة، بالإضافة إلى انتشار التقنيات المدمرة، والنزاعات على الأراضي والموارد، وهو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني.

وفي هذا الصدد، يستعرض كل من Caitlin Talmadg– أستاذ العلوم السياسية والشئون الدولية المساعد في جامعة جورج واشنطن، و Zack Cooper – الزميل في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وجهات النظر الأمريكية بشأن مستقبل القارة الآسيوية، وذلك من خلال بحث النقاط التالية:

**2- أمن القارة الآسيوية:**

يشير الباحثان إلى أن معظم الأمريكيين يعترفون بمركزية القارة الآسيوية بالنسبة للمصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية الأمريكية، حيث تضم هذه القارة حوالي نصف سكان العالم واثنين من المحيطات الحيوية، بالإضافة إلى كونها تعد بمثابة موطن لحلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة اللذين يرتبطون معها بعلاقات مستقرة.

وبالرغم من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، والتحديات العالمية الأخرى التي تواجه واشنطن، لكن تظل القارة الآسيوية ذات مكانة استراتيجية أكبر للولايات المتحدة. وقد شهدت هذه القارة نمواً خلال العقود الماضية لم يسبق له مثيل، بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة للسلع والخدمات الأمريكية، فضلًا عن إيجاد فرص جديدة للاستثمار. وكذلك نجحت القارة في تحقيق الأمن والرخاء، وبدت أكثر ليبرالية من الناحية السياسية.

وفي ظل هذا الجانب الإيجابي في القارة الأسيوية، بيد أنه لا يمكن تجاهل وجود تحديات عدة، من أهمها وجود دول أسيوية غير ديمقراطية، والمعاناة من عدم المساواة في الدخول، ناهيك عن نشوب صراعات بين دول آسيوية وبعضها البعض مثل الهند وباكستان، والتهديدات النووية المتصاعدة من كوريا الشمالية، وما ترتب على الصعود الصيني الكبير من تغيُّر جذري في البيئة الأمنية بالقارة.

**3- الصعود الصيني:**

يؤكد الكاتبان أن الصين لديها عدد كبير من السكان، وموقع جغرافي استراتيجي، وتاريخ ثقافي، بالإضافة إلى نمو اقتصادي سريع، وإنفاق عسكري قوي. وبالتالي، فإن هذه المقومات جميعها تشير إلى أن الصين أصبحت قوة عظمى. وقد تعامل العديد من المراقبين الأمريكين

مع الصعود الصيني باعتباره أمر إيجابي لأنه مثلاً يجعل المستهلكين الأمريكيين يستفيدون من المنتجات مخنفضة التكلفة التي تخرج من المصانع الصينية، وفي المقابل تستفيد الصين من حماية الولايات المتحدة لها في الممرات الملاحية العالمية، حيث تستورد الصين معظم مواردها النفطية من دول الخليج العربي.

ومن ثم، فهذا الإتجاه يرى أن الصعود الصيني لا يعني بالضرورة التراجع الأمريكي، خاصةً مع غياب أي تنافس أيديولوجي عالمي بين الولايات المتحدة والصين، عكس ما اتسم به الصراع الأمريكي- السوفيتي خلال الحرب الباردة، كما أن الطرفين الصيني والأمريكي يحاولان قدر الإمكان تجنُّب أي صدام عنيف بينهما.

**4-العلاقات الصينية- الأمريكية:**

يشير الباحثان إلى أن ثمة سمات عديدة قد تجعل الولايات المتحدة والصين عُرضة للحرب، حيث يعتقد الكثيرون أن نوايا بكين باتت أكثر عدوانية ضد واشنطن في ظل تنامي قوة الصين، وهو ما تجلّى في السلوك البحري الصيني الحازم.

كذلك فإنه على الرغم من أن الصين تركز بشكل رسمي على التنمية السلمية بيد أنها انتهجت سياسات تتسم بالعدوانية تجاه جيرانها الأضعف، بالإضافة إلى تنامي القومية الصينية ضد بعض جيرانها مثل اليابان. ومن جانب آخر، فإن واشنطن وبكين تركزان على قراءة نوايا بعضهما البعض بشكل خاطيء، حيث تركز وزارة الدفاع الأمريكية باهتمام على نمو الإنفاق العسكري الصيني بالرغم من كونه أقل من نظيره الأمريكي بشكل كبير، إذ يعتبر الأمريكيون أي نمو عسكري صيني أمراً مهيناً لهم.

**5-الدور الأمريكي ومستقبل الأمن الآسيوي:**

يرى الباحثان أن القارة الآسيوية تعد واحدة من المناطق القليلة التي تمثل أهمية حيوية لكلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي في واشنطن، وهو ما يستدعي زيادة التحالفات في هذه القارة، وتوسيع الشراكات السياسية والاقتصادية، وتعزيز القيم المشتركة، وخلق علاقات بنّاءة مع الصين.

وبالتالي، مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وبغض النظر عن الرئيس الأمريكي الجديد، سوف تظل تلك التوجهات الأمريكية مستمرة تجاه القارة الآسيوية بشكل عام، ونحو تعزيز الأمن الآسيوي بشكل خاص.

المسارات المتوقعة لمستقبل اليابان في القارة الآسيوية،يشير كل منMasahiko Ando – نائب مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي في وزارة الدفاع اليابانية، وAoi Fujita– باحث في معهد بحوث نومورا، إلى أن البيئة الاستراتيجية لليابان تتسم بالتغيُّرات السريعة في ظل التغيُّرات الحادثة في البيئة الخارجية المحيطة بها، حيث توجد نزاعات حدودية مع بعض الدول المجاورة، وكذلك في ظل تزايد وتيرة التسلُّح الصيني وتحديث القدرات العسكرية من خلال إنفاق ضخم، وهو ما تقابله اليابان بتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة في الجانب العسكري وعمل مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين في ظل التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على الأمن في القارة الآسيوية.

كذلك على المستوى الاقتصادي، فإن العلاقات الأمريكية – اليابانية آخذة في التصاعد، وقد وافقت الولايات المتحدة لأول مرة في تاريخها على تصدير الغاز الطبيعي المُسال إلى اليابان.

وبالنظر إلى الوضع الداخلي الياباني، فإن الكاتبان يؤكدان على وجود اتجاه سلبي فيما يتعلق بالسكان في ظل انخفاض معدل المواليد، وهو ما يخلق مشكلة ديموغرافية مستقبلية كبيرة. ومن جهة أخرى، باتت الديون في وضع خطير بالرغم من تحسن الاقتصاد الياباني منذ عام 2012. كذلك برغم تميز اليابان في مجال الصناعة التكنولوجية بيد أنها مازالت تواجه مشكلة في دمج شركات القطاع الخاص في الاقتصاد العالمي بشكل يخدم الاقتصاد الياباني بشكل عام.

وفي ذات السياق، يتوقع الكاتبان أن تعطي اليابان أولوية لتسارع وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع تنويع الإنتاج، وتعزيز الصادرات إلى الخارج، بالإضافة إلى أولوية أخرى متعلقة بتعزيز العلاقة مع روسيا، وهو من شأنه أن يزيد من تنويع الطاقة في اليابان،

وتحقيق استقرار لأمن الطاقة فيها، علاوة على دعم القطاعات التجارية والزراعية في البلدين.

وفيما يتعلق بالنزاعات الحدودية مع دول الجوار، فإن اليابان ستحاول تجنب أي تصعيد لا داعي له من أجل الإسهام في الحفاظ على الأمن في القارة الآسيوية.

**الهند والأمن الآسيوي**

يرى كل من Rohan Mukherjee – زميل غير مقيم في جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، وVipin Narang – أستاذ العلوم السياسية المساعد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، أن التقدم الاقتصادي والعسكري الهندي المحتمل سيكون له العديد من الآثار الهامة بالنسبة للمشهد الأمني في القارة الآسيوية. ويوضحان أن موقع الهند الاستراتيجي ومقوماتها الكبيرة – اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً – تجعلها في مصاف الدول الكبرى الدول بالقارة.

وفي المقابل، تعاني الهند من الحدود غير المستقرة سواء مع باكستان أو الصين، وكذلك فإن الهند لديها مخزون تاريخي من الصراعات والحروب بالمنطقة، حتى أنه في ظل المصالح المشتركة بين الهند والصين باعتبارهما قوتين كبيرتين، فإن الصعود الصيني يشكل مخاطر واضحة وتحديات كبرى للهند في ظل الاحتكاكات الحدودية بينهما والمنافسة البحرية.(6)

وتعي الحكومة الهندية جيداً ضرورة التركيز على الاقتصاد، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق. ويؤكد الكاتبان على أن الهند بحاجة إلى العمل بشكل وثيق مع دول الآسيان ومع الصين، من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي، ومواجهة المخاطر المشتركة التي من ضمنها القرصنة، الإرهاب، والتهديدات الإلكترونية في الفضاء الإلكتروني بالإضافة إلى محاولة تسوية النزاعات البحرية والحفاظ على حرية الملاحة.

**أندونيسيا وأستراليا ونيوزيلندا ومستقبل الأمن الآسيوي**

طبقاً لما ذكره الدبلوماسي الأندونيسي Santo Darmosumarto، فإن بلاده تسعى نحو تعزيز نفوذها بالقارة الآسيوية ودعم مصالحها بالخارج، بالإضافة إلى دعم الدول النامية من خلال الدعوة لإجراء إصلاحات في المؤسسات المالية العالمية. كذلك فإن الرئيس الأندونيسي "جوكوي" طالب بجذب المستثمرين، وشدد على أهمية المشاركة الأجنبية في أي تنمية اقتصادية بالبلاد، وضرورة لعب أندونسيا دوراً هاماً في الأمن البحري الإقليمي وسلامة الملاحة في ظل وجودها كنقطة ارتكاز بين محيطين.(7)

وبالتالي، فإن أندونسيا كقوة وسطى تحاول أن تلعب دوراً وسيطاً في تحقيق التوازن بين مصالح العديد من القوى في القارة الآسيوية، وذلك بالنظر إلى تعدادها السكاني وجغرافيتها الاستراتيجية ونموها الاقتصادي، علاوة على تحقيقها خطوات هامة في الحياة السياسية.

وبالنسبة لكل من نيوزيلندا وأستراليا، فقد نجحتا في تحقيق خطوات اقتصادية كبيرة في القارة الآسيوية. وفي هذا الصدد توضح "Julia M. Macdonald" – باحثة في برنامج الأمن الدولي بمركز بيلفر للعلوم والشئون الدولية في جامعة هارفارد، أن نيوزيلندا نجحت أن تكون أول دولة متقدمة تعقد اتفاقية تجارة حرة مع الصين، وهي ذات فوائد كبيرة للجانبين.

وتعد منطقة جنوب المحيط الهادي القريبة جغرافياً من أستراليا ونيوزيلندا، ذات تأثير بالغ على مستقبل البيئة الأمنية في آسيا، مع التأكيد على أن الصراع في هذه المنطقة ليس حتمياً، وثمة آفاق كثيرة للتعاون بما يخدم دول القارة بأكملها.(8)

مُجمل القول، فقد تناولت هذه الدراسة المسارات المحتملة لمستقبل القارة الآسيوية بالتركيز على البعد الأمني وتشابكاته المختلفة سواء إقليمية أو دولية، ومدى تأثير الصعود الصيني على مستقبل القارة، لافتةً إلى اتجاه معظم دول القارة إلى اتباع سُبل سلمية من أجل تعزيز الأمن والاستقرار بها. وأكدت الدراسة على أن الصراع ليس حتمياً سواء على المستوى الإقليمي بين دول القارة الآسيوية، أو حتى في علاقات الولايات المتحدة والصين مع صعود الأخيرة اقتصادياً وزيادة إنفاقها العسكري.

وبالتالي، فقد خلصت الدراسة إلى أنه في ظل التشابكات المختلفة في القارة الآسيوية، فإن دولها تعي جيداً أنه كلما كانت توجهاتها أكثر سلمية كان المستقبل أفضل للقارة بأكملها.

* عرض مُوجز لدراسة بعنوان: "وجهات نظر الجيل القادم حول مستقبل الأمن الآسيوي"، والصادرة عن "صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة" في سبتمبر 2015.
Aaron Friedberg and others, "Next Generation Perspectives on the Future of Asian Security", (Washington: The German Marshall Fund of the United States, September 2015).

# الفصـــــــــــــــــــــــــــــــل الثاني

## تاريـــــــخ القارة المركب

يعتبر كثير من المحللين والمؤرخين أن قارة آسيا هي التي شكّلت قارة أوروبا من خلال الاحتكاك المباشر والحروب الهائلة بين القبائل في العصور القديمة، ومن خلال الصراع الدائم بين الممالك والدول طوال التاريخ.

ربما لم يتغيّر التاريخ عن الحاضر، فالإمبراطورية الروسية على سبيل المثال كانت تصارع أوروبا دائماً، وبعد سقوط روسيا القيصرية حارب الاتحاد السوفييتي أوروبا رغم اختلافه عن النظام الروسي السابق، والآن ما زال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يحتفظ بالنهج نفسه تجاه أوروبا.

كذلك يمكننا أن نقول الشيء نفسه عن الدول الإسلامية في آسيا وشمال إفريقيا، خصوصاً الدولة العثمانية وتركيا، فمن خلال تناقضات السياسة الأوروبية استطاعت الدولة العثمانية أن تجد لنفسها مكاناً في أوروبا، ومن خلال التناقضات نفسها تلعب تركيا الحالية لعبتها السياسيّة.(9)

ويقول الجغرافيون وأساتذة الجيو–سياسة، إنّ الجغرافيا لا تتغيّر، قد تصبح الجغرافيا عاملاً أقل أهمية أحياناً، بسبب التطور التكنولوجي الهائل في عالمنا، لكنّها ستظل عاملاً رئيسياً. ولأنّ قارة آسيا أكبر قارة بالعالم، فسنشرح في هذه المادة تقسيمتها التي أثرت دائماً في اتجاه ومجرى السياسة العالمية .(10)

**المبحث الأول**

**قارة آسيا الأكبر في العالم**

آسيا هي أكبر قارة في العالم من ناحية المساحة ومن ناحية عدد السكان أيضاً. إذ تبلغ مساحتها نحو 17 مليون ميل مربع ويسكنها أكثر من 4 مليارات شخص. وفي داخلها أكبر دولتين هما أكبر تعداد سكاني في العالم. الهند (مليار و380 مليون) والصين (مليار و440 مليون). وفق ما ذكره موقع World Atlas الكندي.

1-يطلق مصطلح أوراسيا على قارتي آسيا وأوروبا
وتُقسّم قارة آسيا إلى 48 دولة، ثلاث منها عابرة للقارات، أي تدخل حدودها ضمن قارة أخرى (روسيا وتركيا وكازاخستان). وقُسّمت دول قارة آسيا استناداً إلى العديد من العوامل الثقافية والسياسية؛ نظراً إلى مساحتها الشاسعة.

تُقسّم آسيا إلى 5 مناطق رئيسية من حيث الجغرافيا، وربما أيضاً من ناحية الأصول الثقافية. فأولاً آسيا الوسطى ثم شرق آسيا ثم جنوب آسيا ثم جنوب شرقي آسيا وأخيراً غرب آسيا. كما يمكن اعتبار منطقة أخرى بأنَّها شمال آسيا، لتشمل الجزء الأكبر من سيبيريا في روسيا والأجزاء الشمالية الشرقية من آسيا.(11)

- آسيا الوسطى.. المتحكمة في التجارة بين آسيا وأوروبا

تقع منطقة آسيا الوسطى في وسط آسيا تماماً، فهي غرب الصين وجنوب روسيا وشمال أفغانستان. وتمتد الحدود الغربية لهذه المنطقة على طول بحر قزوين. تُقسَّم آسيا الوسطى سياسياً إلى 5 دول:

طاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان وقرغيزستان .

ويُشار إليها أحياناً بصفة غير رسمية باسم"The Stans" ، لأنَّ كل اسم من أسماء دولها ينتهي بالمقطع ."stan" وتبلغ مساحة تلك المنطقة نحو 1.545.741 ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها نحو 69.78 مليون نسمة.

وقد أدَّت منطقة آسيا الوسطى أهمّ دور في نقل البضائع بين الصين وأوروبا خلال عصر التبادل التجاري، عبر طريق الحرير الممتد من شرق آسيا وحتى أوروبا. وهو ما جعل تلك المنطقة دوماً محطاً للممالك المتتالية، المتناحرة والمتصارعة، بسبب كونها في الوسط، وهي التي تمسك في قبضتها بطرق التجارة العالمية القديمة.

وقد دخل الإسلام إلى هذا المنطقة بعدما دخل إيران وأسقط المسلمون الإمبراطورية الساسانية عام 640. إذ تقع إيران في الجنوب الغربي من آسيا الوسطى. وتعتبر هذه المنطقة تحت التأثير الثقافي المشترك للثقافة الفارسية والتركية.

سمرقند، أحد أشهر مدن آسيا الوسطى
إذ إنّ المنطقة كانت تابعة بشكلٍ كبير للدول الإسلامية في بلاد فارس، ولاحقاً أصبحت تحت سيطرة القبائل التركية، لتنتج في النهاية مزيجاً من الثقافة الإسلامية الفارسية–التركية، وبالطبع ينتشر في آسيا الوسطى المذهب الشيعي تأثراً بإيران والسني تأثراً بالعنصر التركي.

ولعلك دوماً تسمع بمدن إسلامية تاريخية مثل سمرقند وبخارى وبلخ وطشقند، وكل هذه المدن تقع في آسيا الوسطى

– شرق آسيا.. من الصين إلى تايوان وماكاو

شرق آسيا هي إحدى المناطق الخمس الرئيسية لقارة آسيا، وتقع شرق منطقة آسيا الوسطى، وتمتد حدودها الشرقية على طول بحر الصين الشرقي.

تُقسَّم منطقة شرق آسيا سياسياً إلى 8 دول ومناطق: الصين ومنغوليا وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واليابان وهونغ كونغ وتايوان وماكاو. وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه المنطقة 4.571.092 ميلاً مربعاً ويسكنها أكثر من 1.641 مليار نسمة، أي ما يمثل 22% من عدد سكان العالم و38% من إجمالي سكان قارة آسيا .

ويتركّز العديد من سكان شرق آسيا في المناطق الحضرية الكبرى مثل بكين عاصمة الصين وطوكيو عاصمة اليابان.

وتختلف جغرافية شرق آسيا بحسب المنطقة. إذ تتمتَّع المنطقة الداخلية القارية بمناخٍ معتدل، في حين تمتد صحراء غوبي القاحلة عبر منغوليا.

وتعد الصين، كبرى دول تلك المنطقة، موطناً لكلٍّ من الجبال والهضاب والأنهار والأراضي الزراعية. وأغلب هذه المنطقة تعتبرها الصين مناطق نفوذ تاريخية/ثقافية. إذ كانت الصين هي أكبر وأقوى الإمبراطوريات في تلك المنطقة.

الصين وما حولها في خريطة قارة آسيا
وقد عانت الصين تاريخياً من هجمات القبائل الشمالية، سواء المغولية أو التركية، ولذلك يعتبر الجزء الشرقي من هذه المنطقة نفوذاً صينياً.

كما حاولت الصين طوال تاريخها أن تمدّ نفوذها إلى آسيا الوسطى (المنطقة السابقة في الشرح)؛ للسيطرة على طرق تجارتها مع أوروبا. وقد احتكّت الصين بالخلافة الإسلامية العباسية ودارت بينهما معركة حاسمة هي معركة طلاس عام 751، ويمكنك القراءة بالتفصيل عن هذه المعركة والآثار التي ترتبت عليها، في هذه المادة.

وفي المقابل، تتميز اليابان بآلافٍ من الجزر والخطوط الساحلية. ويُعتقد حالياً أنَّ دول منطقة شرق آسيا تمتلك بعض التقنيات الأكثر تقدماً في العالم، الأمر الذي يعزز التنمية الاقتصادية فيها. ولا ننسى أيضاً الإشارة إلى قوة اليابان، ثقافياً وتاريخياً واقتصادياً وعسكرياً حالياً، وقد قامت بينها وبين الصين صراعات كثيرة عبر التاريخ.(12)

–جنوب آسيا.. دخل الإسلام قديماً وخرج مع الاستعمار

أمّا منطقة جنوب آسيا فتأخذ شكل شبه جزيرة، حيث تحدها 3 مسطحات مائية، وأحياناً يطلق على الجزء الأكبر منها "شبه القارة الهندية". والمسطحات المائية الثلاثة التي تحدها هي: المحيط الهندي من الجنوب، وخليج البنغال من الشرق، وبحر العرب من الغرب.(13) تشمل تلك المنطقة شبه القارة الهندية والدول المجاورة لها. وتُقسَّم منطقة جنوب آسيا سياسياً إلى 8 دول: سريلانكا وبنغلاديش والهند وأفغانستان وباكستان وبوتان ونيبال وجزر المالديف .

تبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة جنوب آسيا نحو 2 مليون ميل مربع، ويتجاوز عدد سكانها 1.74 مليار نسمة، أي ما يقرب من ربع سكان العالم. إضافة إلى ذلك، تُعرف منطقة جنوب آسيا بأنَّها المنطقة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم.

وقد وصل الإسلام إلى الهند في بدايات انطلاق التجار المسلمين عبر بحر العرب إلى الهند، وبمرور الوقت أصبحت الدولة الهندية دولة يحكمها مسلمون لقرون، إلى أن وصل الاستعمار البريطاني واستحوذ على الهند وقضى على دولة الإسلام في الهند.

وقد ورثت الهند مشاكل استعمارية، فعند استقلال الهند تأسست دولة باكستان المسلمة 1947، بعدما وجدت النخبة المسلمة أنّ السياسيين من الطوائف الأخرى لم ينسجموا معهم. وهكذا أصبحت باكستان والهند عدوتين حتّى اللحظة.

_ جنوب شرقي آسيا.. فيها الدولة الأكثر تعداداً من المسلمين

تقع منطقة جنوب شرقي آسيا شمال أستراليا وجنوب منطقة شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ وشرق خليج البنغال.

وتضم هذه المنطقة العديد من الدول الجزرية والأرخبيلية (دول مكوّنة من عدّة جُزُر) التي تمتد بين نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي، وهو ما يجعلها المنطقة الآسيوية الوحيدة الواقعة على كلا جانبي خط الاستواء.

اندونيسيا تُقسّم منطقة جنوب شرقي آسيا سياسياً إلى 15 دولة وإقليماً، هي: بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وتيمور الشرقية وفيتنام وجزيرة الكريسماس وجزر كوكوس.

وفي تلك المنطقة تقع الدولة الأكثر تعداداً من المسلمين في العالم، وهي إندونيسيا، فقد سجلت 220 مليون مسلم.(15)

وتبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة جنوب شرقي آسيا 1.735.121 ميلاً مربعاً، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 641 مليون نسمة. وتتسم جغرافيا جنوب شرقي آسيا بعدد كبير من الأرخبيلات.

يعد الأرخبيل الإندونيسي الأكبر على مستوى العالم ويضم أكبر عدد من البراكين النشطة في العالم. بدأت أهمية تلك المنطقة للتجارة العالمية خلال تجارة التوابل التي بدأت قبل أنشطة التنقيب الأوروبي.

ويُحقّق اقتصاد جنوب شرقي آسيا نمواً متسارعاً. إذ يعتبر الاقتصاد الإندونيسي أكبر اقتصاد بتلك المنطقة، وهي الدولة الوحيدة في شرق آسيا العضوة بمجموعة العشرين.(G20)

– غرب آسيا.. من السعودية إلى تركيا

تقع منطقة غرب آسيا في المنطقة الواقعة بين آسيا الوسطى وإفريقيا وجنوب شرقي أوروبا، ولهذا يشار إليها عادةً على أنها الشرق الأوسط، على الرغم من أنَّها تستثني جغرافياً البر الرئيسي لمصر، إذ 'ن المساحة الأكبر من مصر تقع في إفريقيا، والتي تعتبر ثقافياً دولة

شرق أوسطية. ولكن أحياناً ما يشار إلى الشرق الأوسط للدلالة على العالمين العربي والإسلامي المحيط بالبحر المتوسط، فيقال أحياناً "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا."

وتُقسّم منطقة غرب آسيا سياسياً إلى 18 دولة، هي: جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وتركيا وقبرص وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق وإيران والكويت والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعُمان واليمن.

وتضم تلك المنطقة أيضاً شبه جزيرة سيناء المصرية. تبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة غرب آسيا نحو 2.415 مليون ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها 313.428 مليون نسمة.(16)

وتتسم مساحة كبيرة من المنطقة بالبيئة الصحراوية القاحلة. ومع ذلك، تتمتع منطقة غرب آسيا بالعديد من المسطحات المائية الكبيرة، من بينها البحر الأسود والخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر وبحر قزوين والبحر المتوسط وبحر إيجة.

وتعتبر هذه المنطقة هي منطقة الاحتكاك الأكبر بين الإسلام وأوروبا، بدايةً من الحروب الصليبية، وصولاً إلى الدولة العثمانية وصراعها في شرق ووسط أوروبا، وصولاً إلى الاستعمار الأوروبي لأغلب الدول الإسلامية منذ نهايات القرن الثامن عشر.

بعد نهاية الحرب الباردة أواخر الثمانينيات وانتصار الولايات المتحدة وهزيمة الاتحاد السوفياتي ثم تفكّكه مطلع التسعينيات من القرن الماضي، راجت مقولات عدّة حول "النظام العالمي الجديد" و"الأحادية القطبية" و"القرن الأميركي الجديد"، وغيرها من عبارات تؤكّد انفراد الولايات المتحدة في "قيادة العالم"، بوصفها القوّة العظمى الوحيدة من دون منازع. مقابل رواج نزعة التنظير تلك للزعامة الأميركية المطلقة، ظهرت كتابات تذهب إلى التشكيك في نظام القطب الواحد، وتتحدث عن "عالم متعدد الأقطاب"، مفنّدةً مزاعم القوة الأميركية المهيمنة وإمكان حفاظها على مكانتها في القرن الحادي والعشرين.

وفعلًا، لم يطل الوقت حتى توضّحت أوهام "القرن الأميركي"، ولا سيّما بعد التعثّر الأميركي في أفغانستان والعراق والفشل الذريع لما سُمّي "الحرب على الإرهاب"، فضلًا عن الأزمة

المالية العالمية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية داخل أميركا نفسها، وذلك كله بالتزامن مع تقدّم ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية والقدرات العسكرية لخصوم واشنطن التقليديين والمحتملين في العالم، وسعي بعضهم للتأثير في مجرى السياسة الدولية، وتحقيق مكاسب غالبًا ما تكون متعارضةً مع المصالح الأميركية.

وبالنظر إلى الإمكانات والقدرات الهائلة، المادية والبشرية التي تمتلكها الصين، وسعيها الحثيث لتنفيذ خططها التنموية الشاملة والطموحة، فقد نُظِر إليها بوصفها المنافس المحتمل الذي سيتحدّى الولايات المتحدة في القرن الجديد. ومع السنوات الأولى من الألفية الثالثة لم يعد هذا "التحدّي الصينيّ" مجرّد احتمال، وإنما بات أمرًا واقعًا في الكثير من المجالات وفق ما تكشفه الوقائع، إذ استطاع "العملاق الأصفر" أن يزيح الولايات المتحدة ويحتل الصدارة عوضًا عنها في أرقام النمو الاقتصادي وحجم الإنتاج والتصدير وكتلة الاحتياطي النقدي، وحتى في موقع الشريك التجاري الأول لعدد من حلفاء واشنطن التقليديين. دفع هذا بدوائر صنع القرار الأميركية إلى إيلاء اهتمامٍ أكبر لآسيا عمومًا وجنوب شرقها على نحو خاصّ، حيث تطمح الصين إلى كونها صاحبة اليد الطولى هناك، وهو ما عُبّر عنه أميركيًا بسياسة "الاتجاه شرقًا" و"إعادة التوازن في شرق آسيا والمحيط الهادئ."

ثمّة، إذًا، تنافسٌ بين اتّجاهين متباينين: طموح الصين إلى تعزيز دورها الإقليمي والدولي بما يتناسب وتعاظم قدراتها ولا سيّما الاقتصادية، وسعي الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها (ومكانتها أيضًا). ولمّا كان المجال الجيوسياسي الذي تدور فيه عديد من مصالح الفريقين هو ذاته، فإنّ التعامل مع تعارض المصالح وتناقضها في ما بينهما يبدو مفتوحًا على شتّى الاحتمالات، بدءًا من إمكان التعايش ومحاولة تسوية الخلافات، مرورًا باحتمال التنسيق والشراكة، ووصولًا إلى التصعيد والصدام المباشر.

ومع التشابك والتعقيد في العلاقات الدولية وتأثيراتها المتشعّبة في عالم اليوم، فإنّ مآلات العلاقة والتنافس ما بين واشنطن وبيجين لن تقتصر آثارها على منطقة جنوب شرق آسيا وما حولها فحسب، إذ ستتعداها إلى غير مكان من العالم. ونظرًا إلى وجود مصالح حيوية لكل من الولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط والبلدان العربية، وتأثيرهما الحاسم في عدد

من ملفات المنطقة، فإنّ من الضرورة بمكان مواصلة الجهد البحثي باللغة العربية سعيًا لفهم أعمق لتطور الحالة الأميركية – الصينية وآفاقها المحتملة، وهو ما تأمل هذه الدراسة الإسهام فيه، عبر محاولة قراءة استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني.

وبغية الإلمام بالموضوع، تُستهلّ الدراسة بخلفيّة تتضمن معلومات تأسيسية عن تاريخ العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك الإشارة إلى موقع كل منهما في التفكير السياسي – الاستراتيجي للآخر. وتنتقل لتناقش التوجّه الأميركي شرقًا وكيفية تصرّف الصين إزاءه، مع التعريج على أهم المصالح الحيوية للجانبين والملفات الإشكالية بينهما، وكذلك تحالفات كل منهما وأولوياته. وتمضي الدراسة في تناول الآفاق المحتملة كالتوصّل إلى شراكة استراتيجية تضمن مصالح الطرفين، أم أنّ حربًا باردةً جديدة تلوح في الأفق، في ظل الشروط الحالية ووجهات النظر المختلفة داخل دوائر صنع القرار في البلدين، فضلًا عما قد تكون عليه سياسة إدارة الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب حيال الصين، وهو المعروف بتصريحاته (وشخصيته) المثيرة للجدل. لتختتم الدراسة بخلاصة تكثف نتائج ما تضمّنته من تحليل ومعطيات.

## المبحث الثاني

### خلفية تاريخية دبلوماسية واستراتيجية في العلاقات الصينية الأمريكية

1- تاريخ دبلوماسي شائك

يعود تاريخ العلاقات الرسمية الأميركية – الصينية إلى أواسط القرن التاسع عشر، عند توقيع أول اتفاقية دبلوماسية بين البلدين عُرفت بـ (معاهدة وانغيا (Wanghia عام 1844، والتي حصل الرعايا الأميركيون بموجبها على الامتيازات والحصانة الدبلوماسية(17).

انتهى الحكم الملكي في الصين بإعلان الجمهورية عام 1911 على يد صن يات صن، الذي لم يتمكن من إحكام سيطرته على البلاد، ليتابع خليفته شيانغ كاي شيك الصراع ضدّ

القادة العسكريين المحليين بهدف توحيد البلاد تحت سلطته بمساندة أميركية. كذلك دعمت الولايات المتحدة كاي شيك خلال مقاومته الاحتلال الياباني، ولا سيّما في سنوات الحرب العالمية الثانية، وانتهى الاحتلال مع نهاية الحرب واستسلام اليابان.

بعد ذلك، تجددت الحروب والصراعات الداخلية في الصين، ما بين حكومة شيانغ كاي شيك القومية، والشيوعيين بزعامة ماو تسي تونغ، الذي انتصر في النهاية على الرغم من الدعم الأميركي لخصمه وحياد الاتحاد السوفياتي في النزاع آنذاك، حيث تراجع كاي شيك نحو الجنوب الشرقي أمام الزحف الشيوعي لينتهي به المطاف بنقل حكومته إلى جزيرة فرموزا (تايوان)، فيما أعلن ماو قيام "جمهورية الصين الشعبية" عام 1949، لتدخل العلاقة بين الولايات المتحدة والصين منذ ذلك التاريخ مرحلة ذات طبيعة متغيّرة وإشكالية.

اعترف الاتحاد السوفياتي بنظام الحكم الشيوعي و"جمهورية الصين الشعبية" التي أعلنها ماو، في حين رفضت الولايات المتحدة ذلك، وواصلت مساندة حليفها شيانغ كاي شيك، ودعمت نظام الحكم الذي أسسه في تايوان، واعترفت بحكومته ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الصيني، وقد حذت حذوها في ذلك عديد من الدول الغربية.

جاءت الحرب الكورية (1950– 1953) لتترجم عمليًا الانقسام المستجد، إذ تدخّلت الصين الشعبية ومعها السوفيات لدعم كوريا الشمالية، في وقت قدمت الولايات المتحدة وتايوان الدعم لكوريا الجنوبية. وما إن انتهت الحرب الكورية حتى تجدّد الحال، هذه المرة في حرب فيتنام خصوصًا بعد التدخل الأميركي المباشر (1965– 1973)، حيث ساند المعسكر الشيوعي الشمال في مواجهة الدعم الأميركي للجنوب، غير أنّ الحرب الفيتنامية انتهت بالتزامن مع تحوّل تاريخي في العلاقات الأميركية – الصينية، تمثّل في الزيارة التي قام بها الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون إلى الصين في شباط/ فبراير 1972، بعد سلسلة لقاءات سرّية أجراها مستشاره للأمن القومي (هنري كيسنجر) مع مسؤولين صينيين تمهيدًا لها.

تُوِّجت الزيارة بلقاء نيكسون وماو وإصدار "إعلان شنغهاي"، عن رغبة البلدين بإقامة علاقات طبيعية بينهما، والعمل على تسوية الخلافات وتجنّب الصدام في العلاقات الدولية.

وكان من بين النتائج المباشرة للتقارب الأميركي – الصيني استعادة الصين لعضويتها في الأمم المتحدة على حساب تايوان، وكذلك مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي.

وضعت زيارة نيكسون أسسًا جديدة للعلاقة مع الصين، إذ شرع الجانبان في حوار جدّي حول مختلف القضايا استمر لسنوات، ورغم تباطؤ تنفيذ بعض التفاهمات، نتيجة وفاة ماو تسي تونغ وخروج نيكسون من البيت الأبيض، إلا أن العلاقات الثنائية واصلت تطوّرها الإيجابي، ليتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بشكل رسميّ عام 1979، بعد نحو ثلاثة عقود من القطيعة. كما قام الزعيم الصيني دينغ سياو بنغ بزيارة تاريخية للولايات المتحدة في العام نفسه. دينغ، الذي قاد مسيرة الانفتاح الاقتصادي والتنمية في الصين، كان مدركًا لأهمّية تطبيع العلاقة مع واشنطن في نجاح خطط الصين التنموية، فتتالت الزيارات المتبادلة على أرفع المستويات، وقام رئيس الوزراء الصيني بزيارة لواشنطن عام 1984، تلتها زيارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان للصين في العام نفسه، وخلالها وقّع الجانبان اتفاقية حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين البلدين.(18)

على أنّ ذلك كلّه –وإن أشاع أجواءً إيجابية– لم يكن ليعني إقفال كثير من الملفات العالقة بين واشنطن وبيجين، (كمسألة تايوان مثلًا، حيث استمرت العلاقة العسكرية والتجارية بينها وبين الولايات المتحدة على الرغم من إعلان الأخيرة التزامها بسياسة "صين واحدة")، بمقدار ما خفّف نسبيًا من حدّة التوتر بشأنها، وذلك مقابل استثمار كل من الطرفين حالة الانفتاح المستجدة تلك في مواجهة أطماع الاتحاد السوفياتي، الرفيق اللدود للصين وخصم الحرب الباردة العنيد بالنسبة إلى واشنطن، فقد كانت الخصومة مع موسكو من الموجبات التي هيّأت الأجواء للتقارب. وحيث إن التوافق السوفياتي – الصيني حيال بعض الملفات كالحرب في كوريا وفيتنام لم يمنع تراشق الاتهامات ونشوب الخلافات الأيديولوجية والسياسية بينهما داخل المعسكر الشيوعي التي بلغت ذروتها في ستينيات القرن العشرين ولم تخل من مواجهات مسلحة أحيانًا بسبب خلاف حدودي، فقد وجدت واشنطن في الشقاق بين عملاقي المعسكر الشيوعي فرصة لدعم جهدها الرامي إلى تطويق الاتحاد السوفياتي وعزله.(19)

ويمكن قراءة الجهد الأميركي لتحييد الصين في سنوات الحرب الباردة، ضمن سياق الاستراتيجية القائمة على الإحاطة بالاتحاد السوفياتي والضغط عليه عن طريق ما سُمّي "الأحزمة المتعاقبة"، وذلك بمحاولة تطويقه عبر ما يُعرف في الفقه الاستراتيجي الأميركي بـ"قوس الأزمات"، أي القوس الذي يتيح لأميركا أن تعزل الاتحاد السوفياتي وتحاصره، بدءًا من بحر البلطيق شمالًا مرورًا بأوروبا ثم تركيا وإيران، ومنها شرقًا حتى الصين(20).

ولعل هذه الاستراتيجية راقت الصين التي كانت تخوض في ذلك الوقت حربها الباردة الخاصة في مواجهة موسكو، سواء باستقطاب الحلفاء إلى صفها داخل الكتلة الاشتراكية (مثل ألبانيا، يوغسلافيا، وكوريا الشمالية)، أو بعرقلة مساعي موسكو لمدّ نفوذها في جنوب شرق آسيا (كما في كمبوديا وفيتنام). وقد استمر الخلاف الصيني – السوفياتي حتى الثمانينيات، وقتَ شرع الجانبان في تسوية خلافاتهما والعودة إلى تطبيع العلاقات بينهما تدريجيًا، وهو ما تم أخيرًا ولكن خلال فترة احتضار الاتحاد السوفياتي، الذي آذن أفوله ببدء تقويم مختلف وإعادة ترتيب لأوراق العلاقة الأميركية– الصينية.

2-شك وحذر متبادل

بعد الانهيار السوفياتي المدوّي، شرع منظرون أميركيون كُثر ولا سيّما المنتمين منهم إلى تيار "المحافظين الجدد" في وضع التصورات والخطط حول الزعامة الأميركية للعالم وسبل الحفاظ عليها ومواجهة ما يعترض ذلك من تحديات.

ففي ورقة بعنوان "دليل التخطيط الدفاعي" كتب بول وولفويتز، أحد منظري المحافظين الجدد، وكان لا يزال خبيرًا في وزارة الدفاع في بداية التسعينيات، يقول: "إن هدفنا الأول هو تفادي ظهور منافس جديد. إن هذه رؤية عامة تقع تحتها الاستراتيجية الدفاعية الإقليمية، وتتضمن سعينا الدائم لمنع أي قوة معادية من السيطرة على أي منطقة يمكن لثرواتها – عندما تصبح تحت السيطرة– أن تكون كافية لإطلاق قوة عظمى. هذه المناطق تتضمن أوروبا الغربية، شرق آسيا، الأراضي السوفياتية السابقة، وجنوب غرب آسيا(21)

بعده بسنوات، قدّم ثلاثة من التيار نفسه (هم: زلماي زادة، فرانك كارلوتشي، وروبرت هانتر) رسالة إلى جورج بوش الابن عقب انتخابه عام 2001، تؤكّد أن "أميركا ينبغي أن تسعى لمنع نهوض أي منافس عالمي معادٍ أو تحالف دولي معادٍ[4]"، وذلك ضمن ما أسموه "رؤية استراتيجية لمهام بوش على الصعيد العالمي"، تمحورت حول استراتيجيات تتعامل مع تحدّي صعود القوى العالمية المحتملة كمنافس مستقبلي، وهي الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا. وقد عرضت تلك الوثيقة استراتيجية على مرحلتين للتعامل مع الصين، الأولى تجسّ نبض العملاق الأصفر، في ما تحدّد الثانية ماهيّة السبل الملائمة لمواجهة نموه المتفاقم، حيث إنّ "على الولايات المتحدة أن تتبع إستراتيجية متعددة المستويات مع الصين، فليست هي استراتيجية شراكة كاملة، ولا هي استراتيجية الاحتواء تمامًا"، وعلى الرغم مما تدعو إليه الوثيقة من تشجيع الارتباط مع الصين في التجارة والاقتصاد، وتقوية العلاقات العسكرية المتبادلة، والقيام بمشاريع مشتركة، فهي تشدد في الوقت عينه "على الديمقراطية في الصين، والوقوف في وجه الطموح الصيني تجاه السيطرة الإقليمية(22).

أما كوندوليزا رايس، وقبل أن تتولى منصب مستشار الأمن القومي للرئيس بوش الابن، فقد كتبت مطلع عام 2000، أن "الصين ليست بالدولة التي تميل إلى الحفاظ على Status Quo) أي الوضع الراهن) بل على العكس، فهي تريد تغيير الوضع القائم، وتغيير ميزان القوى في آسيا لمصلحتها. وهذا وحده كافٍ لجعلها الخصم الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية(23).

كذلك الحال لدى المنظرين من غير "المحافظين الجدد"، فقد شغلت الصين حيزًا مهمًا من تفكيرهم. جوزيف س. ناي، الأكاديمي ومساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بل كلينتون، والذي جادل منظّري الأحادية القطبية، ويُنسب إليه ابتكار مصطلح "القوة الناعمة"، رأى أن "عبارة صعود الصين اسم على غير مسمى، إذ إن عبارة "عودة الصين" ستكون أكثر دقة، بما أن المملكة الوسطى [الاسم االقديم للصين] كانت من حيث الحجم والتاريخ لفترة طويلة، قوة كبرى في شرق آسيا. فقد كانت الصين فنيًا واقتصاديًا قائدة للعالم –ولو من دون امتداد عالمي – من سنة 500 إلى سنة 1500. فلم تتفوق عليها أوروبا وأمريكا إلا في نصف الألفية الأخيرة (24)، وفي هذا إشارة واضحة إلى جدّية ما

يعنيه "صعود الصين" من إمكان العودة إلى الصدارة في العالم، على الرغم من أن ناي هو أحد المشككين بفرص الصين في قيادة العالم، لكنه يؤكد تحدّي الصين للولايات المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ. وبحسب ما ذكره ناي، نقلًا عن محللين آخرين، فإن الصينيين يصوّرون الولايات المتحدة بشكل روتيني "العدوَّ رقم 1" في البيانات الحكومية، والتقارير الإخبارية في الصحف التي تديرها الدولة، وفي الكتب والمقابلات. وأنه "ليس من المحتوم أن تشكّل الصين تهديدًا للمصالح الأميركية، لكن هناك احتمالٌ بخوض الولايات المتحدة حربًا ضد الصين أكثر من احتمال خوضها ضد أي قوّة كبرى غيرها(25).

من جهتها، تعاملت الصين بجدّية مع التطورات التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة وبروز نزعة الهيمنة الأميركية، ولا سيّما بعدما خيّم التوتّر على علاقاتها مع واشنطن إثر حوادث ميدان "تيان آن مين" الشهيرة عام 1989، وقيام إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) بفرض عقوبات على الصين أدخلت علاقات البلدين في حالة من التردي لسنوات، على خلفية تصعيد الموقف الأميركي حيال ملف حقوق الإنسان في الصين.

في تلك الأجواء، كانت وثائق الحزب الشيوعي الصيني (الحاكم) تصنّف الولايات المتحدة كعدو حقيقي للصين. تقول وثيقة صينية تعود لعام 1992: "إن الولايات المتحدة الأميركية، منذ تحولها إلى دولة عظمى وحيدة، تعمل جاهدة من أجل تحقيق الهيمنة الجديدة، وتغليب سياسة القوة – كل ذلك في ظل دخولها مرحلة التدهور النسبي، وبروز حدود إمكاناتها". وفي العام 1995، أعلن الرئيس الصيني أن "قوى الغرب المعادية لم تتخلّ دقيقة واحدة عن خططها الرامية إلى تغريب بلادنا وتقسيمها"، بينما صرّح وزير خارجيته قبيل الاجتماع السنوي لحلف آسيان في العام نفسه: إن على الولايات المتحدة التخلي عن نظرتها لنفسها أنها منقذة الشرق، مضيفًا "إننا لا نعترف بتطاول الولايات المتحدة للقيام بدور ضمانة السلم والاستقرار في آسيا(26).

بدورها، زي زونغوان، وكانت مديرة المعهد الأميركي التابع لأكاديمية العلوم الصينية، عبرت عن الشكوك والهواجس الصينية حيال الاستراتيجية الأميركية. ففي معرض تقويمها للعلاقات الأميركية – الصينية خلال عقد التسعينيات، والتي وصفتها بـ "العلاقات الهشة"، رأت

زونغوان أن "العامل الرئيس هنا هو الموقف الأميركي من تحوّل الصين إلى دولة عصرية، قوية نسبيًّا، وعلى الرغم من أن التصريحات الرسمية باقية على حالها، فإن السؤال الذي لا يزال يطرح نفسه هو: إلى أي درجة يسمح الوعي الأميركي للصين أن تكون قوية.

تعتقد أميركا أن الصين تتطور بسرعة فائقة، ويصبح التحكم بها أكثر صعوبة. وبعبارة أخرى فإن تسريع التحديث الصيني لا يبدو دائمًا متماشيًا مع المصالح الأميركية(27).

شيئًا فشيئًا راح الزعماء الصينيون يكررون الحديث عن حضور الصين الفاعل في الساحة الدولية، مع التأكيد أن "صعود الصين" إنما هو "صعود سلمي". وفي تقرير قُدّم إلى المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، صرّح الرئيس الصيني جيانغ زيمين: إن الصين واجهت "فترة 20 عامًا من الفرص الاستراتيجية" التي من شأنها أن تسمح للبلد بصوغ وانتهاج استراتيجية دولية "معتدلة وبراغماتية" تركز على التنمية المحلية(28).

شهدت أواخر التسعينيات عودة العلاقات الأميركية– الصينية إلى التحسّن من بوابة الاقتصاد والمبادلات التجارية، ومع غرّة القرن الجديد باتت الصين الحليف التجاري الأول للولايات المتحدة، التي دعمت دخول الصين في عضوية منظمة التجارة العالمية عام 2001، كما أن هجمات سبتمبر من العام نفسه وتفشّي ظاهرة الإرهاب الدولي، فتحت بابًا إضافيًا لتطوير العلاقات بين الجانبين في مجال مكافحة الإرهاب.

لكن بعد الأزمة المالية العالمية (2007 – 2008)، تكرّرت الانتقادات الصينية للنظام الأميركي ولدور أميركا في العالم. وحُمِّلت أميركا مسؤولية تفجير الأزمة المالية والإخفاق في تقويم دور الصين الحيوي في اجتراح رد جماعي دولي عليها. كذلك دأبت وسائل الإعلام السياسي الصينية على توبيخ أميركا بقسوة متزايدة من جراء عدم حساسيتها المزعومة إزاء مصالح الصين وتدخلها عام 2010 في نزاع الصين مع جاراتها الآسيويات على حقوقها في بحر الصين الجنوبي. ولم يتردد بعض المعلقين في اتهام أميركا بالسعي لتطويق الصينإنّ (28)الشك والريبة المزمنين وصورة كل من الفريقين لدى الآخر بوصفه "العدو"، الفعلي أو

المحتمل، لم تقتصر على التنظير والتحليل، بل انعكست في الواقع العملي، عبر سعي كل منهما لتعزيز مواقعه والتحسّب من نوايا خصمه.

## المبحث الثالث

### أميركا تتجه شرقًا، ماذا عن الصين؟

إنّ الاهتمام الاستراتيجي الأميركي بشرق آسيا سابق على المرحلة الحالية التي يكثر فيها الحديث عن هذه "الانعطافة" في السياسة الخارجية الأميركية منذ فترة حكم الرئيس باراك أوباما، لكون هذا التوجّه قد شهد زخمًا أكبر في عهده، ولا سيّما ولايته الثانية. لقد قامت الإدارة الأميركية، والتي ترى في منطقة بحر الصين الجنوبيّة مصلحة قوميّة جوهريّة، بإطلاق ما يسمّى (محور آسيا) والذي يحوّل سياسة الولايات المتّحدة تجاه الصين من سياسة مبنيّة، بشكل واسع، على مصالح تجاريّة مشتركة، إلى أخرى هدفها احتواء نهوض الصين، لذلك كانت رحلة الرئيس أوباما –التي رافقتها تغطية إعلاميّة كثيفة– إلى جنوب شرقي آسيا مؤشّرًا جيّدًا على نيّة واشنطن في إحاطة الصين وعزلها(29).

إنّ ما يجرى ليس البحث عن موطئ قدم بل هو تدعيم للوجود الأميركي الحاضر أصلًا في المنطقة منذ عقود، وذلك استجابة للمعطيات الجديدة التي أفرزها النهوض الصيني. ومن المؤشّرات الدّالة على أهمّية المنطقة أميركيًا، أنّه من بين القواعد العسكرية الأميركية المنتشرة حول العالم والتي تقدّر بنحو 750 قاعدة، تتوزّع على 130 دولة(30)والبعض يرفع العدد إلى 1000 قاعدة) فإنّ 109 قواعد منها تقع في اليابان و85 في كوريا الجنوبية(31)فيها أربعة وثمانون ألف جندي، 47 ألفًا في اليابان و37 ألفًا في كوريا الجنوبية(32)وقبل العام 1990 كان ثلثا الأميركيين يعدّون اليابان المتنطّح الأكبر للهيمنة في آسيا، ومنافس الولايات المتحدة. وفي السنوات العشر اللاحقة قلّت إلى حد كبير أهمية اليابان(33).

-1احتواء الصين

بدأ التركيز على الصين كمنافس محتمل بعد نهاية الحرب الباردة كما سبق بيانه، وباتت العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان وغيرها من جيران الصين، تتّخذ أهميتها المتزايدة بدلالة تنامي الدور الصيني وتأثيراته على دول المنطقة.

هكذا أعاد الرئيس الأمريكي كلينتون تأكيد التزام الولايات المتحدة واليابان بتحالفهما الأمني/ العسكري، خلال زيارته الرسمية إلى اليابان عام 1996، حيث أصدر ومضيفه رئيس الوزراء هاشيموتو إعلانًا مشتركًا عرف باسميهما، ونصّ على أن "التحالف الأمني بين الولايات المتحدة واليابان يشكل أساسًا للاستقرار الذي من شأنه أن يسمح بالرخاء المتنامي في شرق آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" واستمر هذا التوجّه بدعم الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة. كما أن أول زيارة قامت بها هيلاري كلينتون، بصفتها وزيرة للخارجية، كانت إلى آسيا وكانت اليابان أول محطة لها في تلك الزيارة(34).

أكّدت هيلاري كلينتون مركزية آسيا والمحيط الهادئ وأهميتهما في الاستراتيجية الأميركية للمرحلة المقبلة، وذلك في مقالها "عصر أميركا الباسيفيكي

"America's Pacific Century ، إذ تحدثت عن أولوية زيادة الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي، في آسيا والمحيط الهادئ. وأن آسيا والمحيط الهادئ أصبحا محركًا رئيسًا في السياسة العالمية. هذه الاستراتيجية تشمل مناطق تمتد من شبه القارة الهندية إلى الشواطئ الغربية للأميركتين والمحيط الهادئ والهندي، التي ترتبط على نحو متزايد عن طريق خطوط الشحن والمصالح الاستراتيجية، وتضم ما يقرب نصف سكان العالم، وفق ما كتبت كلينتون. وعلى الرغم من لغتها الدبلوماسية حول تعميق العمل مع القوى الناشئة بما فيها الصين، والتعامل مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف وتوسيع التجارة والاستثمار، فإن الموضوعات الأساسية التي شدّدت كلينتون على أهميتها والتركيز عليها هي من المسائل الإشكالية بين بلادها والصين، كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي والشفافية في الأنشطة العسكرية، والتي تعدّها بيجين أمورًا "سيادية". فضلًا عن التحالفات الأمنية الثنائية وتعزيز الوجود العسكري الأميركي، و"الحفاظ

على السلام والأمن في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، ومن ضمن ذلك الدفاع عن حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، والتصدي لكوريا الشمالية وبرنامجها النووي(35).

من جهته، عاد زميلها ليون بانيتا –وكان وزيرًا للدفاع– إلى الحديث عن حرص وزارة الدفاع الأميركية على "إعادة توازن" التركيز الاستراتيجي الأميركي وموقف الولايات المتحدة تجاه منطقة آسيا والباسيفيكي، كما أشار إلى العديد من الخطوات العملية التي قام بها في إطار تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، في مقال له بعنوان "أميركا وإعادة التوازن الباسيفيكي – America's Pacific Rebalance".

أكد بانيتا الشراكات الجديدة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي، وزيادة عدد جنود مشاة البحرية (المارينز) وكذلك القوة الجوية الأميركية في منطقة شمال أستراليا. وأشار إلى الاتفاق مع سنغافورة على نشر أربع سفن قتالية هناك إضافة إلى إشراك دول أخرى في المنطقة في المناورات، والتدريبات. وبحلول عام 2020، سيكون 60 في المئة من القوة البحرية الأميركية منتشرة في المحيط الهادئ، وفقًا للوزير الأميركي، الذي يرى أن "إبراز القوة" ركيزة لإعادة التوازن(35).

أن استراتيجيتها البحرية الجديدة "الاستراتيجية التعاونية لقوة البحر في القرن الواحد والعشرين(36)، تركّز الولايات المتحدة على دور قواتها البحرية في دعم سيطرتها العالمية، حيث إن الغرض من هذه الاستراتيجية هو تأمين القدرة على التدخل ما وراء البحار، عبر نشر المزيد من قطعاتها البحرية حول العالم، وتعزيز تحالفات أميركا القائمة وبناء تحالفات جديدة والمشاركة في المناورات العالمية، وصنع الوكلاء عبر العالم خصوصًا في المنطقة الهندو آسيوية للمحيط الهادئ، في سعي للتعامل بشكل أكبر مع مسألة نهوض القوى البحرية الصينية وتوسعها هناك، مما يدل على نية الولايات المتحدة في السيطرة على التجارة في المحيط الهندي والهادئ وحتى احتكارها، وتقييد الاستخدام العسكري أو الاقتصادي للمحيطات من قبل دول أخرى. وتهدف هذه الاستراتيجية، بشكل أساسي، إلى منع قدرة

الصين على الدفاع عن مناطق اتصال بحرية من التدخل الخارجي، هذا التدخّل الذي تعيقه الصواريخ الصينية المضادة للسفن والتي تثير قلق واضعي الاستراتيجية.

ولتحقيق أهداف استراتيجيتها، تعمل واشنطن على تقوية التعاون مع حلفائها التاريخيين كأستراليا، اليابان، نيوزلندا، كوريا الجنوبية وتايلاند، كما تسعى لإقامة شراكات جديدة مع دول أخرى في المنطقة مثل بنغلاديش، بروناي، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، وفيتنام. هذا يعني أن الولايات المتحدة ستحكم الطوق حول القوات البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، وبالتالي تمنع تحركاتها في المجال العملياتي الأوسع، كالمحيط الهندي الذي يشكّل منطقة أخرى للمواجهة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، فضلًا عن فرض سيطرتها على منطقة مصالح الصين. وبدعم أميركي، سيزداد التوتر في بحر الصين الجنوبي حيث الخلاف على ملكية عدد من الجزر والمناطق البحرية بين كل من ماليزيا وتايوان وفيتنام وبروناي والفلبين والصين، فالأخيرة سيطرت على العديد من المناطق المتنازع عليها وشرعت بفرض الأمر الواقع عبر توسعة الجزر وإقامة جزر صناعية وتطوير منشآت اقتصادية وعسكرية.

يتبادل الصينيون والأميركيون الاتهامات بأن الجانب الآخر يعمد إلى "عسكرة" بحر الصين الجنوبي. وعلى الرغم من إعلان الأميركيين أنهم لا ينحازون لطرف ضد آخر في النزاعات الإقليمية، لكنهم أرسلوا سفنهم الحربية وطائراتهم العسكرية إلى المناطق القريبة من جزر متنازع عليها، في عمليات يطلقون عليها اسم "عمليات حرية الملاحة" ويقولون إنها تهدف إلى إبقاء طرق الملاحة البحرية والجوية مفتوحة للجميع[37].

قلق واشنطن من نفوذ الصين في المحيط الهندي أيضًا دفعها إلى تعزيز علاقاتها مع الهند كجزء من استراتيجيتها لمواجهة الصين، مستغلّةً حالة التنافس المتصاعدة بين الجارتين الآسيويتين، ولا سيّما بعد تزايد الأنشطة والمشاريع الصينية في سريلانكا، منطقة النفوذ الهندية والتي باتت تحت تأثير النفوذ الاقتصادي الصيني عبر المرافئ الممولة من قبل الاستثمارات الصينية، وكذلك في باكستان، العدو التاريخي للهند. يقول بانيتا: "مع الهند،

عملنا على إطلاق مبادرة تنمية غير مسبوقة لتبسيط عمليات التصدير في ما بيننا وتعميق تجارتنا وإنتاجنا المشترك في المجال الدفاعي(38)

لم تخطئ الصين قراءة المعاني التي تنطوي عليها الاستراتيجية الأميركية من محاولة تطويقها والسيطرة على مناطق المصالح الصينية والممرات المائية الحيوية في المنطقة. وهي تواصل تحركاتها المضادة للاستراتيجية الأميركية التي ترى فيها تهديدًا لمصالحها

**المبحث الرابع**

**التفاف صيني على الاحتواء الأميركي**

إنّ مبعث التوجّس الصيني من الخطط الأميركية الرامية إلى تطويق الصين لا يأتي فقط من حرصها على تدفّق صادراتها إلى العالم والسيطرة على الأسواق، وإنما من سعيها الدؤوب إلى تأمين خطوط إمداداتها من الطاقة، التي لا غنى عنها لاستمرار عجلة اقتصادها، والحفاظ على وتائر نمو بوّأتها مكانتها الحالية في خارطة اقتصاد العالم. ما يعني أنّ ضمان تدفّق النفط إليها والبضائع منها، وتعزيز التحالفات والقدرات الدفاعية لتحقيق ذلك، تشكّل المحدّدات الأكثر أهمية لفهم الاستراتيجية الصينية. ويعتقد الخبير والأكاديمي الأميركي في الاقتصاد والاستثمار، جيم روجرز أنّه "كما أثر إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) على كل البلاد على وجه الكرة الأرضية لعقود، فلسوف تعيد حاجات الصين من النفط ترتيب سياسة العالم(38).

مع تسارع عجلة نمو الاقتصاد الصيني أواسط التسعينيات، ازدادت حاجات الصين من الطاقة، وبات من الهواجس الصينية الرئيسة تجنّب حصار أميركا واليابان لطرق النقل البحرية، والعمل على مد أنابيب النفط من وسط آسيا إلى الصين. فالصين باتت مستوردًا للنفط بدءًا من العام 1993، وعلى الرغم من أن احتياط النفط المؤكد فيها –عدا عن التوسع في التنقيب والاكتشاف– يصل نحو 18.3 بليون برميل، تؤمّن إمدادًا يكفي لنحو خمس سنوات من الاستهلاك (39)،فقد تخطّت الصين الولايات المتحدة وأصبحت أكبر مستورد للنفط في العالم.

وفي وقتٍ ذهبت فيه أميركا إلى "التخفيف الاستراتيجي من الاعتماد على النفط الخليجي، حيث انتقلت الواردات الأميركية من هذا النفط من 1.007 مليون برميل سنة 2001 إلى 789.082 برميل سنة 2013، مما يعني مزاوجة الإدارة الأميركية بين التحول الاستراتيجي عن منطقة الشرق الأوسط، والتحول الطاقوي باتجاه مناطق أخرى، أهمها في وسط وجنوبأميركا، إضافة إلى نفط كندا(40)، فإنّ الصين تعدّ حاليًا أكبر مستورد لنفط الشرق الأوسط فقد وصلت نسبة اعتمادها على واردات المنطقة إلى 51 في المئة أو أكثر من 3.4 مليون برميل يوميًا في عام 2015. هذه النسبة مرشحة للتصاعد إلى 60 في المئة أو 5 ملايين برميل يوميًا (ما يعادل حاليًا واردات الولايات المتحدة واليابان مجتمعتان) بداية العقد المقبل بحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية. وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن تستورد الصين أكثر من ثلثي احتياجاتها من المنطقة(41).

إنّ 90 في المئة من تجارة الصين تتم عبر البحار، لذا فإنّ ثلاثة مضائق بحريّة تعدّها الصين استراتيجية لمصالحها الحيوية، هي: مضيق ملقا، الذي تمر فيه معظم تجارة الصين، وأكثر من 80 في المئة وارداتها النفطية، و30 في المئة وارداتها من الغاز. ثم مضيق هرمز الذي تمر فيه أكثر من نصف واردات الصين النفطية، وربع وارداتها من الغاز الطبيعي المسال، ونحو 5 في المئة من إجمالي الصادرات الصينية. وأخيرًا، مضيق باب المندب مرورًا بقناة السويس وتعبره نحو 20 في المئة من إجمالي تجارة الصين الخارجية، معظمها مع أوروبا فضلًا على نحو 300 ألف برميل من النفط آتية من دول مثل، ليبيا، الجزائر، والسودان. ووفقا لمعهد الشحن الدولي في شنغهاي، سوف يرتفع نصيب الصين من الشحن البحري ليمثل نحو 15 في المئة من الإجمالي العالمي. وسوف تملك الصين أسطولًا للشحن البحري أكبر مما تملكه اليابان وألمانيا بحلول عام 2020، وأكبر من قوة الشحن التقليدية (اليونان) بحلول عام 2030(41)

كل ذلك دفع الصين إلى المضي في تنفيذ استراتيجتها الرامية إلى إعادة إحياء "طريق الحرير" بشقّيه البحري والبرّي، الذي كان يربطها بالعالم أيّام عظمة امبراطوريتها الغابرة. ومنذ أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرته المعروفة بـ "استراتيجية الحزام والطريق" عام 2013 باتت هذه المبادرة تشكل المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخليًا وللدبلوماسية

الصينية خارجيًا. وبحسب وزير الخارجية الصيني، لاقت المبادرة تجاوبًا ومشاركة نشيطة من نحو سبعين دولة مطلة على هذا الخط، وفي مقدّمها دول الشرق الأوسط. وتتضمن المبادرة نحو ألف مشروع ستنفذ تدريجيًا، منها ربط الدول الأوروآسيوية التي يمر فيها الطريق بشبكة من الطرق البرية والحديدية وخطوط الطيران فضلًا عن الأنابيب وشبكات الإنترنت، وهو ما يهيئ الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية(42)

وقد شرعت الصين، عمليًا، في مد نفوذها وإيجاد نقاط ارتكاز لها على "طريق الحرير البحري" قبل الإعلان رسميًا عن "استراتيجية الحزام والطريق" كمشروع متكامل، وذلك من خلال "سلسلة اللآلئ"، وهي عبارة عن عدد من الموانئ التي طوّرتها الصين على سواحل المحيط الهندي، وباتت قواعد ثابتة لها لا يقتصر دورها على الخدمات اللوجستية والتجارية فحسب، بل توفّر لها أفضلية اقتصادية وعسكرية في المحيط الهندي وجنوب آسيا، فتعزّز من نفوذ الصين و تساهم في الحيلولة دون انفراد القوة البحرية الأميركية بالهيمنة على المنطقة، فضلًا عن دور تلك القواعد في تطويق الصين للهند، منافسها الآسيوي الأبرز.

سبق لبريجنسكي القول: إنّ علاقة الصين الاستراتيجية مع الباكستان إضافة إلى محاولاتها الرامية إلى مجاراة حضور الهند في بورما وبنغلادش تعكس أيضًا تصميمًا استراتيجيًا أوسع وإرادة مفهومة لحماية طرقها البحرية الرئيسية عبر المحيط الهندي إلى الشرق الأوسط(43) . ويذكر، نقلًا عن "لعبة الحرب الصينية المتسعة" هندوستان تايمز، 25 أوت 2010، ما نصّه:

"نفذت الصين بناء ميناء غوادار في موقع باكستاني استثنائي الحساسية لتفوز بموطئ قدم في مجال التحكم بالخطوط البحرية ولتتمكن أيضًا من إخضاع الهند للمراقبة وهكذا فإن الصين نجحت بدعم باكستاني خفي ومكشوف في تحييد الهند برًا وبحرًا. وإضافة إلى ذلك قامت الصين، منتهكةً سائر القواعد الدولية، بتحويل الباكستان إلى بلد مسلح نوويًا للوقوف في وجه الهند. يضاف إلى ذلك أن تحرك الصين لبناء الموانئ ومد أنابيب النفط، وشق الطرق في ميانمار أيضًا، ليس أقل أهمية. وفوق كل ذلك ليس ميناء هامبنتولا الذي شيّد

بمعونة صينية في (سريلانكا) التي هي عمليًا جزء مقتطع من الكتلة القارية الهندية إلا تنفيذًا مدروسًا بعناية لـ"استراتيجية سلسلة اللآلئ" لتطويق الهند عبر المحيط الهندي(44).

في خليج عدن، انطلاقًا من دعمها عمليات ضد القرصنة فيه، ومشاركتها واسعة النطاق في المناورات البحرية متعددة الجنسيات التي تجري هناك، توصّلت الصين إلى اتفاق مع جيبوتي وشرعت في إقامة قاعدة عسكرية على شواطئها، على الرغم من اعتراض الولايات المتحدة التي تملك قاعدة عسكرية في جيبوتي هي الأكبر لها في أفريقيا، على بعد نحو ثمانية أميال فقط من موقع القاعدة الصينية على ساحل مدينة أوبوك، القريبة من مضيق باب المندب الاستراتيجي[45].

ما تقدّم يندرج ضمن استراتيجية الدفاع الصينية، ويمثّل أحد ركنيها: وهو تأمين حماية خطوط النقل البحري الحيوية لنمو اقتصاد الصين.

أمّا الركن الآخر فهو حماية المنطقة الساحلية الشرقية للصين، والتي تتضمن المنطقة الاقتصادية الأكثر حيوية في البلد. ويكون ذلك وفق مبدأ "الدفاع عن البحار في الخارج"، وذلك من خلال توسيع امتداد الحماية البحرية لمسافة تبعد مئات الأميال عن السواحل الصينية، بطريقة إنشاء قواعد في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، ونشر غواصات قي المحيط الهندي وامتلاك قواعد ما وراء الإقليم. ويسمح الموقع الجغرافي الفريد للصين بفرض السيطرة على بحارها المحلية (البحر الأصفر، وبحر شرق الصين وبحر الصين الجنوبي)، وهو ما يثير حفيظة واشنطن إذ يُفقدها السيطرة البحرية في المنطقة (46)وضمن عناصر استراتيجية الصين العسكرية، قيامها بتزويد أسطولها البحري بحاملة طائرات لن تكون الوحيدة فقد شرعت في بناء غيرها، كما أنها نقلت الاتجاه العملياتي لقواها الجوية من الشمال نحو الجنوب، منذ أواخر عهد الحرب الباردة وتسوية علاقاتها مع موسكو. وتنفّذ القوات الجوية الصينية تدريبات عسكرية في أعالي البحار تقول إنها "نشاط عسكري عادي روتيني لتعزيز قدراتها على حماية السيادة الوطنية والأمن الوطني والمصالح التنموية(47).

وعلى الرغم من تأكيد الصينيين في الوثيقة الرسمية حول استراتيجيتهم العسكرية، من القول "لن نهاجِم ما لم نُهاجَم ولكننا سنشن بالتأكيد هجوما مضادًا إذا ما تعرضنا لهجوم"، فالوثيقة

ذاتها تتضمن السعي لأخذ زمام المبادرة الاستراتيجية فى الصراع العسكري، والتخطيط للصراع العسكري على نحو استباقي فى كل الاتجاهات والمجالات، واغتنام الفرص لتسريع البناء العسكري، والإصلاح والتنمية(48).

وتشمل عناصر الاستراتيجية الصينية بعض المكونات الأخرى، أبرزها التركيز على الدول ذات العلاقة المضطربة مع الولايات المتحدة مثل الفلبين وكمبوديا، فقد عززت الصين علاقاتها مع رئيس الوزراء الكمبودي "هون شين" بالتزامن مع تدهور علاقاته مع واشنطن، وتتبع أمرًا مشابهًا خارج الإقليم مثل علاقتها بالسودان وفنزويلا وأوزبكستان. لقد عملت الصين ولا تزال على الدفع بقوتها المرنة في جنوب شرقي آسيا، حيث تساوت المساعدة الصينية مع الأميركية لدولة إندونيسيا، لكنها تفوقت عليها في تنوعها وتشعب اتجاهاتها، كما فاقت نظيرتها الأميركية في لاوس بثلاثة أضعاف، فيما بلغت في الفلبين أربعة أضعاف حجم المساعدة الأميركية لها(49)

ومع نهاية عام 2016، شهدت العلاقة بين الفلبين والولايات المتحدة توتّرًا على خلفية إيقاف برنامج مساعدة أميركي بسبب قلق واشنطن بشأن احترام حقوق الإنسان في الفلبين، فردّ الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي، بالحديث عن احتمال إنهاء الاتفاق الذي يحدد الإطار القانوني للوجود العسكري الأميركي في بلاده، فضلًا عن تلقي مساعدات صينية إضافية(50)وهو ما تم الإعلان عنه بالفعل بعد يومين، إذ عرضت الصين على مانيلا «مجانًا» تقديم أسلحة صغيرة وزوارق سريعة بقيمة 14 مليون دولار وقرض ميسّر بقيمة 500 مليون لشراء أسلحة أخرى، دعمًا لدوتيرتي في حربه على المخدرات والإرهاب، وقد لاقى العرض ترحيبًا من الجانب الفلبيني[51].وهذا قد يقلل من حدّة الخلاف بشأن الحدود البحرية وملكية الجزر في بحر الصين الجنوبي.

كل ما سبق لم يمنع الولايات المتحدة والصين من المواظبة على العبارات الديبلوماسية في الاجتماعات الثنائية والبيانات المشتركة. ويمكن القول إن الحديث عن الشراكة والتعاون و"المصالح الأساسية للبلدين" وضرورة احترامهما، يسير جنبًا إلى جنب مع السعي الأميركي للحد من طموحات الصين، التي تواصل بدأب ترجمة طموحاتها تلك على أرض الواقع

وحماية مصالحها بخطوات عملية، ما يعني أنّ آفاق العلاقة بين أكبر كيانين اقتصاديين في العالم تبقى مفتوحة على شتى الاحتمالات.

# الفصـــــــــــــــــــــــــــــل الثالث

## شراكة استراتيجية أم حرب باردة جديدة؟

في المقال نفسه عن "إعادة التوازن في الباسيفيكي"، قال ليون بانيتا: "إن استنتاج بعضهم أن إعادة التوازن موجهة ضد الصين غير صحيح"، و"إن أحد العناصر الأساسية في إعادة التوازن يتلخص في إقامة علاقة عسكرية صحية ومستقرة ومستمرة مع الصين، استنادًا إلى الحوار المستمر والموضوعي الذي يعزز من قدرتنا على العمل معًا وتجنب أي نوع من سوء التقدير"، وقد أشار الوزير الأميركي إلى قيامه "بزيارة ناجحة إلى الصين" وعلّق عليها: "أتحرى نظرة واقعية، إلا أنني متفائل بشأن مستقبل هذه العلاقة العسكرية المهمة. وبينما تسعى الولايات المتحدة لإقامة علاقات دفاعية أكثر قوة مع الصين والدول الأخرى في مختلف أنحاء المنطقة، فنحن نتوقع ونرحب بجهد الدول الأخرى في بناء العلاقات مع الصين والولايات المتحدة على حد سواء."

### المبحث الأول

### الاستيراتيجية العسكرية الصينية

لقد ورد في "الكتاب الأبيض التاسع" الصيني حول الدفاع تحت عنوان: "الاستراتيجية العسكرية الصينية"، إن القوات المسلحة الصينية ستواصل تعزيز نموذج جديد من العلاقات العسكرية مع القوات المسلحة الأميركية حيث ستدعم الصين الحوارات المتعلقة بمجالات الدفاع والتبادل والتعاون مع الجيش الأميركي(52).

وفي آخر لقاء جمع الرئيسين الأميركي باراك أوباما والصيني شي جين بينغ، يوم 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، في البيرو على هامش اجتماع القادة الاقتصاديين لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا الباسيفيك 2016، قال أوباما إنه ونظيره الصيني "أسسا علاقات مخلصة وودية وبناءة وعزّزا الثقة المشتركة"، ووصف العلاقات بين البلدين أنها "أهم علاقات ثنائية في العالم"، وقال إن العلاقات الناءة بينهما تعود بالنفع على شعبي البلدين والمجتمع الدولي كله، وإن الولايات المتحدة مستعدة لتنمية علاقة أكثر استدامة وإثمارًا مع الصين. كما تحدث الرئيس الصيني عن تنمية العلاقات الثنائية وكيف كان التعاون هو الاختيار الصحيح الوحيد للبلدين، وسعيهما لتحقيق نتائج تعود بالنفع على البلدين وعلى العالم كله. وأشار إلى التزامهما بإدارة قضايا حساسة بطريقة بناءة مع الاحترام المتبادل وتجنب الحكم الخاطئ إلى جانب تفكير كل منهما بشكل أكبر في موقف الجانب الآخر لمنع تصاعد النزاعات. وقال إن الصين والولايات المتحدة تتحملان مسؤوليات كبيرة ولديهما مصالح مشتركة واسعة لحماية السلام والاستقرار ودعم التنمية والرخاء في العالم، وإن النمو طويل المدى والمستقر والصحي للعلاقات بينهما يخدم المصالح الأساسية لشعبي البلدين[53]لقد أكّد الزعماء والأكاديميون الصينيون تدريجيًا –على مدى السنوات القليلة الماضية – موقع الصين بوصفها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. وفي المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني، في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، أيّد الرئيس هو جينتاو فكرة السعي لتحقيق "عالم متناغم" وشملت هذه الفكرة الأساسيات الصينية القائلة بـ"التنوع والمساواة" في العلاقات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية هذا يعني إقرارًا صينيًا بحجم ودور الولايات المتحدة على مستوى العالم، مع تأكيد حجم وأهمّية الدور الصيني. وقد رأى بريجنسكي أن "دور الصين النافذ والصاعد في الشؤون العالمية واقع سيتعين على الأميركيين أن يتكيفوا معه، بدلًا من أبْلَسَتِه أو الاستغراق في أحلام اليقظة حول سقوطه(54).

غير أنّه نظرًا إلى كون الوجود العسكري الأميركي في جوار الصين يستند إلى التزامات تعاقدية كما في اليابان وكوريا الجنوبية مثلًا، وموقفها من مسألة ضرورة تسوية مسألة تايوان سلميًا، فذلك يؤثّر تأثيرًا مباشرًا في العلاقات الأميركية – الصينية. وتذكر مادلين أولبرايت،

وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، كيف "كادت الولايات المتحدة والصين تتواجهان بعد أن منحنا تأشيرة للرئيس التايواني الذي توجه إلى جامعة كورنل (الجامعة التي تخرج فيها) حيث ألقى ما عدّته بيجين خطبة مثيرة للغضب. ردت الصين بإطلاق الصواريخ وإجراء تدريبات عسكرية قرب الجزيرة. حفّز ذلك إدارة كلينتون على إرسال حاملتي طائرات إلى خليج تايوان. وبعد عدة أسابيع من التوتر، هدأ الوضع(55) فالتوتّرات التي تنجم عن قضية تايوان، أو الخلاف المزمن في شبه الجزيرة الكورية، أو تحرّكات البحرية الأميركية في المجال البحري المتاخم للصين، قد تشكّل أسبابًا لتأزيم الوضع بين بيجين وواشنطن أكثر كثيرًا مما قد يسبّبه التنافس الاقتصادي والسياسي المباشر بينهما بصوره المختلفة.

مؤدّى ذلك، أنّ احتمالات وقوع مواجهات بين أميركا والصين تتناسب عكسًا مع تحسّن علاقات الصين وجيرانها من حلفاء واشنطن، وهذا ما يجري فعلًا، فقد حلّت الصين محل الولايات المتحدة بوصفها الشريك التجاري الأبرز لليابان، وهي اليوم السوق التصديرية الأضخم للكوريتين الشمالية والجنوبية.

أما في ما يخصّ تايوان، فمنذ رفعت حكومتها القيود عن الاستثمارات التايوانية في الصين، تدفقت الشركات المملوكة من أهل تايوان إلى البر الصيني لتأسيس مصانع مستفيدة من رخص تكاليف الإنتاج في الصين في حقول الاتصالات، والألبسة، والالكترونيات. وقُدّر عددهم في عام 2006 بـ 750 ألفًا. وعلى الرغم من العقبات البيروقراطية الباقية فإن 3/2 من أصل 250 شركة رئيسة في تايوان لها استثمارات في الصين (عام 2006). زعماء العمل المتنفذون أولئك هم القوة في المقدمة التي تدفع باتجاه حل سلمي للنزاع بين الصين وتايوان(56).

وفي ما يخص موضوع حقوق الإنسان، الذي كان من أكثر الملفات الإشكالية بين واشنطن وبيجين، فإنّ "تراجع سمعة أميركا خفّف الضغط على الصين لتحسين سجلها، فلا حاجة للصينيين سوى إلى الملاحظة بأن الأميركيين ليسوا في موقف إلقاء الدروس على الآخرين، حتى تهزّ الرؤوس بالموافقة"، وفق تعبير مادلين أولبرايت [45]التي ترى "أن الفجوة في

المكانة الدولية التي كانت قائمة بين الولايات المتحدة والصين قد ضاقت كثيراً واليوم تعدّ الصين أفضل من الولايات المتحدة في نظر مزيد من الشعوب في مزيد من البلدان(57)

إن تركيز الجهد الصيني على التنمية الاقتصادية وتحديث البلاد وتطوير قدراتها، يجعل من غير المطروح الخوض في مواجهة مباشرة مع القوة الأميركية، مع إدراك الصينيين –حتى من دون "مقاومة صينية فاعلة"– أن قوة أميركا لن تظل بلا رقابة في المنظومة الدولية، وأنه ثمة تنوع في الرأي الرسمي وغير الرسمي داخل الولايات المتحدة حول أفضل السبل للتعامل مع الصين(58) وإذا ما أراد الأميركيون المضي في الخطط الرامية إلى بسط النفوذ في آسيا ردًّا على النهوض الصيني، فالصين لن تكون وحدها بمواجهتهم حيث إن هناك قوى كبرى فاعلة وطموحة لأداء دور أكبر في آسيا كالهند وروسيا.

تبقى الإشارة إلى أن انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة ربما يؤدي إلى تعكير الأجواء مع الصين، فمواقفه قد أثارت حفيظة الصينيين حتى قبل أن يتولّى مهماته رسميًا. فإنّ اتصالًا هاتفيًا جرى بين ترامب ورئيسة تايوان، وتصريحات أدلى بها بشأن التزام واشنطن بسياسة "صين واحدة"، تسببت بتوتر دبلوماسي مع الصين. وقد علّق وزير الخارجية الصيني على ترامب بالقول: "إذا حاول نسف سياسة الصين الواحدة أو المسّ بالمصالح الأساسية للصين فسيكون كمن يزحزح صخرة ستسحق قدميه". وكان ترامب هدد بكلمات بسيطة بكسر التوازن القائم منذ عقود في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة بقوله: "لا أعرف لماذا علينا أن نكون مرتبطين بسياسة الصين الواحدة، إذا لم نتوصل إلى اتفاق معها للحصول على أمور أخرى على المستوى التجاري بشكل خاص"، وقد أعربت الصين عن "القلق البالغ" إزاء هذه التصريحات محذّرةً من تدهور العلاقات مع واشنطن(59) وبعدها بأيام أجرت القوات الصينية تدريبات عسكرية في المحيط الهادئ، نفذتها قطعات من أسطولها ضمنها حاملة طائرات. وهي أول مرة تغادر فيها حاملة الطائرات "لياوننغ" المياه الإقليمة الصينية باتجاه المحيط الهادئ(60)على أنّه من المستبعد أن تشكّل مواقف ترامب سببًا كافيًا لإعادة صوغ العلاقات الأميركية – الصينية بكليّتها. وحيث إن الرئيس وفق النظام الأميركي، يقع في قمة الهرم في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، من المنظورين القانوني والسياسي، غير أنه يمسك بآلية اتخاذ القرار من طرف خيط دقيق، إذ لا

يمكن لرجل واحد اتخاذ القرار في دول ذات نفوذ عالمي مماثل. أي إن الرئيس يشكّل الجزء الظاهر من إدارة ضخمة، حيث هناك آلاف المستشارين في البيت الأبيض، هذا إلى جانب الوزارات الضخمة والمؤسسات الرسمية التابعة لها أو تلك الخاصة التي تعمل لمصلحتها(60).

هذه الحقائق لا تلغي المشروع الخاص بكل رئيس وما يحمله من أفكار واتجاهات حيال قضايا معينة، فضلًا عن سماته الشخصية وطريقته في التفكير والعمل. من المحتمل أن ما يقوم به الرئيس المنتخب هو نوع من "ضربة استباقية" لتحسين شروط الشراكة الاقتصادية الضخمة بين واشنطن وبيجين، إذ يدرك ترامب، وهو الآتي إلى البيت الأبيض من عالم المال والأعمال، حجم التأثير الكبير للصين على الاقتصاد الأميركي، وقد سبق لأولبرايت أن لخّصت الحال بالقول إن لدى الصين "سلطة الحياة والموت على ملايين الوظائف الأميركية .[51]"كما لن يغيب عن الرئيس الأميركي حجم الأصول والديون الأميركية التي تمتلكها الصين، وعجز الميزان التجاري بين البلدين لمصلحة الصين، فضلًا عن حيازتها أكبر احتياط نقدي في العالم. فهل ستكون "الصفقة الأكبر"، التي يعقدها ترامب، هي بين القوة العسكرية الأعظم للعالم (أميركا)، والاقتصاد الأكثر نموًا الذي يمثله "مصنع العالم"، الصين؟

مع انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية القرن الماضي، وانشغال الدول التي كانت تنظم عقده بترسيخ استقلالها وسيادتها، وترسيم حدودها وبناء علاقاتها الإستراتيجية والسياسية مع بقية دول العالم، بدت دول وسط آسيا ذات الغالبية المسلمة، والتي تتمتع بموقع جغرافي مهم ومميز، وبثروات معدنية ونفطية كبيرة، تستقطب دول العالم الكبرى، وتجتذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل مشاريع استثمار ثرواتها الباطنية الهائلة والسيطرة على واحد من أهم طرق تصدير منابع الطاقة البترولية إلى أوربا وآسيا الشرقية [62]ومكن الفراغ الإستراتيجي الذي شهدته منطقة آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العديد من الدول من لعب دور فاعل في هذه المنطقة الحيوية من العالم بشكل دفع عددًا من المحليين إلى الحديث عما يمكن تسميته "اللعبة الكبرى الجديدة" بين المتنافسين على بسط السيطرة والنفوذ على المنطقة، خاصة بعد اكتشاف احتياطياتها النفطية الهائلة [63].

## المبحث الثاني
## الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لآسيا الوسطى

تقع آسيا الوسطى في الرقعة الممتدة من ساحل بحر قزوين الشرقي حتى تخوم منغوليا الواقعة بين الصين وروسيا، وتقع آسيا الوسطى في المنطقة الممتدة من شمال أفغانستان وحتى حدود روسيا الجنوبية. ويضم الإقليم السياسي الخاص بمنطقة آسيا الوسطى خمس دول: كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان. وتقول المعلومات التاريخية إن هذه المنطقة ظلت لفترة طويلة تحمل اسم تركستان، ولكن بعد ضمها إلى الاتحاد السوفيتي السابق، وتحديدًا في فترة حكم جوزيف ستالين، أطلقت كتب الجغرافيا السوفيتية عليها تسمية منطقة آسيا الوسطى التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي واستقلت بعد انهياره مكونة دول آسيا الوسطى الخمسة[64]. ويصل مجموع مساحتها نحو 4 ملايين كم مربع، أي ما يساوي 29,5 % من مجموع مساحة الدول العربية، والمنطقة لها تعريفات مختلفة تضيف إلى ما سبق دولا وأراضي أخرى، فآسيا الوسطى ليست مساحة جغرافية جامدة، وإنما نظام إقليمي يتسع ويضيق وفقا للمعيار الذي يأخذ به الباحثون، والمعيار الذي تأخذ به الدراسة وتعتمده كثير من وزارات الخارجية عبر العالم هو معيار سياسي خالص يعتبر أن هذه الدول الخمس بالتحديد تشكل منطقة قائمة بذاتها لأن علاقات القوة السياسية التي ربطتها بروسيا تغيرت 180 درجة بحلول عام 1991، فروسيا وإن كانت قد ألفت التدخل في مناطق قريبة من تلك الجمهوريات مثل أفغانستان، فإن الدول الخمس وحدها هي

التي قبعت لأكثر من قرن خلف الستار الحديدي إلى أن سقط لتجد نفسها فجأة في مرحلة السيولة الإقليمية، التي أتاحت لعديد من القوي الإقليمية والدولية النفاذ إليها وهي حالة فرضتها الجغرافيا الحبيسة للمنطقة، وحاجتها إلى شركاء خارجيين جدد إلى جانب روسيا يمكنونها من النفاذ إلى العالم عبر أراضيهم، ويقدمون لها سندا يستطيع موازنة النفوذ الروسي الذي لا تزال جمهوريات المنطقة تحمل تجاهه شكوكا تاريخية عميقة (64).

تكمن أهمية منطقة آسيا الوسطى باعتبارها تمثل المتغير الجيو ـ سياسي اللازم الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم، فالتمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال. والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، علاوة على العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي. والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب، علاوة على أن السيطرة على موارد آسيا الوسطي تتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوربي. والسيطرة على ممرات آسيا الوسطى تتيح السيطرة علي الممرات البرية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين، وغير ذلك من الطرق والممرات التي تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى[65]. كما تمتع باحتياطيات نفطية تعادل في كميتها تلك الموجودة في منطقة الخليج [66]وعلى سبيل المثال تمتلك كازاخستان قدرات وطاقات علمية كبيرة. وكانت واحدة من أكثر الجمهوريات السوفيتية تقدما من الناحية العلمية. كما يوجد بصحراوات كازاخستان مطار بايكونور الفضائي الشهير، وهو مركز إطلاق سفن الفضاء وتجارب الصواريخ وأبحاث حرب النجوم في العهد السوفيتي، ولا تزال روسيا تستأجره وتستخدمه لنفس الأغراض حتى الآن. وأوزبكستان تتمتع بثروات طبيعية كبيرة من الذهب والفضة واليورانيوم والنحاس والزنك، فضلا عن الغاز الطبيعي والنفط والفحم وغيرها، وهي تعتبر سادسة دول العالم في إنتاج الذهب ورابعتها من حيث احتياطيات الخام الفضي، ومعروف أن لديها القدرة على تخصيب اليورانيوم، وطاجيكستان تمتلك مناجم كبيرة من اليورانيوم تم اكتشافها في الثلاثينيات، وقرغيزستان ترقد على مناجم هائلة من الذهب[67]

وتخبئ سلاسل الجبال الممتدَّة على مساحات شاسعة، والتي تتمتَّع بقمم شاهقة ثروات ضخمة من المعادن؛ كما أن سهولها ووديانها خصبة وغنيَّة بالإنتاج الزراعي الوفير، لكن أيًّا ما كان الحديث عن ثروات آسيا الوسطى والقوقاز، فإن الثروات النفطيَّة المخبوءة تحت سطح بحر قزوين تُغطي دائما على أي حديث آخر [68]ولقد اعتبر بحر قزوين بحرًا سوفيتيًا إيرانيًا منذ 1920 وحتى عام 1970، وفي عام1970قامت وزارة النفط السوفيتية بتقسيم "القطاع السوفيتي" لبحر قزوين إلى قطاعات بين جمهوريات روسيا السوفيتية، أذربيجان وتركماستان وكازاخستان، وفي هذه الأثناء اتخذ خط التوسيط البحري أساسًا للتقسيم، وهو الأسلوب الشائع اتباعه في الممارسات الدولية عند تعيين الحدود على البحيرات الدولية، ومنذ ذلك التاريخ صارت لكل جمهورية من الجمهوريات السوفيتية الأربع المطلة على قزوين قطاع على هذا البحر، ذلك القطاع الذي أصبح بعد تحول الحدود الإدارية إلى حدود دولية بسقوط الاتحاد السوفيتي قطاعا يخص هذه الدولة المستقلة[69]ويعد تصميم الحدود بين جمهوريات آسيا الوسطى أحد أهم أسباب التوترات الأمنية، حيث لم يُراع التكوينات الاجتماعية وتجانسها، مما تسبب في حركات انفصالية وعدم استقرار لهذه الدول الجديدة، فهناك على سبيل المثال أكثر من مليون طاجيكي يقيمون في أوزباكستان، ومليون أوزبيكي يعيشون على الجانب الآخر في طاجيكستان، كما أن لدى تركماستان مشكلات مع أوزبكستان، حيث دخلت العاصمة التركمانية القديمة خوارزم في زمام الحدود الأوزبكية[70]ونخب الحكم لا تعطي أولوية لمسألة الديمقراطية، مما يجعل السياسات الخارجية حكرا لقلة مسيطرة هذه القلة عادة ما تبحث في الخارج وليس في الداخل عن مظلة حماية سواء كانت لأمن النظام أم لأمن الوطن، كما تبحث أيضا عن مخارج لبيع منتجاتها الأمر الذي يفتح الباب في آسيا الوسطى على مصراعيه أمام الاختراق الخارجي، فهذه المنطقة لا تحكم تفاعلاتها الإقليمية بنفسها إنما تقررها منافسات عالمية كبيرة تتجاوز قدرتها[71]

**المبحث الثالث**

**– التنافس الدولي في آسيا الوسطى علي مستوى القوى الكبرى**

يضم هذا المستوى التنافس عدة لاعبين هم روسيا، والولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوربي، ويتم تناولها على النحو التالي:

1- روسيا: تعتبر آسيا الوسطى المجال الحيوي لروسيا والمحور الأساسي لنفوذها، وتقوم روسيا بالدفاع عن مصالح المواطنين الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى، ويمثلون نسبة يُعتد بها من سكان هذه الدول مثل كازاخستان يمثلون 23,7% من السكان، وفي كل من قيرغيستان وتركمانستان يمثلون 12,5 %، وفي أوزباكستان يمثلون 5,5 % [72]ومنذ انهيار الاتحاد وروسيا تسعى للحفاظ على مركزها كقوة عظمى، وتستهدف السياسة الروسية الخارجية بشكل أساسي جمهوريات آسيا الوسطى، وتعتبر روسيا حدود تلك الدول حدودًا أمنية لها، ولاسيما من جهة جمهورية طاجكستان التي يوجد فيها عدد كبير من القوات الروسية على الحدود مع أفغانستان، مما دفع الكرملين إلى تضخيم الأخطار التي تواجه أمن آسيا الوسطى من "جماعات إرهابية"، واحتمال نشوب حروب وصراعات على السلطة في بعض دولها، وأن دولًا أجنبية قد تتدخل لدعم التطرف، وتستخدم موسكو هذه الأوراق لزيادة نفوذها ووجودها العسكري هناك [73]

وقد أدت مجموعة من العوامل إلى تحسين موقع روسيا في مقابل جيرانها؛ حيث تعافت من الأزمة الاقتصادية، وزادت الفوائض المالية لديها نتيجة الزيادة المستمرة في أسعار النفط، ورأت أنه يجب تأمين الجمهوريات السوفيتية السابقة كسوق لنشاط قطاع الأعمال الروسي، كما يجب عليها الحفاظ علي هذه الدول من توسيع التحالفات العسكرية – السياسية مثل حلف الناتو، وكان لزامًا على موسكو أن تكون قادرة على التوسط وإدارة النزاعات بين جيرانها، وأن تمارس القيادة السياسية في إطار الكومنولث [74]وفي ظل الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان بسبب الحرب على الإرهاب، أدركت روسيا أن أوباما يريد تقوية وجود الولايات المتحدة في أفغانستان لتتحول إلى منصة عمل باتجاه جمهوريات آسيا الوسطى، وصولًا إلى حوض قزوين عبرها، ومن أجل السيطرة على الكميات الكبيرة من النفط والغاز في تلك المناطق، لذا بادرت روسيا باتخاذ خطوات من شأنها تقوية مواقعها في آسيا الوسطى، من خلال ربط جمهوريات تلك المنطقة باتفاقيات والتزامات تصب في خدمة مصالح روسيا ومصالح هذه الجمهوريات في آن واحد[75]

ويمكن النظر لجهود روسيا لتحقيق مصالحها في آسيا الوسطى على المستوى السياسي الأمني والاقتصادي والجغرافي الثقافي، فسياسيا وأمنيا وتعمل موسكو على إنشاء نظام أمني في المنطقة من خلال "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" لحماية روسيا من التحديات القادمة من جميع الاتجاهات، ويشمل ذلك النظام (أرمينيا، وبيلاروسيا، وبلدان آسيا الوسطى كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان)، وهذه المعاهدة تسمح بالتشاور السياسي وقدر ما من التنسيق بين المؤسسات الدفاعية والأمنية للدول الأعضاء، وتستغل روسيا هذا التحالف الأمني لتحقيق نوع من التضامن الدبلوماسي بين الأعضاء، أي حلفائها فمثلا تصدر الدول الأعضاء في هذا التحالف بيانات مشتركة خلال اجتماعات منظمة الأمن والتعاون في أوربا. وتحاول روسيا إقامة علاقات رسمية بين الناتو ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهو ما يعد اعترافا بهيمنة روسيا عسكريا وسياسيا على المنطقة.

ويمكن القول؛ إن المصالح العسكرية لروسيا في هذه المنطقة ذات طابع سلبي بالأساس، وهو منع هذه الدول من دخول حلف الناتو أَو من استضافة قواعد عسكرية أمريكية جديدة؛ إذ يمكن الجزم بأن السبب وراء الحرب على جورجيا كان رغبة تبليسي في الانضمام للناتو. كما تحاول روسيا وقف انتشار الديمقراطية في كومنولث الدول المستقلة؛ فما تخشاه روسيا ليس الديمقراطية وإنما الجهود الأمريكية لنشرها[76]ومن أهم القواعد العسكرية الروسية في المنطقة قاعدة دوشنبهفي طاجيكستان، قاعدة كانت، وقاعدة كيولياب، وقد وقعت روسيا مع قيرغيزستان اتفاقية تسمح الأخيرة بموجبها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة كانت الجوية في منطقة بشكيك عاصمة قيرغيزستان وتعتبر أول قاعدة جوية خالصة في المنطقة، حيث تحتوي على وجود عسكري بري وجوي روسي مكثف، هذا إلى جانب حاميات عسكرية روسية في كازاخستان وطاجيكستان وتؤكد روسيا أن القواعد العسكرية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز هدفها تأمين والدفاع عن الحدود الجنوبية لروسيا وجيرانها .وأبرز الترتيبات الأمنية التي اتخذتها دول آسيا الوسطى مع روسيا، الدخول في منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة جوام، وبرنامج الناتو الشراكة من أجل السلام، ومبادرة التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا (السيكا (77)وستظل جيوش دول آسيا الوسطى الضعيفة في حاجة ملحة للدعم الروسي العسكري بالنظر لاعتمادها على الترسانة الروسية في الإمداد بقطع الغيار وعمرات الطائرات والمساعدات الخدمية الأخرى، وعلى المستوى

الاقتصادي فقد أسست كل من روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان منظمة (الفضاء اليورو– آسيوي الموحد) عام 2000، بهدف توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول المشاركة وصولًا إلى تأسيس اتحاد جمركي فيما بينها. إلا أن الاتحاد الجمركي الذي قام على أساس هذه المنظمة عام 2006 لم يضم سوى جمهوريات ثلاث هي روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان[78]فالنخبة في أوزبكستان وطاجكستان وتركمانستان تلتزم الحذر فيما يخص المشروع التكاملي الذي تتزعمه روسيا، وذلك خوفا من التفريط بجزء من السيادة الوطنية والوقوع تحت تأثير روسيا [79]، وتحاول القيادة الروسية إقامة بنوك مشتركة ولديها استثمارات عديدة مع هذه الدول، وتروج لفكرة اعتماد الروبل الروسي كعملة حفظ الاحتياطات المالية في المنطقة، وشركات البترول الروسية مثل لوك أوبل لديها امتيازات واسعة في مشروعات التنقيب عن البترول، وتقترح روسيا عددًا من الخطوط التي تنقل البترول عبر أراضيها.وأبرمت روسيا اتفاقا مع كل من تركمانستان وكازاخستان لإنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي مواز لبحر قزوين لنقل غاز تركمانستان إلي الأسواق الغربية والأوربية على وجه الخصوص (80) كما بدأت روسيا في مد خط أنابيب ساوث ستريم في ديسمبر 2012 وتأمل في البدء في نقل الغاز لأوربا قبل 2019، وهو الموعد المقرر للبدء في تدفق الغاز من أذربيجان إلى الاتحاد الأوربي الذي يعد مشروعا منافسًا لهاوسيشق مشروع ساوث ستريم الذي تقوده شركة غاز بروم البحر الأسود وسيتبع بعد ذلك خط نابوكوويست.

وبالنسبة للمستوى الجغرافي الثقافي، فعلى الرغم من ارتفاع منزلة اللغات الوطنية في الدول حديثة الاستقلال، فضلا عن انتشار اللغة الإنجليزية فيها، لا تزال اللغة الروسية ذات سطوة في الدول السوفيتية السابقة؛ واللغة الروسية هي اللغة الثانية بين النخب في دول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، ولا تزال القنوات الروسية متاحة عبر الأقمار الصناعية وتتمتع الأعمال الفنية التليفزيونية والسينمائية الروسية بشعبية عالية، كما تسيطر الموسيقي الشعبية الروسية على البرامج الإذاعية في العديد من دول آسيا الوسطى [81]ويسعي الرئيس الروسي بوتين الآن بعد أزمة أوكرانيا والقرم إلى زعماء آسيا الوسطي خاصة نور سلطان نزار باييف رئيس كازاخستان في مسعى لتحقيق هدفه بإقامة اتحاد أورو آسيوي من دول الاتحاد السوفيتي السابق في إطار تكامل مبني علي أسس جديدة[82]

**المبحث الرابع**

**دور الولايات المتحدة في آسيا الوسطى و القوقاز**

نشطت الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في التقرب من جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى، وسعت إلى توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية معها، والعمل على إرساء نظم حكم صديقة لها في هذه الجمهوريات لتأمين مصالحها النفطية في المنطقة. ومع وقوع أحداث 11 سبتمبر عام 2001، وبدء الحملة الأمريكية ضد ما يسمى بالإرهاب بدأت واشنطن في تدعيم وجودها العسكري في المنطقة، وقامت بتوقيع عدد من الاتفاقيات لإقامة قواعد عسكرية في بعض الجمهوريات، ومنها قيرغيزستان، وأوزبكستان، لاستخدامها في حربها ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان، ولتدعيم النفوذ والحضور الأمريكي في المنطقة، بما يتيح إقامة العديد من مشاريع النفط والغاز التي تؤمن الاحتياجات الأمريكية من الطاقة[83]وقد حظي خط أنابيب باكو ـ جيهان باهتمام بالغ من جانب الولايات المتحدة التي اعتبرته طوق النجاة للهروب من الاعتماد الغربي المطلق على النفط الخليجي، وإنهاء للسيطرة الروسية الطويلة على إمدادات النفط القادم من بحر قزوين، وبالتالي إضعاف نفوذها الاقتصادي والسياسي. ولهذا مارست العديد من الضغوط علي الدول والشركات المساهمة للإسراع في تنفيذ الأنبوب، وخط أنابيب "باكو ـ جيهان"أطلق عليه "مشروع القرن"، ويبدأ أنبوب النفط العملاق مسيرته بالقرب من العاصمة باكو على ساحل بحر قزوين، مارًا بمنتصف أذربيجان من الشرق إلي الغرب، ثمّ يقطّع جورجيا في منتصفها تقريبًا من الشرق إلي الغرب، قبل أن يتجه جنوبًا ليشق جبال الأناضول التركية بشكل مائل من ناحية الشمال الشرقي نحو الجنوب إلى مدينة جيهان على ساحل البحر المتوسط وقد بدأ العمل في هذا المشروع عام 2002 بعد أربع سنوات من الخلافات بشأنه، بسبب تخوف دول أوربا والقوقاز من آثاره البيئية، واعتراضات البنك الدولي أيضًا على إنشائه، فضلًا عما أثارته العديد من الشركات المساهمة من مخاوف من التأثيرات السلبية للاضطرابات في كل من أذربيجان وجورجيا على سير المشروع، إضافة إلى ما تعانيه تركيا من قلاقل بسبب الأقلية الكردية التي تحاول إقامة دولة مستقلة لها[84].

لقد وفرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر للإدارة الأمريكية حافزا إضافيا لتشديد قبضتها على المناطق النفطية، وترى الإدارة الأمريكية أن خريطة ما تسميه "ملاذات الإرهاب" أو ما

تطلق عليه "الدول المارقة" قد تكون هي نفسها خريطة موارد الطاقة الرئيسية في العالم، وقد تم تصنيف أفغانستان، بأنها في غاية الأهمية، ففي أراضيها تمر الخطوط المحتملة لصادرات النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى بحر العرب[85]وأقامت وزارة الدفاع الأمريكية علاقات مع القوات المسلحة في كل من أذربيجان وكازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان، وبدأت في تأمين السلاح والتدريب لتلك القوات [86]وتمتلك الولايات المتحدة قاعدة جوية "ماناس" في قيرغيزستان وتقع شمال العاصمة بشكيك، حيث تضم هذه القاعدة أكثر من ألف جندي أمريكي، أما القاعدة الثانية فهي قاعدة "خان آباد" الجوية في أوزبكستان، وفضلًا عن ذلك فإن الولايات المتحدة ترتبط بالعديد من الاتفاقيات مع هذه البلدان، تتيح لها استخدام مجالها الجوي والهبوط الاضطراري للتزود بالوقود [87]فضلًا عن حصار إيران من الشمال والشرق، تمهيدًا لإخضاعها للسيطرة الأمريكية، ومنع تسرب التكنولوجيا والمواد والخبرات النووية، وكذلك تكنولوجيا الصواريخ وغيرها من الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية المتطورة الموروثة عن العهد السوفيتي من دول آسيا الوسطى، وخاصة كازاخستان وأوزبكستان إلى الدول المارقة مثل إيران [88] وتعتمد الولايات المتحدة سياسة القوى الناعمة من خلال الدبلوماسية والمساعدات ودعم التوجهات الإصلاحية.

3-الصين: تعتبر الصين من أوائل الدول التي اعترفت بدول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق، وأقامت معها علاقات دبلوماسية قوية وتبادلت معها الزيارات الرسمية، وبدت ملامح السياسة الصينية الجديدة تجاه هذه المنطقة عام 1969، حينما تحركت بكين لإيجاد إطار رسمي يربطها بالمنطقة، فجاءت فكرة منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي بالتعاون مع روسيا وكل من كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، والتي انضمت إليها أوزبكستان عام 2001، وكان واضحا أن بكين تستغل نفوذ روسيا للتحرك نحو آسيا الوسطى في حين كانت موسكو تبحث عن حليف قوي في آسيا لوقف الزحف الأوربي الأمريكي نحو مناطق نفوذها[89]وفي ظل حاجة الصين الملحة للطاقة بشكل متزايد وارتفاع أسعار النفط والغاز، كان على بكين البحث عن بدائل رخيصة وأكثر أمانا تلبي احتياجاتها. ومن هنا برزت أمامها مصادر الطاقة في آسيا الوسطى التي هي قريبة منها ليتحقق لها هذا الحلم، غير أن الأمر يحتاج لمزيد من المقايضات مع روسيا التي تتخوف من أن الصين تزاحمها في السيطرة على خطوط نقل النفط والغاز. وفي نفس الوقت تشكل آسيا الوسطى

سوقا استهلاكيا رائجا للسلع الصينية، ومعظم واردات الصين من آسيا الوسطى هي المواد الخام التي تفتقر إليها الصين، وتصدر الصين السلع الاستهلاكية لهذه الدول، وقد لعبت الاستثمارات الصينية في آسيا الوسطى دورًا في حل ما تعاني منه هذه الدول من نقص رؤوس الأموال، وبالنسبة للصين فآسيا الوسطى هي معبر لا يمكن الاستغناء عنه لأوربا ومنطقة غرب آسيا فهي شريان مواصلاتها، وخلافًا لأهداف الدول الأخرى في آسيا الوسطى فإن الصين لا تسعى إلى الوجود العسكري فيها، وإنما أو النظر إليها على أنها مناطق نفوذ لها بل تأمل في التعاون الاقتصادي واستتباب الاستقرار في هذه الدول بما ينعكس على الأمن القومي الصيني، وفي عام 1999 أبرمت الصين سلسلة من الاتفاقيات لإعادة رسم الحدود المشتركة مع دول المنطقة[90]وتعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع كازاخستان وقيرغزستان، وتزخر آسيا الوسطى حاليا بمئات المشاريع الكبيرة والصغيرة التي ينفذها الصينيون في مجالات متعددة أهمها: التنقيب وبناء خطوط أنابيب نقل الطاقة، وبناء الطرق وسكك الحديد، كما توجد اتفاقيات مبدئية مع كل من أوزبكستان وإيران حول مشاريع نقل الغاز إلى الصين أو حتى الدول الأخرى مثل مشروع نقل الغاز التركماني عبر أفغانستان إلى باكستان والهند.

ورغم هذه الدوافع الاقتصادية للتحرك الصيني نحو آسيا الوسطى، فإن الجوانب السياسية والأمنية لهذا التحرك لا يمكن إغفالها. أمنيا استطاعت بكين أن تقنع دول آسيا الوسطى لممارسة ضغط على ناشطي المعارضة الإيغورية الذين يكافحون من أجل حريات أكثر في إقليم شينغ يانغ (تركستان الشرقية) والتي بقيت تنشط في آسيا الوسطى، مما أثار غضب الكثير من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان. كما أن التغلغل الاقتصادي الصيني ساعد على تحجيم النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، كما تمثل في إغلاق القاعدة الأمريكية في أوزبكستان عام 2006 وكذلك مراجعة عقد إيجار القاعدة الأمريكية في قرغيزستان، ثم الدعوة الرسمية لمنظمة شنغهاي في 2006 لإغلاق القواعد الأمريكية في آسيا الوسطي. ومن جهتها نجحت منظمة شنغهاي في استقطاب دول آسيا الوسطى بشكل كبير ضد التوجهات الغربية التي تسعى لفرض أجندتها على الأنظمة التي لا تريد الخضوع لضغوط الغرب فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان والديمقراطية، فكثيرا ما يعلن زعماء آسيا الوسطى تصريحاتهم ضد الانتقادات الغربية والأمريكية من العاصمة الصينية بكين[91]

**المبحث الخامس**

**علاقة الاتحاد الأوروبي بآسيا الوسطى**

تتحكم روسيا في خطوط نقل نفط وغاز جمهوريات آسيا الوسطى بحكم مرور خطوط الأنابيب القادمة من هذه الجمهوريات عبر الأراضي الروسية إلى أوربا، الأمر الذي يجعل في استطاعة موسكو فرض شروطها وأسعارها والتحكم في مسار هذه الخطوط وما تحتويه. ولهذا شرع الأوربيون منذ منتصف التسعينيات في التقرب لهذه الجمهوريات، وخصوصًا منها جمهوريات آسيا الوسطى وبحر قزوين "كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان" الذين يملكون احتياطات هائلة من النفط والغاز بهدف إقناعهم بتحويل نقل إنتاجهم عبر خطوط جديدة لا تمر عبر الأراضي الروسية[91] لذا تسارعت وتيرة التسابق بين الاتحاد الأوربي وروسيا للسّيطرة على مصادر الطّاقة خاصّة في الدول المجاورة لروسيا، الأمر الذي أصبح مصدرا لتنامي قلق الكرملين. وتعد تركمانستان من بين الدول التي يتهافت الاتحاد الأوربي وروسيا للسيطرة على مصادر الطاقة فيها، الأمر الذي أثار امتعاض الروس، ذلك أنهم يستوردون منها مواد أولية بأسعار منخفضة لبيعها مرة أخرى بأسعار مرتفعة في أوربا. بالإضافة إلى الاتفاقية التي وقعها عملاق الطاقة الألماني إر.في.إي (RWE) مع تركمانستان في 2008، والذي يتعهد بموجبها البلد الآسيوي بتزويد أوربا بإمدادات الطاقة، وذلك عبر خط أنابيب نابوكو، الذي يفترض أن يمر من آسيا الوسطي عبر بحر قزوين وجنوب القوقاز وصولا إلي تركيا. وقد اتهمت روسيا الأوربيين بالسعي إلى توسيع "نطاق

نفوذهم" على الدول المجاورة لها. على صعيد آخر، يرى مراقبون أن الثمن الذي دفعه الاتّحاد الأوربي للتخلص من تبعيتها لروسيا في مجال الغاز يعد باهظا، حيث تعاونت مع بلدان تعاني من تجاوزات شديدة فيما يتعلق بالديمقراطية مشيرين إلى الاتفاقيات التي أبرمها مع دول أذربيجان وتركمانستان[92]

ويحظي مشروع نابوكو بأهمية كبيرة لدى الاتحاد الأوربي، أن مشروع نابكو لنقل الغاز الآسيوي والشرق أوسطى عبر تركيا هو المشروع الرئيس في هذه المنظومة لتخفيض الاعتماد على الغاز الروسي. ويهدف المشروع إلى نقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى بلدان الاتحاد الأوربي دون المرور بروسيا. وسيصبح هذا الخط منافسا لخط أنابيب الغاز "السيل الجنوبي" الذي يربط روسيا بإيطاليا. ويعد مشروع TAP الذي يشمل مد خط أنابيب غاز أقصر وأرخص من خلال تركيا، اليونان، ألبانيا والبحر الأدرياتيكي إلى جنوب إيطاليا، ومن ثم في أوربا الغربية، منافسا لمشروع نابوكو [93]وقد اختارت أذربيجان مشروع خط أنابيب "TAP" لنقل الغاز الذي يتم إنتاجه من حقل شاه دينيز2 ببحر قزوين إلي أسواق أوربا على حساب المشروع المنافس نابوكو المدعوم من الاتحاد الأوربي[94].

## الفصـــــــــــــــــــــــــــتل الرابع

## التنافس في آسيا الوسطى على مستوى القوى الإقليمية

وصل التنافس الاقليمي على آسيا الوسطى ذروته لما تزخر به المنطقة من ثروات طبيعية واستيراتيجية، التي جعلتها محط أنظار العديد من الدول الإقليمية والدولية .

### المبحث الأول

### أهم الدول المتنافسة على المستوى الإقليمي

1- إيران:

تتميز إيران جيوبوليتيكيًا بأن حدودها الشمالية تصل إلى بحر قزوين، وتشكل أفضل معبر للنفط إلى الخليج العربي جنوبًا، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور ثلاث دول آسيوية تشاطئ بحر قزوين وتطالب بمياهها الإقليمية فيه، وهي أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، وفي ضوء عدم استغلال نفط بحر قزوين خلال عهد الاتحاد السوفيتي، حيث اقتصرت المنافع الإيرانية من البحر على الصيد وثروة الكافيار التي درّت على إيران أرباحًا كبيرة، إضافة إلى الثروة النفطية التي خرجت إليى العيان، تصاعدت الأهمية الإستراتيجية لتلك المنطقة مما حرك التطلعات الإيرانية للقيام بدور رئيس فيها، وبخاصة أن لدى إيران مرافق نفطية متقدمة نسبيًا؛

فالتطلعات الإستراتيجية الإيرانية الحالية تتركز في أن تصبح هي الناقل الرئيس لنفط بحر قزوين، عبر أراضيها إلى الخليج العرب[93]وانطلقت طهران من تصور إستراتيجي مؤداه؛ أنها باتت القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في منطقة آسيا الوسطى، فهي تجاور تركمانستان وأذربيجان جغرافيا، كما تعد طهران المنفذ البري الطبيعي لكلتا الدولتين إلى الخليج العربي، ولها صلات ثقافية وحضارية مع طاجكستان، حيث يتحدث شعب طاجيكستان اللغة الفارسية، وحرصت إيران على صياغة منهج براجماتي تدريجي يدور حول عدم التركيز على تصدير النموذج الثوري الإسلامي الإيراني، وعمدت إلى تقديم نموذج فارسي يتسم بالطبيعة العملية، فلم تسع طهران إلى نشر فكرة الثورة الإيرانية في آسيا الوسطى؛ نظرا للتباين المذهبي من ناحية، ولإدراكها أن النخب الحاكمة في تلك الدول قد تشربت القيم العلمانية بما يجعلها أكثر ميلا إلى عدم تقبل الفكر الثوري الإيراني من ناحية أخرى. وعلى الجانب الاقتصادي، كانت الدوافع الاقتصادية إحدى أوجه تقارب إيران من جمهوريات آسيا الوسطى، ويتضح ذلك عند النظر في حجم التبادل التجاري بين إيران وهذه الدول، وركزت إيران في هذا المجال على حزمة من السياسات المتمثلة في تقديم الائتمان لتنشيط التجارة مع تلك الدول، كما عمدت طهران إلى الاعتماد على حزمة من السياسات التي صممت ليس فقط لتطوير وجودها الاقتصادي في آسيا الوسطى، ولكن أيضا لحرمان منافسيها من أي فرص للنجاح في المنطقة، وذلك من خلال بناء شبكة مواصلات برية بين إيران وآسيا الوسطى، بحيث يمر التعامل التجاري مع المنطقة بالضرورة عبر البوابة الإيرانية. وقد بدا جليا استعداد إيران للشراكة الفعالة والمؤثرة مع هذه الدول عبر الدخول في تكتلات إقليمية ودولية، من أهمها: "منظمة الدول المطلة على بحر قزوين" (تضم: إيران . أذربيجان . روسيا . تركمانستان . كازاخستان)، و"منظمة التعاون الاقتصادي" (تضم: إيران . أذربيجان . كازاخستان . طاجيكستان . تركمانستان . قيرغيزستان . أوزبكستان . باكستان . تركيا)، ومنظمة شنغهاي (تضم: الصين . روسيا . كازاخستان . قيرغيزستان . طاجيكستان . أوزباكستان)، والتي تشترك إيران حاليا فيها بصفة مراقب[94]ونجحت إيران في تصدير الغاز التركماني إلي تركيا وأوربا عبر إيران بأقصر الطرق وأفضلها وأقلها

تكلفة، ويواجه معارضة شديدة من جانب الولايات المتحدة، والتي تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون سيطرة روسيا أو إيران علي مصادر الطاقة في هذه الدول، وذلك عبر بناء خطوط أنابيب تتفادى المرور عبر هذه الدول، حتى وإن كانت بتكلفة أعلى أو تواجهها مخاطر أمنية عديدة [95]واهتمت إيران بالتوسع الاقتصادي والتجاري مع دول آسيا الوسطى للخروج من العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة عليها سواء بالعلاقات الثنائية مع كل دولة على حدة أو بالتحالفات الإقليمية، وتحظي كل من تركمانستان وطاجيكستان باهتمام إيراني كبير نظرا للحدود المشتركة مع تركمانستان واللغة والثقافة المشتركة مع طاجيكستان[96]

2- تركيا: غيرت تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 من نهج تعاملها مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فعوضا عن التنافس والصراع على المصالح والنفوذ اتبعت أنقره فلسفة التعاون والشراكة، وقدمت نفسها على أنها الدولة المصدرة للأمن والاستقرار. وكان تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال ست دول إسلامية في آسيا الوسطى منها خمس دول ذات أصول تركية قد مثل فرصة كبيرة لتركيا، إذ فتح أمامها مجالًا جديدا وواسعًا من العلاقات مع هذه الدول، وعقب الاستقلال وطوال الفترة من 1991 إلى 1995، سوّقت تركيا نفسها على أنها الأخ الأكبر والدولة النموذج بالنسبة إلى تلك الدول ومنحتها هبات وقروضا، وقدمت لها وعودا لم يستطع الاقتصاد التركي الضعيف آنذاك الوفاء بها. وعلى الرغم من ذلك فيحسب لهذه الفترة أن تركيا أقدمت على تحويل علاقاتها مع تلك الدول إلى الإطار المؤسساتي، فدشنت العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي لا تزال تعمل. وفي تلك الفترة أيضا غضت روسيا الطرف عن النشاط التركي في القوقاز وآسيا الوسطى، وهما المنطقتان اللتان تعتبرهما مناطق نفوذ تاريخية بالنسبة لها، وذلك لأن موسكو أرادت أن تستعمل تركيا في محاربة التيار الإسلامي المتشدد الذي بدأ يزداد قوة وانتشارا في تلك البلدان عقب تفكك الاتحاد السوفيتي. ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية والعلاقات بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز تشهد تحسنا مطردا، والسبب في ذلك يعود إلى أن الحزب غير فلسفة تعامله مع

روسيا فعوضا عن النظر إليها على أنها "منافس" أصبح يتعامل معها على أنها "شريك" آخذا بعين الاعتبار معطى الجوار الجغرافي وارتباط المصالح، فعلى سبيل المثال أصبحت روسيا تمثل بالنسبة لتركيا ثاني أكبر شريك تجاري. كما أدخلت تركيا روسيا شريكا في مشروع خط أنابيب نابوكو لتزويده بالغاز، وهو مشروع يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي عبر بحر قزوين من تركمانستان صاحبة رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم إلى أذربيجان ومنها إلى خط أنابيب نابوكو، الذي سيصل بدوره إلى وسط أوربا بعد أن كان هذا المشروع قد صمم في الأساس لتجاوز روسيا وعزلها وفق الإستراتيجية الغربية. وتركيا تمثل بالنسبة لأوربا الدولة المفتاح، وتعرض نفسها على أنها ممر آمن لتأمين الطاقة إلى هذه القارة، وفي هذا الإطار فإن خط أنابيب باكو ـ تفليس ـ جيهان، الهادف إلى نقل بترول أذربيجان ـ وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان ـ عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب على السواء، ذلك أن المشروع يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسرا للطاقة وممرا لها بين الشرق والغرب. ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى تنتهج تركيا عدة أساليب دبلوماسية واقتصادية وأمنية لتحقيق هذا الهدف منها تنشيط "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" الذي تم تدشينه في أعقاب الاشتباك المسلح الذي نشب عام 2008، بين روسيا وجورجيا على خلفية أوسيتيا الجنوبية. وتطمح تركيا فضلا عن ذلك إلى تنفيذ فكرة ربط بحر قزوين بالخليج من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وإيران وتركيا، وهو طموح إن تحقق فإنه من شأنه أن تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجيوسياسي في المشرق بأكمله [97]وتنشط تركيا كذلك في مجال التعليم والثقافة في آسيا الوسطى عبر سلسلة المدارس والجامعات التركية، كما أن هناك العديد من طلاب آسيا الوسطى الذين يدرسون في الجامعات التركية في إطار خطة الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال لدعم الهوية والثقافة التركية في جمهوريات آسيا الوسطى[98].

3-إسرائيل: تسعى إسرائيل إلي النفاذ لدول آسيا الوسطى من خلال إقامة مشروعات عملاقة وتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وتكثيف الزيارات الرسمية، كما سعت إلى تنظيم هجرات يهودية من بعض تلك الجمهوريات إلى إسرائيل لاستغلال الموروث الديني في بناء جسور من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبدأت الوفود الحكومية في إسرائيل بالقيام بزيارات لتلك الدول، وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية معها معبدة الطريق أمام الشركات الإسرائيلية لغزو تلك الجمهوريات، وأنشأت الحكومة الإسرائيلية غرفة للتجارة والصناعة خاصة بالعلاقات مع دول آسيا الوسطى، وأنشأت بنك المعلومات الاقتصادية ودليلًا للمجالات التي يستطيع الإسرائيليون الاستثمار فيها، وسنّت قوانين حماية تلك الاستثمارات والإعفاءات الجمركية والازدواج الضريبي وغيرها، بعد ذلك بدأ سيل الشركات الإسرائيلية والأفراد اليهود من دول كثيرة بالتدفق على تلك الجمهوريات، واستطاع رجال الأعمال هؤلاء فتح مؤسسات ومكاتب تجارية تشتري وتبيع وتستثمر في كل مجال تطاله أياديها، وتركز هذه الشركات أعمالها في مجال الطاقة، المعادن والثروة الباطنية، والزراعة والثروة الحيوانية، والصناعة، والاتصالات، والبنوك والأنظمة المالية والمصرفية، والإدارة والتنمية البشرية، والطب والرعاية الصحية، والفضاء والأبحاث العلمية وغيرها، ووضعت إسرائيل يدها على مناجم ومصانع في كازاخستان تنتج آلاف الأطنان من اليورانيوم سنويا لتستخدمه في صنع السلاح النووي، وأصبحت إسرائيل مالكا رسميا لمجمع ضخم لمعالجة اليورانيوم يكفي لصنع ترسانة كاملة من الأسلحة النووية كل عام، كما استفادت من قاعدة بايكونور الفضائية الكازاخية في إطلاق أكثر من قمر صناعي. وفي المقابل نقلت الشركات الإسرائيلية تكنولوجيا الري والزراعة والصناعات الغذائية إلى كازاخستان فضلا عن التعاون في مجال تكرير النفط والصناعات الكيماوية [99]كما شكلت الحرب الأمريكية ضد ما تسميه الإرهاب مظلة جديدة لإطلاق يد الكيان الصهيوني في نشاط عسكري استخباري محموم في آسيا الوسطى، وقد اهتمت إسرائيل منذ وقت مبكر باختراق دول آسيا الوسطى بأكملها، وكانت لديها إستراتيجية متكاملة لذلك تعتمد على التركيز في المرحلة الأولى على التغلغل الاقتصادي من خلال رجال الأعمال اليهود من شتى الجنسيات من جهة وتقديم إسرائيل نفسها كوسيط نشيط لجذب رؤوس الأموال الغربية من جهة أخرى. كما تم افتتاح فرع للوكالة اليهودية (سحتوت) في العاصمة الأوزبكية طشقند لتنظيم هجرة اليهود الأوزبك إلى إسرائيل،

وافتتاح مركز ثقافي صهيوني في طشقند يعمل بنشاط على الترويج للثقافة والأفكار الصهيونية بين اليهود وغيرهم من مواطني أوزبكستان، فضلًا عن تعليم اللغة العبرية. وهكذا كانت إسرائيل تحقق تغلغلًا سياسيا واقتصاديًا وثقافيًا متزايدًا الاتساع والعمق في أوزبكستان طوال التسعينيات، وضع أساسًا قويًا لقيام تعاون أمني واسع النطاق[100]

لم يكن أمام دول آسيا الوسطى سوى الترحيب بالتنافس الدولي ما دام سيفك عنها حبسها المزدوج السياسي لروسيا والجغرافي للطبيعة تستطيع من خلالها تصدير ثرواتها، للحصول علي عوائد تدعم استقلالها، وهذا التنافس مرشح للتزايد كما ونوعًا ويتفاقم ذلك في ظل العولمة بما تتضمنه من انفتاح وحرية حركة عبر الحدود مما يؤدي إلى زيادة التهديدات والتحديات أمنية [101] وعلى الدول العربية أن تفتح جسور التعاون المتبادل مع آسيا الوسطى.

**المبحث الثاني**

**الصراع والتنافس على المنطقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية**

لا شك في أنّ الحصار الأميركي الخفي المفروض على الصين، سيجعلها أكثر إصراراً على «فك الطوق» الهادف الى القضاء على صعودها المرتقب، تحجيمه، او التخفيف منه. ففي حين تسعى واشنطن الى «لملمة» العديد من الأوراق الدولية لتبقي على تفوّقها عالمياً، تسعى بكين إلى الالتفاف على تلك الخطوات عبر تقديم الوجه الحضاري السلمي لمشروعها، و«الاختباء» وراء روسيا في الصراعات الدولية الى حين بلوغها «سنّ الرشد الاقتصادي» وتحوّلها من دولة نامية الى قطب حقيقي، والاستعاضة عن التدخلات العسكرية بالاقتصادية.

بناء على ما سبق، تجدر الإشارة إلى العديد من الامور، أبرزها:

- تزايد حجم التجارة الصينية مع دول أوروبا والدول العربية وتطوّره بشكل كبير
- –الرغبة في توسيع الأسواق وإنشاء أسواق جديدة غرباً بعد السوق الأميركية الضخمة شرقاً
- الحاجة الى مصادر الطاقة من بعض الدول، تحديداً الخليجية
- إعادة إحياء مشروع «طريق الحرير البحري.«

هذه العوامل وغيرها، جعلت الصين على تيقن تام بأنّ المحيط الهندي هو الشريان الحيوي لاقتصادها، ويجب عليها حمايته بشكل أو بآخر، عبر إنشاء العديد من المراكز الاقتصادية إضافة الى التواجد العسكري ضمنه بهدف حماية الاستثمارات وحركة المرور، وهو ما يطلق عليه خطة «خيط اللؤلؤ.«ولقد أطلق المحللون والخبراء الأميركيون على استراتيجية توسيع القدرات البحرية الصينية «توصيف خيط اللؤلؤ، قاصدين باللؤلؤات مراكز إسناد القوات البحرية والجوية الصينية الممتدّة من جزيرة هاينان في بحر الصين الجنوبي حتى مضيق هرمز. ومن خلال القواعد المندرجة ضمن «خيط اللؤلؤ» تتحدّى الصين التواجد العسكري الأميركي في بحار المنطقة وتسعى الى ضمان أمن طرق استيراد النفط والغاز من الأقطار العربية وإيران وافريقيا.» روسيا اليوم، 2011/11/3على انّ العديد من الباحثين في الشؤون الدولية يتوسّعون في جغرافيَّة «خيط اللؤلؤ» ليصل الى الصومال وتنزانيا، ثم صعوداً نحو «بور سودان»، وصولاً الى مرفأ «بيريه» اليوناني، مروراً بالمناطق الاقتصادية على قناة السويس.

ويرى مدير قسم «استراتيجيات المستقبل الموجهة» في مكتب وزير الدفاع الأميركي السابق دونالد رامسفيلد انّ الصين تقوم بإنشاء علاقات على الخطوط البحرية ليس فقط من أجل حماية مصالحها الطاقوية، بل لخدمة أهداف أمنية ايضاً. واشنطن تاميز، 2005/1/17

ويقول بوريس فولخونسكي، الخبير في المعهد الروسي للدراسات الاستراتيجية، إنّ الصينيّين أنفسهم «لا يفضلون تسمية استراتيجيتهم في المحيط الهندي باستخدام مصطلح «سلسلة اللؤلؤ» الذي جاء من الأدب الإنجليزي. ولكن عدم وجود هذه التسمية لا يعني عدم وجود الاستراتيجية. والصين بالفعل تعمل على إنشاء سلسلة من نقاط القوى والموانئ ومحطات تزويد السفن بالوقود ومحطات الرادار، في مياه الجزء الشمالي للمحيط الهندي بدءاً من قبالة سواحل شرق أفريقيا وصولاً إلى جنوب شرق آسيا.» صوت روسيا، 2013/6/10

من هنا، تنطلق الخط الصينية ضمن نطاقين متوازيين. الاول، اقتصادي. اما الثاني، فهو

عسكري لـ«أغراض اقتصادية». والجميع يعلم بأنّ الانتشار الاقتصادي على مستوى العالم ليس مضموناً في غياب قوة عسكرية فعلية تحميه وتحافظ عليه.

## المبحث الثالث

## سياسة المناطق الاقتصادية الحرة

بعد فشل المحادثات ضمن منظمة التجارة العالمية التي عقدت في الدوحة عام 2001، رأت الصين أنها بحاجة الى إيجاد مراكز تجارية تستطيع من خلالها الوصول الى العالم، وتقليل كلفة الإنتاج للإبقاء على تنافسية السلع. لهذا، تبنّت الصين نظرية «المناطق الاقتصادية الحرة»، وعقدت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول بهدف «حجز» موقع اقتصادي ولو على المدى البعيد، وبحسب الحاجة الصينية، خصوصاً في النقاط الاستراتيجية إنشاء موانئ، تجديدها، نقاط مهمة،لذلك، يسعى الرئيس الصيني شي جي بينغ، سواء من خلال زياراته ام اتصالاته مع الدول المطلة على المحيط الهندي وأبوابه الشرقية والغربية، الى القضاء على التوترات بين الصين والدول الأخرى، أو على أقلّ تقدير التخفيف منها عبر تقديم «مغريات اقتصادية» تحوِّل الخلافات الى تعاون يخدم الجميع.انطلاقاً من ذلك، بدأ العمل على تخفيف حدة التوتر مع فيتنام بسبب الخلافات البحرية، حيث اتفق الجانبان على أن يواصلا «دفع التعاون العملي إلى الأمام في المجالين البحري والبري وفي القطاع المالي وبذل جهود متناغمة من أجل تقدّم العلاقات الثنائية والتعاون بطريقة عملية ومرنة،» وصرح رئيس مجلس النواب نغوين تان دونغ «أنّ بلاده ملتزمة بتعزيز الشراكة التعاونية الاستراتيجية الشاملة مع الصين.» روسيا اليوم، 2014/10/17. بالنسبة الى كمبوديا، صرح كاو كيم هورن، الوزير الملحق بمكتب رئيس الوزراء الكمبودي هون سن، بأنّ «الصين وأسيانيا يعتبران التعاون الاقتصادي أولوية قصوى، ولذلك فمن الضروري بناء طريق الحرير البحري من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة.» شينخوا، 2014/9/17كذلك، اعتبر الرئيس بينغ انّ سريلانكا «ترى نفسها مركزاً لخمس محاور، هى البحرية والملاحية والتجارية والطاقة والمعرفة، وهو ما يتوافق مع مقترح الصين ببناء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين» صحيفة الشعب اليومية – اونلاين

الصينية، 2014/9/17 ، ودعا الى تفعيل العلاقات الودية بين البلدين ونقلها من الأقوال الى الأفعال.الى هذا، انضمّت جزر المالديف الاستراتيجية الى مشروع طريق الحرير البحري، حيث اعتبر الرئيس الصيني أنّ بلاده تنظر الى المالديف «كشريك هام في منطقة جنوب آسيا والمحيط الهندي، وأنها مستعدّة للعمل مع المالديف لتقوية الشراكة التقليدية وتوسيع إطار التعاون في مجالات السياحة والتجارة والبنية الأساسية.» شنخوا، 2014/8/16

اضافة الى ما سبق، تعاونت الصين وباكستان في بناء ميناء عميق وقاعدة بحرية في «جوادار» تضمّ «وحدة دفاع جوي حديثة، وحامية عسكرية، ومطاراً دولياً، يتسع لطائرات «جامبو» النفاثة.ويُشار في هذا السياق إلى أنّ الأهمية الاستراتيجية لميناء جوادار الذي لا يبعد أكثر من 250 ميلاً عن مضيق هرمز، لم تكن غائبة في أي وقت عن باكستان التي كانت قد طلبت من الولايات المتحدة في سبعينات القرن الماضي مساعدتها على إنشاء هذا الميناء لعدم قدرتها على تحمّل تكاليفه الباهظة بمفردها، لكن الأخيرة ماطلتها.» د. عبد العظيم محمود حنفي، القلق الهندي من خيط اللؤلؤ الصيني، موقع المطرقة، دون تاريخ

ضمن نفس السياق، أقيم حتفال بهذه المناسبة تسلّمت فيه الصين إدارة الميناء، ما اعتبر «خطوة استراتيجية للصين من أجل ضمان أمن الطاقة وتوسيع القنوات البحرية.» شنخوا، 2013/2/20

أما الهاجس الأكبر فهو لدى الهند، حيث تعتبره نوعاً من «الاختراق» لمجالها الحيوي القومي. اذ هناك تخوّف لدى نيودلهي بأن يكون هذا التواجد عسكري مغلف بالطابع الاقتصادي، وهو أمر تنفيه بكين فينكات اناناه، سبع نقاط توتر بين الهند والصين، موقع لايف مينت، 2014/9/16. ويؤكد البعض أنّه على الرغم من «أنّ هذه الموانئ هي منشآت تجارية، غير مصمّمة لتكون قواعد بحرية، إلا أنّ الأمر يصبح أكثر أهمية نظراً إلى أنّ موقع المحيط الهندي سيزداد أهمية بالنسبة إلى الهند والصين في وقت يزداد فيه ارتباطهما بالاقتصاد العالمي.» د. عبد العظيم محمود حنفي، القلق الهندي من خيط اللؤلؤ الصيني،

موقع المطرقة، دون تاريخ لهذا وغيره، توجه الرئيس الصيني الى الهند وقام بتوقيع العديد من الاتفاقيات المهمّة معها، والتي عُدَّت «تاريخية» بسبب وجود خلافات متعدّدة بين الطرفين ، حيث قال «إنّ الهند والصين هما أكبر البلدان ذوات الاقتصاد الصاعد، وهذا يبقيهما على علاقة استراتيجية لتحقيق أهداف مشتركة ويعطي العلاقة أهمية عالمية.» بي بي سي، 2014/9/18

إضافة إلى ما سبق، طلبت الهند مؤخراً الانضمام الى خط «قوة سيبيريا» الذي يزوّد الصين بالغاز من روسيا، وهو أمر يجعل الترابط الاقتصادي متين بين الدولتين. أضف الى ذلك، انّ الدولتين هما ضمن مجموعة «بريكس»، ورئيس «بنك بريكس»، المزمع انشاؤه، اتُفِق على أن يكون هنديّ الجنسية، إضافة إلى أنّ الهند تحظى بصفة مراقب في «منظمة شنغهاي للتعاون»، وقد تصبح عضواً أساسياً فيها .

- **الصعود العسكري الموازي**

تعمل الصين على الانتقال من «قوة برية» الى «قوة بحرية»، حيث تتكبّ على تطوير سلاحها البحري بشكل واسع ولافت. في هذا الخصوص، ذكرت مجلة «ذا ناشيونال إنترست» الأميركية انه «تمّ تجهيز بحرية جيش التحرير الشعبي في الصين بجميع أنواع الأسلحة الجديدة، من الزوارق على حاملات الطائرات.«واضافت انّ الصين «تتطوّر بحُرية في جميع المجالات بما في ذلك مجال القوة البحرية، حيث تعمل على إنشاء أسطول عسكري حديث. وتقدّم المجلة وصفاً لأكثر حاملات الطائرات فتكاً في العالم من بينها حاملة الطائرات الصينية 052 إس/دي.» روسيا اليوم، 2014/12/21إضافة إلى ذلك، أوردت بعض التقارير عن قيام الصين بإنتاج حاملة طائرات جديدة من المتوقع ان يستغرق بناؤها «ست سنوات وانّ البلاد الصين تهدف الى امتلاك ما لا يقلّ عن اربع سفن من هذا النوع.» الحياة، 2014/1/19وقد كشفت الصين في وقت سابق عن «أسطولها السري» من الغواصات النووية، حيث ذكرت صحيفة «غلوبال تاميز» المحلية أنّ على الصين «ان تثبت صراحة أنّ الطريق الوحيد يقضي بعدم تحدّي المصالح الأساسية الصينية». وأوضحت الصحيفة انّ «تطوير قوة من الغواصات النووية يشكل جانباً من هذه الاستراتيجية». النهار،

2013/10/29،أتى هذا الإعلان في إطار التوترات التي يشهدها بحر الصين على الجزر المتنازع عليها مع كلّ من اليابان والفيليبين، والذي يعتبر بمثابة «البوابة الشرقية» للمحيط الهندي.

تحاول الصين تكثيف وجودها العسكري في الخليج العربي ايضاً بإعتباره «بوابة النفط الغربية» للمحيط الهندي. ويرى مايكل سينغ، المدير الإداري لمعهد واشنطن، انّ هذا التواجد الأمني الصيني في تلك المنطقة ليس «إلا جانباً واحداً من تدخّل الصين الآخذ في الترسّخ في الشرق الأوسط، إذ يشمل هذا التدخّل أيضاً رفع مستوى الزيارات الديبلوماسية وإقامة مشاريع اقتصادية جديدة طموحة»، ويضيف: «لا تشكل الأسباب الاقتصادية الدافع الوحيد لهذا الاهتمام المتزايد. فالاعتماد على واردات النفط يهدّد أمن الطاقة في الصين، الذي أدّى إلى البحث ليس فقط عن شراكات تجارية بل استراتيجية أيضاً.» مايكل سينغ، تواجد الصين العسكري في الخليج، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 2014/9/26. تعيش منطقة المشرق العربي تحت وطأة مستويين من الصراعات؛ مستوى دولي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، وآخر إقليمي بين تركيا وإيران وإسرائيل، مع تداخل المستويين وتشابكهما في ضوء التحالفات العميقة والمديدة والتقاطعات المرحلية والعابرة.

واللافت للانتباه هو انفجار صراع مصالح قومية متناقضة وخيارات سياسية وإستراتيجية متضاربة في حيز جغرافي ضيق، ووقوع هذا الصراع على ساحة دول عربية أنظمتها مهتمة بالبقاء في السلطة ولو على حساب البلاد والعباد، وترد على الموقف الدقيق والخطير –فرديا وجماعيا– بالحد الأدنى، بحيث لا تستفز الخصوم وتجعلهم يعملون ضد حكمها؛ مما جعل المخاطر كبيرة على هذه الدول وشعوبها ومستقبلها.

**نظام عالمي ينهار**

شهد العالم في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي تطورات عاصفة وعلى أكثر من صعيد، وهي تطورات تقنية وسياسية واقتصادية هائلة ترتبت على كشوف علمية وتطبيقات تقنية

وإدارية حوّلت العالم إلى قرية كونية، بسبب ثورة المواصلات والاتصالات والاعتماد المتبادل، وتقسيم العمل الجديد الذي أطلقته الشركات العابرة للقومية.

وتولّد عن ذلك ترابط وتكامل بين مراكز البحث والاختراع وشركات الإنتاج والتسويق؛ مما أتاح فرصا لإطلاق عولمة حديثة ومتطورة كسرت التخوم بين داخل الدول وخارجها، وغيّرت مضمون السيادة الوطنية من حماية الأرض والحدود إلى توازن التأثير والتأثر بين الدولة والعالم الخارجي؛ فالدولة التي تؤثر في الخارج –بقوتها الناعمة أو الصلبة أو بتقديم منافع– أكثرَ من تأثرها به تكون ذات سيادة؛ والدولة التي تتأثر بالخارج أكثر من تأثيرها فيه تفقد جزءا من سيادتها الوطنية حتى ولو كانت أرضها وحدودها سالمة ومصانة.

ارتبط النظام الدولي –الذي نشأ بُعيد نهاية الحرب العالمية الثانية– بدور غربي رئيس، مما رتّب هيمنة وسيطرة غربيتين على قيادته وتسييره بوضع قوانينه وضبط مساراته، حيث غدا التحالف الغربي بمثابة حكومة عالمية تشرف على هذا النظام.

لكن الصورة اهتزت بتعرض النظام الدولي السائد لمراجعات كثيرة؛ فقد حصلت تطورات كثيرة في مجالات السياسة والاقتصاد أدت إلى ظهور قوى إقليمية ودولية، عبّرت عن تطلعات سياسية واقتصادية ومواقف مغايرة ومخالفة للخيارات الغربية والأميركية منها بشكل خاص، ورؤى بديلة للنظام الدولي والعلاقات الدولية السائدة، في تحدٍّ مباشر للهيمنة الأميركية الراهنة ونظامها أحادي القطب.

فقد بدأت النمور الآسيوية التحدي في مجالات الصناعة والمنافسة على الأسواق، قبل أن تضربها عواصف الأزمات المالية المحلية والدولية، ونهضت الصين والهند صناعيا واقتصاديا، واستعادت روسيا توازنها الداخلي وانخرطت في مواجهات سياسية وعسكرية في جوارها القريب: جورجيا 2008، وأوكرانيا 2014، والبعيد في سوريا 2015؛ ردا على مساعي غربية لتطويقها واستتباعها.

ومع احتدام الصراع والتنافس؛ أدركت القوى الجديدة الناهضة وزن الغرب الكبير وصعوبة كسر هيمنته عبر مواجهات فردية معزولة، فشكلت بينها أطرا سياسية وأمنية مثل منظمة

شنغهاي للتعاون، وأخرى اقتصادية مجموعة البريكس؛ لتشكيل ثقل مواز على طريق كسر الهيمنة الغربية وصياغة عالم جديد قائم على التعددية والندية.

حصل هذا بالتوازي مع ظهور سلبيات العولمة الغربية من فقدان الشعور بالمكان، والاستقرار الاجتماعي والنفسي؛ والحصون التقليدية في وجه تقلبات الحياة، والخلل في توزيع عوائد وفوائد العولمة بشكل ثابت أو متساو، الذي ترتب على غياب تدخل الحكومات، وما ولّده من غضب واضطراب بعد رفع سقف التوقعات.

أصبحت شرائح كبيرة من الغربيين ترى أن العولمة لم تعد مناسبةً لها، ولم تعد ترى أي سبب يبرر تسليم مصيرها إلى مؤسسات تعاني من اختلال وظيفي قادت إلى استنزاف جيوبها. وهذا قاد إلى انفجار دعوات شعبوية ضد نظام العولمة القائم وآليات عمله في عودة إلى القومية والحمائية، وجاء الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب بشعاره "أميركا أولاً"، ودعوته إلى التخلي عن الأطر الجماعية والتعاونية والعودة إلى آليات العمل الدولي القديمة القائمة على العلاقات الثنائية، والتي سادت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي.

وقد أشاع هذا –مع تراجع القوة الخشنة للولايات المتحدة عن ذروتها في حقبة ما بعد الحرب الباردة– حالة من القلق والفوضى في آن، وأطلق تنافسا محموما على تجميع أوراق قوة وزيادتها وزجّها في ساحات الصراع والتنافس، فقاد ذلك إلى حالة من التهديد بحيث صارت كل دولة تحاول ضمان أمنها سواء بالدفاع أو بالمبادرة بالهجوم.

أثرت العولمة على النظام الدولي القائم، وفتح الباب لمواجهات وصراعات متعددة الأنماط والمستويات على طريق إحلال نظام دولي جديد، في ضوء تغير القدرات وتوازن قوى وليدة؛ والعمل على إقرار قواعد جديدة للعلاقات الدولية.

وهذه جميعها –مع الإستراتيجية الكونية التي تتطلبها طبيعة الدول العظمى، والتي تستدعي الاستجابة للتغيرات والتحديات على مستوى الكوكب– دفعت القوى الناهضة إلى تحدي التفوق الغربي، والعمل على احتوائه والحد من هيمنته وسيطرته بمنافسته في مجالات التقنية

والاختراعات والاقتصاد والتسلح، والاستحواذ على جزء متزايد من حصته في هذه المجالات بشكل متواتر.

كما دفعت الولاياتِ المتحدة –التي تسعى للبقاء قوة عظمى وحيدة في العالم– إلى إعادة ترتيب سلّم أولوياتها ليتسق مع ما تعتبره مخاطر على نفوذها ومكانتها الدولية؛ إذ سيؤدي فشل الولايات المتحدة –كقوة عظمى مهيمنة– في إيقاف انهيار النظام الدولي الغربي إلى انفجار صراعات إقليمية ودولية، مما سيثير موجة تحولات وتطورات على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

أدى التدافع الكبير إلى تحول في الإستراتيجية الأميركية حيث برزت مهام أساسية وذات أولوية: احتواء الصين، واحتواء روسيا، واحتواء إيران. واستدعت المهمة الأولى (احتواء الصين) تشكيل تحالف يمتد من اليابان إلى إندونيسيا وسنغافورة، مرورا بكوريا الجنوبية والفلبين وفيتنام وكمبوديا.

واستدعت الثانية (احتواء روسيا) التركيز على سهل شمال أوروبا والبحر الأسود، مع دورٍ رئيسٍ لبولندا في الشمال ورومانيا في الجنوب، مع التفكير بإدراج تركيا في هذا المحور لتعزيز التوجه المعادي لروسيا؛ كما سيوفر مركزَ ثقل مهم في وجه التوسع الإيراني. واستدعت المهمة الثالثة (احتواء إيران) طرح فكرة الناتو العربي والسعي لجمع الدول العربية وإسرائيل في تحالف واحد.

كل هذا مع إطلاق موجة جديدة من سباق تسلح مكثف مع روسيا والصين بهدف تعزيز قوة الردع، واستنزاف قدرات الخصوم. واستدعى هذا المزيدَ من الاهتمام بالقوى الوسطى الرئيسية في غرب المحيط الهادئ والحدود الأوراسية (أوربا–آسيا)، حيث باتت الولايات المتحدة منشغلة بمحاولة إقناع كوريا الجنوبية واليابان والفلبين وفيتنام باستضافة صواريخها الأرضية متوسطة المدى.

دفع ذلك الصين وروسيا لاستخدام تكتيك العصا والجزرة لمحاولة ثني هذه الدول عن الانسياق وراء التوجه الأميركي، وتوظيف الصين للروابط لاقتصادية المتزايدة مع الفلبين،

والحرب التجارية العميقة بين كوريا الجنوبية واليابان، لتقويض شبكة حلفاء الولايات المتحدة بمنطقة المحيط الهادئ. وبدأت روسيا نشر صواريخها متوسطة المدى في أوروبا بوتيرة متدرجة، تحت ستار رواية تقول بأن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن إبطال أطر السيطرة على الأسلحة النووية متوسطة المدى **الروسي**

**الاشتباك الأميركي الصيني**

أعطت الولايات المتحدة أولوية لمواجهة التحدي الصيني باعتباره التهديد الداهم والخطير، ووضعت "إعادة التوازن في آسيا والهادئ" على رأس سلّم أولوياتها لوقف تمدد الصين واحتوائه، قبل أن يكسر التوازن القائم في الشرق الأقصى عبر فرض تصوراته وخياراته على دول الجوار (اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين، إندونيسيا، أستراليا) التي ترتبط بعلاقات تحالف معها.

جاء إعطاء الشرق الأقصى أولوية قصوى في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي 2015" تنفيذا لمبدأ كان الرئيس الأميركي جيمي كارتر (1977–1981) أعلنه أثناء ولايته، ومفاده "استعادة ميزان القوى الإقليمي في أي إقليم من الأقاليم لصالح المصالح الأميركية"، وقد زاد في أهمية المنطقة –وخطورتها كذلك– تحرك الصين عسكريا للعب دور سياسي يتناسب مع حجمها الاقتصادي (الاقتصاد الثاني عالميا بناتج وطني يقدر بنحو 14 تريليون دولار أميركي).

وذلك عبر تمديد حدود مياهها الإقليمية، وبسط سيطرتها على جزر متنازع عليها مع عدد من دول الإقليم (الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان) في بحر الصين الجنوبي، يقدر أنها تحتوي على مخزون كبير من النفط والغاز. هذا إضافة إلى بنائها جزرا صناعية فوق صخور وجزر مرجانية وشعاب غارقة، يعبر منها نصف تجارة العالم سنويا، وحجم بعض هذه الجزر الصناعية يتسع لمطارات ومنشآت عسكرية، نشرت على إحداها مدفعية ثقيلة، فضلا عن قيامها بتوسيع حدود مياهها الإقليمية ومجالها الجوي وتعزيز قدراتها البحرية ونشر صواريخها متوسطة المدى في عمق أراضيها، مما جعلها بعيدة عن الصواريخ الأميركية البحرية والجوية من طراز كروز المجنّحة، في إطار إستراتيجية منع وصول.

هذا بالإضافة إلى احتكاكها مع اليابان حول جزر متنازع عليها في بحر الصين الشرقي، ودعم كوريا الشمالية في مواجهة كوريا الجنوبية لمنع انهيارها وابتلاعها من الأخيرة، فتصبح القوات الأميركية على ضفة نهر يالو، ناهيك عن رفع موازنتها العسكرية إلى 141 مليار دولار، وبدئها بناء حاملتين للطائرات وغواصات وسفن حربية وزوارق حربية سريعة وصواريخ بعيدة المدى متعددة الرؤوس الحربية "استعدادا لصراع محتمل في مضيق تايوان"، وفق وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون).

استدعى ذلك ردا أميركيا بإعادة تأهيل القواعد العسكرية في الفلبين واليابان وهاواي، وإرسال تعزيزات بحرية وجوية إلى قواتها في الإقليم، والمباشرة بدوريات بحرية وجوية خاصة في محيط الجزر الصناعية، وتعزيز القدرات العسكرية لحلفائها فيه، وإيفاد وزير خارجيتها إلى بكين لإقناعها بتهدئة التوتر والتوقف عن إقامة الجزر الصناعية في بحر الصين الجنوبي؛ وبالعمل على حل النزاع حول الجزر المتنازع عليها بالطرق الدبلوماسية، لكنه ووجه بموقف صيني متصلب.

كانت الصين قد عملت على تحصين موقفها عبر إقامة تحالفات وتشكيل تكتلات سياسية واقتصادية مع الدول المتضررة من الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي، فشكلت عام 1996 مع روسيا وكزاخستان وأوزباكستان وطاجيكستان وقرغيزيا "منظمة شنغهاي للتعاون"، التي أصبحت ركنا من أركان التوازن الإستراتيجي في شرقي آسيا، وقوة مضادة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) والولايات المتحدة، وعملت على تفعيلها لتحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في تحقيق الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى عبر منهج اقتصادي يقوم على تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولها، وآخر سياسي أمني من خلال التعاون في مواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية: الإرهاب الدولي والنزعات الانفصالية وتجارة السلاح والمخدرات.

وقد أتاح لها ذلك التحرك في المحيطيْن الإقليمي والدولي تحت راية التصدي للأحادية القطبية وفتح الباب لاجتذاب دول رافضة لهذه الأحادية، فاتفقت مع روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا على تشكيل مجموعة "البريكس" لاحتواء القوة الاقتصادية الأميركية. وجاء

ردها على قرار الإدارة الأميركية التوجه شرقا بإستراتيجية مركبة، أساسها التوجه غربا وتأمين أسواق آمنة وكافية للطاقة والتبادل التجاري.

فالصين –وهي المستورد الأكبر للنفط في العالم– بحاجة إلى طرق طاقة برية بعيدا عن الممرات البحرية والأساطيل الأميركية ذراع واشنطن الطويلة، لتحاشي مخاطر الاعتراض البحري، ولذلك بدأت بناء أنبوبين لنقل النفط والغاز وتشغيلهما في عام 2006 وأواخر عام 2009. وسعت إلى إيجاد ممرات برية عبر بناء خط سكك حديد لقطارات فائقة السرعة تسمح ببسط السلطة من ساحل الصين الشرقي إلى قلب أوراسيا، لموازنة التفوق البحري الأميركي وتشكيل جدار حماية بري في حال وقوع اضطرابات بحرية، وبدأت عام 2013 بمشروع "حزام طريق الحرير الاقتصادي".

ولأنها قررت تجنب الوصول إلى المياه المفتوحة بالمرور بالأراضي الروسية؛ فقد اختارت الوصول عبر إيران باعتبارها الطريق الأكثر أهمية للوصول إلى أسواق أوروبا والخليج، وركيزة جيواستراتيجية للوصول البري إلى الغرب، الذي تعده الصين ضروريا لمواجهة استدارة واشنطن نحو الشرق والتفوق البحري للولايات المتحدة، وتبنت موقفا في الصراع في سوريا وعليها ينسجم مع هذا التوجه، وهذا جزء من انعكاسات العلاقات الصينية الإيرانية القوية، بفعل الموقع المتميز الذي تحتله إيران في الإستراتيجية الصينية، وهو موقع يتجاوز أهميتها سوقا ومزودا للطاقة.

وهكذا أنشأت خط سكة حديد تركمانستان إيران (يربط مشهد بتيجين طوله 300 كيلومتر) وخط سكة حديد كزاخستان تركمانستان إيران الذي يمتد من أوجين (جانازون)، مرورا بجرجان ووصولا إلى موانئ إيران على الخليج، وقد بدئ في إنشائه 2014. كل هذا باعتبار أن المواجهة بين الطرفين تجارية/اقتصادية بحتة، وينطوي على بديل لنموذج التنمية الغربي "يصلح للدول التي ترغب في تحقيق التنمية مع الحفاظ –في الوقت نفسه– على استقلالها السياسي"، وفق تشانغ شوهوا مدير معهد دراسات الإعلام في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية.

**الاشتباك الأميركي الروسي**

واجهت روسيا –التي اعتبرتها إستراتيجية الأمن القومي الأميركي 2015 مع الصين عدوة للولايات المتحدة– التمدد الغربي/الأميركي نحو حدودها –عبر ضم دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو– بإجراءات عسكرية مباشرة، عبر العمل على تعزيز الوجود العسكري الروسي في الساحة السوفياتية السابقة من خلال قواعد عسكرية في طاجيكستان وقرغيزيا وبيلاروسيا وأوكرانيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وأرمينيا، ومن خلال تقوية منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تضم حالياً ست دول (روسيا وبيلاروسيا وكزاخستان وقرغيزيا وطاجيكستان وأرمينيا).

كما شكلت اتحادا جمركيا يضم دول الاتحاد السوفياتي السابق تحت اسم الاتحاد الأوراسي، كإطار مواز ومنافس للاتحاد الأوروبي يمثل برأيها عالماً بديلاً قائما على رفض القيم الغربية؛ وعلى تصور يلزم دوله بسياسة جماعية يتفق عليها، ووضعه تحت سيطرتها بالكامل، وأطلقت عام 2000 برامج اقتصادية مستفيدة من تحسن سعر النفط والغاز الذي مكنها من تجاوز حالة العجز التجاري والمالي وحوّلها إلى وضع إيجابي مع احتياطي نقدي كبير؛ ورفعت الموازنة العسكرية لإعادة التوازن لوضعها الداخلي وزيادة قدرتها على التحرك الإقليمي والدولي.

ثم سعت إلى فرض تصوراتها ومصالحها على الغرب عبر خوض حربٍ في جورجيا (2008) واقتطاع مساحات من أرضها، وإقامة جمهوريتين مستقلتين: أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وقد زاد هذا –مع تحولات الربيع العربي والتصرف الغربي في ليبيا، وانفجار الثورة السورية على الضد من هوى الكرملين– سخونة المواجهة مع الغرب، في ضوء خشية موسكو فقدان آخر معاقلها في المتوسط، فتبنت موقفاً منحازاً للنظام السوري في محاولة لتحقيق هدفين: الأول حماية مصالحها ووجودها في المتوسط (قاعدة طرطوس)، والثاني الانتقام من حرمانها من الكعكة الليبية الذي دفعها إلى الرفع من نبرة التحدي والتوسع في عرض العضلات واستخدام القوة ضد خصوم النظام الداخليين والخارجيين.

وقد أغراها غياب الرد الغربي المباشر على اجتياح جورجيا باقتحام جزيرة القرم وضمها بعد استفتاء منسق، واللّعب بورقة حماية الروس والناطقين بالروسية في أوكرانيا بالإقدام على

دعم قوى محلية موالية وإقامة جمهوريتين مستقلتين شرقي البلاد: لوهانسك ودونيتسك بعد استفتاء شعبي مسيطَر عليه يوم 2014/5/11، للضغط على كييف والغرب للتخلي عن مساعي ضم أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ تلاه تدخل عسكري مباشر في الصراع السوري دفاعا عن نظام مستبد وفاسد ثار عليه الشعب.

كما قامت بنشر صواريخ بانتسير المتوسطة المدى في كالينينغراد، وأسست عام 2015 "القوات الجوية الفضائية"، وحدّدت مهمتها –وفق وزارة الدفاع الروسية– في رصد الأجسام الفضائية والتهديدات الموجهة ضد روسيا في الفضاء ومنه، وصد هذه التهديدات عند الضرورة، وتزويد الإدارة العليا بالمعلومات الموثوقة عن رصد إطلاق صواريخ بالستية؛ والتحذير عند وقوع أي هجوم صاروخي؛ وتنفيذ عمليات إطلاق المركبات الفضائية في المدار؛ وإدارة أنظمة الأقمار الصناعية للاستخدام المزدوج (العسكري والمدني)، واستخدام بعض منها في إمداد القوات الروسية بالمعلومات المطلوبة؛ والحفاظ على التشكيل المقرّر للأقمار الصناعية، وعلى استعداد الأقمار العسكرية والمزدوجة؛ بالإضافة إلى وسائل إطلاقها والتحكّم فيها.

وأرسلت في 2015 أسطولا بحريا ضخما –شمل كاسحة جليد نووية– باتجاه القطب الشمالي، لتعزيز الوجود العسكري والإعلان عن الهدف من ذلك: "فتح الطريق أمام البواخر والسفن التجارية والعسكرية الروسية، للوصول غير المقيد إلى المحيطيْن: الأطلسي والهادئ، ولتأمين وصول البلاد إلى موارد الطاقة في المنطقة القطبية الشمالية"؛ وطالبت بالسيطرة على مليون كيلومتر مربّع من أرض القطب الشمالي، ناهيك عن استخدامه ممرا تجاريا مع دول شمال أوروبا والأميركتين.

وأعلنت موسكو عن إنتاجها الجديد من الأسلحة التقليدية والنووية والصواريخ المجنحة: صاروخ ثقيل جديد من طراز "سارمات" مداه مفتوح، وصاروخ كروز يعمل بالطاقة النووية، وصاروخ من طراز "الخنجر" أسرع من الصوت، الذي يطير بسرعة عشرة أضعاف سرعة الصوت على مدى أكثر من ألفي كيلومتر، ويستطيع المناورة في جميع مراحل الرحلة، وصاروخ كروز من طراز "أفانغارد" أسرع من الصوت يطير محاطا بشرنقة من البلازما.

ودعت إلى تشكيل نظام دولي جديد بدل النظام الحالي الذي تعتبره نظاما غربيا تجاوزته الظروف، وفق دعوة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر الأمن بميونيخ الألمانية يوم 18 ديسمبر/كانون الأول 2017، والترويج لمقولة الدولة/الحضارة في مواجهة المقولة الغربية الدولة/الأمة، وإعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن "الفكرة الليبرالية المزعومة استنفدت غايتها".

لم يدفع الهجومُ الروسي في أوكرانيا الغربَ للكف عن السعي للتمدد نحو الحدود الروسية ومحاصرتها، والإقرار بوزنها الجديد والاعتراف بدور لها في صياغة القرار الدولي؛ فنقلت موسكو التنافس والضغوط إلى ساحة الشرق الأوسط: سوريا، العراق، مصر، وأخيرا لبنان وليبيا، بالإضافة إلى تحركات أوسع وسط أفريقيا وفنزويلا.

عاضدت الصين الموقف الروسي هناك، خاصة دبلوماسيا من خلال المشاركة في استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لإفشال قرارات عربية وغربية ضد النظام السوري، لأن إضعاف الولايات المتحدة في أي بقعة من العالم يخدم مصالحها؛ ولعبت دورا تجاريا واستثماريا في دول المشرق العربي وجوارها –بما في ذلك إسرائيل– لتوسيع وتعزيز دورها ونفوذها في مواجهة الدور والنفوذ الأميركييْن

أثار نقل روسيا الصراع الجيوسياسي إلى سوريا وباقي دول المشرق العربي، وتمدد الصين التجاري والاستثماري، ردود فعل غربية وأميركية بشكل خاص، لاعتبارات تتعلق بالتوازن الدولي وتبعاته السياسية والاقتصادية، وانعكاسه على النظام الدولي القائم وآليات عمله.

ولّد هذا النقل للصراع شبكة معقدة من التناقضات والتقاطعات، في ضوء وجود دول إقليمية متنافسة على الهيمنة والسيطرة في المنطقة (إسرائيل وإيران وتركيا)، وأخرى تسعى لحماية أنظمتها من تبعات هذا التنافس بالعمل على تطويق الصراعات، واحتواء مترتباتها واللعب في هوامشها لإبعاد نيرانها عنها (السعودية والإمارات وقطر)، وجعل دول المشرق العربي ساحة لتصفية الحسابات وفرض الإرادات والمصالح.

## المشهد الإقليمي

تبنت إسرائيل –منذ أن أقامتها الحركة الصهيونية على أرض فلسطين– إستراتيجية إضعاف المحيط العربي (عدوها القومي)، عبر العمل على تقسيم دوله على أسس دينية ومذهبية وقومية، لتبرير قيام دولتها على أساس ديني، والتحالف مع دول الجوار غير العربية (تركيا إيران وإثيوبيا) لإضعاف الدول العربية المحيطة بها.

خاضت إسرائيل حروبا مع الدول العربية: حرب السويس 1956 مع مصر، وحرب يونيو/حزيران 1967 مع مصر وسوريا والأردن، وحرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 مع مصر وسوريا، واحتلت عام 1982 جزءا واسعا من أرض لبنان فاستمر احتلالها له إلى عام 2000.

ونجحت من خلال هذه الحروب في عقد تسويات مع مصر باتفاقية كامب ديفد 1979، والأردن باتفاقية وادي عربة 1994، وعقدت اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، لكنها لم تلتزم بمقتضياتها بل حوّلتها إلى غطاء للاستيطان وتدمير الاجتماع الفلسطيني وكيانه السياسي.

تبنت إسرائيل بعد ذلك إستراتيجية جديدة قائمة على اختراق الرفض العربي، وتقديم إغراءات تقنية وأمنية واقتصادية للأنظمة العربية، مستغلة الخلافات البينية وفقدان الشرعية الشعبية لأغلبها، وثقل الولايات المتحدة في هذه الدول؛ وأقامت علاقات تجارية وأمنية مع عدد منها محوِّلة حالة اللاحرب واللاسلم وتفكك الإجماع العربي على مركزية القضية الفلسطينية إلى طوقٍ لخنق الفلسطينيين وإنهاء حلم قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ وفرصةٍ للتمدد السياسي والاقتصادي والأمني في الدول العربية.

غير أن تحقيق حلمها بالانفراد بالهيمنة على المنطقة –الذي بدت مؤشراته بانهيار القوة العربية، ودخولها في حالة انعدام وزن في ظل غياب فكرة حافزة وصراع الأنظمة العربية على الزعامة– اصطدم بقوتين إقليميتين طامحتين: إيران وتركيا.

فقد تبنت الأولى –تحت تأثير هواجس ومخاوف من الخارج– إستراتيجية هجومية بخلفية عقائدية تحت شعار "تصدير الثورة" و"نصرة المستضعفين"، الأولى موجهة للدول الإسلامية والثانية موجهة للدول الأجنبية؛ وحوّلتها إلى التزام رسمي بإدراجها في نص الدستور.

لكن فشل إيران في "تصدير الثورة" وانخراطها في حالة عداء مزمن مع الولايات المتحدة، دفعاها إلى تغيير تكتيكها من الاستقطاب إلى الاختراق؛ باستثمار المظلومية الشيعية وربط المواطنين الشيعة بها عبر المطالبة بحقوقهم المشروعة؛ وتوظيفها في كسب موطئ قدم في الدول التي ينتمي قسم وازن من مواطنيها إلى المذهب الشيعي الاثني عشري (المذهب الرسمي في إيران).

كما وظفت قدراتها المالية الضخمة في تشييع مواطنين جدد لتوسيع نفوذها وزيادة قدرتها على التأثير، واستثمار استتباعهم في إقامة كيانات سياسية ومليشيات مذهبية وتدريبها وتسليحها للعب دور مخلب قِطّ في هذه الدول، مع التركيز على دول جوار فلسطين.

وسعت إلى تحويل هذه الكيانات والفصائل الفلسطينية التي استقطبتها –عبر الدعم العسكري والمالي الضخم– إلى قوى رديفة، واستخدامها في حروب بالوكالة ولعب دور أطواق لحماية الأمن القومي الإيراني، وأداة ضغط على الولايات المتحدة لردعها عن مهاجمتها وإسقاط نظامها عن طريق التهديد بالانتقام من طفلتها المدللة: إسرائيل.

**<u>تحديات وفرص</u>**

وقد أدت هذه الإستراتيجية دورا كبيرا في الإنجازات التي حققها النظام الإيراني في الخارج القريب: اختراق أكثر من دولة عربية، والسيطرة على جزء هام من قرارها الوطني (يتباهى قادة إيرانيون بالسيطرة على أربع عواصم عربية: بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، وبعودة الإمبراطورية الفارسية وعاصمتها بغداد)، واستخدامها ورقة في المساومات والمقايضات السياسية مع القوى الإقليمية والدولية.

وهو ما حوّلها إلى تحدٍّ لإسرائيل وفرصة في آنٍ؛ فهي تحدّ لكونها خطرة، خاصة مع تطور قدراتها العلمية والعسكرية: البرنامج النووي والصواريخ البالستية والطائرات المسيّرة؛ وفرصة

لأنها أثارت مشكلات أمنية واجتماعية للدول العربية، بتفجير صراعات طائفية بين مواطنيها وتمزيق سلمها الأهلي، فتحوّلت إلى العدو الأول لهذه الدول مما خفف حدة عدائها لها على قاعدة "عدو عدوي صديقي".

أما الثانية (تركيا) فقد تحوّلت –تحت حكم حزب العدالة والتنمية– من حليف لإسرائيل إلى منافس مزعج لها على النفوذ والسيطرة، على خلفية تبني النظام الجديد –لاعتبارات عقائدية إسلامية– الدفاع عن مطالب الفلسطينيين وحقوق المسلمين في القدس، فصار منافسا خطرا، خاصة بعد تحقيقه إنجازات اقتصادية كبيرة، وتحسينه قدرات تركيا العسكرية، وانفتاحه سياسيا واقتصاديا على دول الجوار العربي.

هذا بجانب تحوّله إلى نموذج ملهم لقطاعات شعبية وسياسية عربية، باعتباره قوة سنية موازنة لإيران الشيعية التي لعبت على الخلاف المذهبي، وأثارت الفتن والفوضى ودمرت الاستقرار الهش في عدد من الدول العربية؛ وتبنيه تصورا إستراتيجياً قائما على تعزيز دوره ونفوذه في المجالين العربي والإسلامي، بالاعتماد على قوته الناعمة والصلبة والتاريخ المشترك خلال الفترة العثمانية تحت شعار العثمانية الجديدة، ودعمه لثورات الربيع العربي وما تحمله من قوة تغيير وتحديث.

وعلاوة على ذلك؛ نجحت تركيا في إقامة علاقات تعاون وتجارة مع عدد كبير من دول المنطقة والعالم، وبناء قاعدتين عسكريتين واحدة في قطر وأخرى في الصومال، ووقعت مذكرة تفاهم عسكرية مع الحكومة الليبية المعترف بها دوليا.

ولكن إسرائيل –في ضوء الفارق بين التحديين– اعتمدت مقاربة سياسية وعسكرية مع التحدي الأول (الإيراني)، عبر تحريض دولي ضد عدوانيته ومخاطر مشروعه النووي والتجسس عليه والتشهير بطبيعته، واغتيال العلماء النوويين، وقصف مواقع إيرانية وأخرى تابعة لطهران مقامة على الأرض السورية والعراقية.

في حين تعاطت مع التحدي الثاني (التركي) سياسيا ودبلوماسيا، واستثمرت في خلافاته مع خصومه الإقليميين: مصر والسعودية والإمارات، على خلفية تبنيه ودعمه لحركات الإخوان

المسلمين والتنافس على قيادة العالم السني؛ وفي خلافاته مع اليونان وقبرص اليونانية، على خلفية القضية القبرصية والمياه الاقتصادية والتنقيب على الغاز في حوض شرق المتوسط.

فقد شكلت إسرائيل مع مصر واليونان وقبرص اليونانية تحالفا لاستثمار الغاز وتصديره، وهو ما دفع تركيا للرد عليه عبر توقيع مذكرة ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبية، لتأمين غطاء قانوني لمطالبها المتعلقة بالتنقيب عن الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط. **جاءت روسيا إلى سوريا عام 2015 مدفوعة بنزوع قومي روسي لإعادة الاعتبار لكيانها، والثأر من مرحلة الضعف والاحتقار الغربي، وبإستراتيجية هجومية هدفها فرض هيبتها ودورها الإقليمي والدولي.**

وتمثلت تلك الإستراتيجية في توسيع وتطوير هجومها في جورجيا 2008 وأوكرانيا 2014، من أجل هدفين رئيسين: المحافظة على موطئ قدم على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وتأمين ورشة الخدمات البحرية في ميناء طرطوس السوري، ودفع الغرب (الولايات المتحدة بشكل خاص) لتغيير نظرته إليها وأخذ مصالحها بعين الاعتبار، عبر الإقرار بدور لها في صياغة القرار الدولي وإشراكها في حل المشكلات الإقليمية والدولية.

وهذا دفعها إلى تنسيق تحركها الميداني مع دول الإقليم التي يمكن أن تساهم في تحقيق أهدافها؛ فكان التنسيق المباشر مع إيران ليس لتقاطعهما في الدفاع عن النظام السوري فقط، بل ولأنها رأت فيها عاملا جيوستراتيجياً "يحبط هيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط، ويحد من قدرتها على التأثير في أسعار النفط والغاز العالمية بما يضر المصلحة الروسية، ومن قدرتها على تخصيص موارد للضغط عليها للدخول في النظام الدولي الذي تقوده"؛ وفقاً لدانيال بنيم ومايكل وحيد حنا.

دفع ذلك روسيا إلى العمل على تعزيز دور إيران والإبقاء عليها قوة إقليمية فاعلة لضمان تحقيق مصالحها الخاصة في مواجهة الضغوط الأميركية. وشكلت غرفة عمليات أمنية بالاشتراك مع إيران والعراق والنظام السوري مقرها في بغداد.

ومن جهة ثانية؛ نسقت روسيا مع إسرائيل باعتبارها ممرًّا سحريا إلى قلب الولايات المتحدة، وقوة موازِنة للدور الإيراني في سوريا، حيث سيلعب التقاطع بينهما على لجم حضور إيران، التي هي خصم بالنسبة لإسرائيل ومنافس –بالنسبة لروسيا– في سوريا، على خلفية سعيها للانفراد بالشأن السوري، وتحسين صورة التدخل الروسي في سوريا لدى الولايات المتحدة.

كما استثمرت التوتر بين تركيا ودول حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي نشأ على خلفية تمنع هذه الدول من دعم الدور التركي في سوريا، وتفعيل المادة الخامسة من نظام "الحلف" التي تقضي بالدفاع عن أية دولة من دوله تتعرض لعدوان أو تهديدات مباشرة؛ وكذلك الشكوك التي أثارها تردد هذه الدول في إدانة المحاولة الانقلابية في تركيا عام 2016.

أنشأت روسيا مع تركيا صيغة للتنسيق والتعايش على الأرض السورية (انضمت إليهما إيران لاحقا) في إطار مسار أستانا؛ لتكريس قطيعة تركيا مع دول "حلف الناتو" واستدراجها لقبول الموقف الروسي الإيراني من الصراع في سوريا وعليها.

فتحت أيضا روسيا خطوطا مع مصر عبر بوابة التسليح والتدريبات العسكرية المشتركة، وإقامة مفاعل نووي في منطقة الضبعة بقرض مالي ميّسر؛ وكذلك مع السعودية والإمارات وقطر من باب التنسيق في أسواق النفط والغاز وتوسيع العلاقات التجارية، بما في ذلك بيع الأسلحة المتطورة لها.

كما تسنى لها الدخول إلى السوق العراقي مجددا عبر بيعها أسلحة بقيمة 4.2 مليارات دولار بدأ تسليمها في أكتوبر/تشرين الأول 2013، واستثمار 10 مليارات دولار في مجال الطاقة؛ ودخول شركتَيْ "لوك أويل" و"غازبروم نفط" الروسيتين سوق الطاقة في "كردستان العراق" بفوزهما بعدد من العقود عام 2012، وتوثيق علاقاتها مع حكومة كردستان العراق عبر مساعدتها على تخطي أزمتها المالية بإقراضها مبلغ 3.5 مليارات دولار تسدده من النفط لشركة "غازبروم نفط".

ثم مدّت أذرعها نحو ليبيا عبر تغذية طموح الجنرال المتقاعد خليفة حفتر إلى السيطرة على السلطة، ومده بالأسلحة والمرتزقة من شركة "فاغنر" الأمنية، للاقتراب من شريان الحياة في أوروبا: النفط والغاز الليبيين، والتمدد على الشاطئ الجنوبي للمتوسط المواجه لجنوب أوروبا.

لقد جاء كل هذا تنفيذا لـ"مشروع أوراسيا للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الذي تتبناه روسيا، وتروّج له كبديل عن الدور الأميركي الذي جلب الخراب وعدم الاستقرار لدول المنطقة؛ كما تقول موسكو.

لم تكن الصين بعيدة عن هذا التوجه الروسي، لكن بمقاربة سياسية واقتصادية بشكل رئيس، وعسكرية بشكل أقل؛ فالصين –التي ترى في الشرق الأوسط مقبرة للقوى العظمى– لا تريد التورط عسكريا، وهمّها الرئيس استمرار الحصول على كميات كافية من النفط لآلتها الصناعية الضخمة، وهذه تستطيع الحصول عليها عبر الأموال والاستثمارات في مشاريع التنمية والبنى التحتية في الدول المصدرة.

فالهدف المركزي للصين في المنطقة هو تعزيز نفوذها الجيوسياسي، وتشجيع دول المنطقة على المشاركة في أدوار سياسية واقتصادية بعيدا عن النزاعات والتوترات، والتنسيق معها لمواجهة الإرهاب وعوامل عدم الاستقرار لضمان الحصول على النفط.

ولذا ركزت عملها على تخفيف حدة التوترات والصراعات باعتبار ذلك مسارا يتسق مع الحاجة إلى الاستقرار والأمن اللازمين؛ فدعمت حكومة العراق في حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من خلال تبادل المعلومات وتقديم التدريبات اللازمة.

كما وسّعت التعاون العسكري مع إيران بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة في الخليج العربي في يونيو/حزيران 2017، ومع السعودية في مجال مكافحة الإرهاب بتدريبات عسكرية مشتركة في تشونغتشينغ، وسعت إلى تعزيز التعاون مع تركيا للهدف نفسه.

وخصصت بكين عام 2016 مساعدات مالية بقيمة 300 مليون دولار لجامعة الدول العربية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى تعزيز التبادلات الثقافية مع دول المنطقة، وتسهيل تبادل الأفكار والمواهب.

وأقدمت الصين على توقيع اتفاقات استثمارية مع إيران قيمتها حوالى 400 مليار دولار أميركي؛ فموقع إيران الجغرافي على ملتقى الطرق المهمة في الشرق الأوسط وجنوب ووسط آسيا وأوروبا، وعلى الخليج العربي ومضيق هرمز؛ جعلها ذات أهمية كبيرة لرؤية الصين الساعية لدمج هذه المناطق الرئيسية من خلال مشاريع البنية التحتية والنقل المصممة لتوسيع النفوذ السياسي والاقتصادي الصيني، كما تقتضي خطة الحزام والطريق.

وحققت الصين قفزة نوعية بالاتفاق مع إسرائيل على إقامة استثمارات فيها: إدارة ميناء أشدود، وتركيب شبكة هاواوي من الجيل الخامس؛ وذلك على الضد من الرغبة الأميركية.

وقدمت بكين دعما سياسيا وماليا للنظام السوري ونسّقت مواقفها السياسية والدبلوماسية من الصراع في سوريا وعليها مع روسيا، حيث استخدمت حق النقض (الفيتو) عدة مرات دعما لمواقف روسيا في مواجهة مواقف غربية، وأميركية على وجه الخصوص.

**شكل الحضور الروسي والصيني والدور الذي لعبته موسكو وبكين في الإقليم –وخاصة في سوريا– مصدرَ قلق وإزعاج للوجود الأميركي في المنطقة، إن لجهة التأثير على توازن القوى أو لجهة تقييد تحركات القوات الأميركية فيها، أو لجهة تعقيد معادلات الصراعات.**

صحيح أن قوّة الحضور الأميركي الصغير في سوريا والعراق تتضاعف بوجود بنية تحتية عسكرية أميركية ضخمة في المنطقة، لديها عشرات الآلاف من الجنود المنتشرين في 14 دولة بالمنطقة (تركيا والأردن والإمارات وقطر والبحرين والكويت وأفغانستان.. إلخ)، ما من منافس ولا منازع لها، وهذا واقع أدركته القوى المتحالفة مع النظام السوري بعد تجربة مريرة في فبراير/شباط 2018، عندما واجهت القدرات العسكرية الأميركية المتفوّقة والجبّارة حين حاولت القيام بهجوم عليها شرق الفرات.

لكن هذا لا يقلل من الأثر الذي شكله الحضور الروسي والصيني على التوازنات والصراعات والأدوار، خاصة بعد التوتر الذي شهدته العلاقات الأميركية التركية على خلفية تباين مواقف الطرفين من "وحدات حماية الشعب الكردية" الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي

(الكردي)، ودورها في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والدعم العسكري الأميركي الكبير المقدم لها أو للإطار الجديد حينها قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

وكذلك انخراط تركيا في مسار أستانا وتنسيق مواقفها السياسية والعسكرية في سوريا مع روسيا وإيران، علما بأن روسيا اعتبرتها إستراتيجية الدفاع القومي الأميركية للعام 2018 عدوة، واقترحت إعادة تركيز جهد القوات الأميركية لينصب على منافستها هي والصين.

أما إيران فهي موجودة على جدول أعمال الإدارات الأميركية المتتالية منذ عام 1979، ودورها في حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة يؤثر سلبيا على المصالح الأميركية؛ وتسعى إلى توظيف الخلافات الصينية/الروسية مع الولايات المتحدة من أجل تبني مواقف لصالحها؛ وبالتالي زيادة الضغوط ضد الولايات المتحدة.

يتمثل الهدف المشترك بين الدول الثلاث (روسيا الصين وإيران) في الحد من النفوذ الأميركي في المنطقة والعمل على إخراج واشنطن منها، وتهديد تركيا المتكرر ضد الوجود الأميركي على أراضيها –في قاعدة إنجرليك بشكل خاص– يشكل تحديا للوجود الأميركي في المنطقة.

إن خروج أميركا من المنطقة يعني سيطرة روسيا وإيران على المشرق العربي برمته، خاصة ان حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة (الأردن ومصر وإسرائيل والسعودية والإمارات والبحرين) ليسوا أقوياء باستثناء إسرائيل، وليست لديهم طموحات إقليمية مثل تركيا وإيران، مما يجعل حرص تركيا على الموازنة بين الشرق والغرب مقلقًا أكثر فأكثر بالنسبة للولايات المتحدة.

كانت سوريا والعراق ساحتيْ مواجهة وتنافس بين تركيا وإيران وإسرائيل والسعودية والإمارات وقطر، كل منها تحاول تحقيق مكاسب جيوسياسية وتسجيل نقاط على خصومها ومنافسيها، وقد استدعت تطورات الصراع السوري تحالفات متحركة ومتغيرة حيث تقاطعت تركيا والسعودية والإمارات وقطر –كل لحساباته الخاصة– في موقفها الداعم لقوى المعارضة السورية السياسية والمسلحة.

ثم انقلب هذا التحالف إلى تنافس ومحاولات احتواء، لينقلب في النهاية إلى خصومة وعداء صارخ، وينشأ على أنقاضه تقاطع إسرائيلي سعودي إماراتي ضد إيران وتركيا في آنٍ، لإخراجهما من سوريا ومواجهة إيران في الخليج بمباركة أميركية.

انتقلت السعودية والإمارات ومصر لمواجهة النفوذ التركي في ليبيا بمباركة روسية، وكانت سوريا –حتى وقت قريب– ساحة مواجهة مسلحة بالوكالة بين تركيا وإيران، والعراق ساحة منافسة حادة بين حلفائهما من القوى السياسية المحلية السنية والشيعية، لكن المنافسة هدأت نسبيا في ضوء تقاطع المصالح حول المشروع الكردي في شرق سوريا، وحول العمل على إخراج القوات الأميركية من هناك، كل لاعتبارات خاصة بها.

فتركيا تريد إضعاف القوى الكردية وإيران تسعى لتأمين ممرّ بري إلى لبنان وشواطئ المتوسط، مع اختلافهما على مستقبل هذه المنطقة بين إقامة منطقة أمنية بإشراف تركيا، وبين إعادتها إلى سيطرة النظام الإيراني.

والولايات المتحدة تسعى لإخراج إيران من سوريا، أو إضعاف نفوذها بصورة كبيرة، وتركز مرحليا على إبعاد تركيا عن روسيا وإيران، ودفعها للانضباط بمعايير التحالف معها. أما روسيا؛ فمع أهمية إيران لمقاربتها الجيوستراتيجية في المنطقة فإنها لا تعارض إخراج إيران –وكذلك تركيا– من سوريا، لضمان مساهمة الغرب في إعادة إعمار سوريا، لكنها لا تستعجل إخراجها بانتظار تحصيل مقابل من الغرب.

وهذا مع احتدام التنافس بين تركيا وإيران على النفوذ في المنطقة، وقدرة كل منهما على أن تكون مشاركاً فاعلاً في إطلاق تنافس إقليمي خطير على النفوذ. ويمكن اعتبار احتلال تركيا لأرض سورية أول هجوم افتتاحي في هذه المنافسة، مما جعل تركيا وإيران مصدر صداع للولايات المتحدة وروسيا، في ضوء القاعدة التي تحكم سلوك القوى الكبرى والتي تقضي بانفرادها بمناطق نفوذها والعمل على إبعاد أية قوى أخرى (دولية أو إقليمية) عن هذه المناطق.

ولذا فإنهما مع إخراج إيران وتركيا من سوريا والعراق، أو على الأقل تهميش دورهما، خدمةً لمصالحهما ولهدفهما المشترك بحماية أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها في المنطقة. وهذا دفع الولايات المتحدة إلى تشجيع السعودية والإمارات على الانفتاح على قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ودعمها سياسيا وماليا.

وكذلك غض النظر عن الضربات الإسرائيلية لنقاط التمركز والمستودعات الإيرانية في العراق، والوقوف في وجه محاولات طهران تعزيز موقفها الجيوسياسي في سوريا، الذي أخذ أشكالا متعددة من التمدد العسكري إلى الوجود الاقتصادي والثقافي والمذهبي واختراق مؤسسات الدولة السورية.

لقد جعل ذلك كله المشرق العربي منطقة "مستقطبة ومتكاملة في آنٍ"؛ وفق وصف الدبلوماسي الأميركي روبرت مالي. وجعل أزماته وملفاته الساخنة تجتذب تدخلات خارجية للاستثمار في العوامل المحلية أو لاحتوائها بسرعة قبل تطورها وتعقدها.

وقد فتح هذا –مع الانقسام السُّني/السُّني وهياكل دول المنطقة المختلة وظيفيا– للقوى الفاعلة من غير الدول ساحاتٍ للحركة، وتسجيل الحضور وتحقيق المكاسب، وتغذية الصراعات والانخراط في حروب بالوكالة، ومنح الدول الإقليمية الرئيسية فرصاً جديدة لمحاولة توسيع مجالات نفوذها، وإطلاق منافسات جديدة على تقرير مصير الخريطة السياسية –وربما الجغرافية– للمنطقة في المستقبل.

# الفصـــــــــــــــل الخامــس

# التكامل الاقتصادي الآسيوي

أدت **الأزمة المالية** التي شهدها العالم في العامين 2008 و2009 إلى تغيير موازين الاقتصاد العالمي، حيث بدا جليا عندما التقى زعماء دول الاتحاد الأوروبي وآسيا هذا الأسبوع في بروكسل أن قوة العالم الاقتصادية آخذة في التحول من القوى التقليدية إلى آسيا.

فقد تعافت اقتصادات آسيا من الأزمة بسرعة مثيرة للإعجاب، بينما لا تزال دول **الاتحاد الأوروبي** تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وزيادة العجز وتحقيق أدنى معدلات **النمو الاقتصادي** ,ولم يغب هذا التفاوت عن قادة الدول الـ46 التي شاركت في قمة أوروبا–آسيا.

وقال رئيس وزراء كمبوديا هون سين إن السنوات القادمة ستشهد "تراجع دور الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، اللذين كانا يمثلان المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، والدول الآسيوية ستضطر إلى التحول للاعتماد على الطلب الداخلي والإقليمي."

## المبحث الأول

## التجربة الآسيوية في مجال التكامل الاقتصادي

1. التجربة الآسيوية في مجال التكامل الاقتصادي تعتبر من أنجح التجارب المعاصرة وأكثرها ثراء ، فقد حققت هذه الدول عبر استراتيجيات التكامل الاقتصادي الفعال ، مصالح اقتصادية كبيرة استطاعت من خلالها بناء وتطوير منظومات صناعية قوية و أسواق ذات قدرة كبيرة على جذب الاستثمارات. وقد انعكس نجاح التجربة الآسيوية بشكل إيجابي على طبقات المجتمع في هذه الدول ، حيث توسعت الطبقة المتوسطة وزادت انتاجية الفرد، وعرف القطاع الصناعي تحولا كبيرا ، وقويت القدرة التنافسية لهذه الاقتصادات ، فيما حققت مؤشرات التنمية نجاحا مهما مقارنة بالدول في القارات الأخرى.

استمرارية هذا النهج و حرص هذه الدول على المحافظة على درجة عالية من التكامل الاقتصادي جعل الاقتصاديات الآسيوية تحقق الريادة وتتربع كأكبر اقتصادات العالم خلال العام 2020،

2. فقد أعلن تقرير صادر عن منتدى الاقتصاد العالمي والذي يتخذ من مدينة جنيفا السويسرية مقرا له أن الاقتصاديات الآسيوية ستكون أكبر من اقتصادات بقية العالم مجتمعة خلال 2020 ، ويشير التقرير الذي أعده وانغ هويو رئيس ومؤسس مركز الأبحاث الصيني ذائع الصيت والمعروف Center for China and Globalizationأن صعود الاقتصاديات الآسيوية على هذا النحو الملفت سيكون من أهم الأحداث الاقتصادية في عصرنا الحالي. تسلط هذه المقالة الضوء على دور التكامل الاقتصادي الفعال للدول الآسيوية وكيف ساهم هذا التكامل في تحقيق هذا الانجاز التاريخي.

## المبحث الثاني

## آسيا اقتصاد العالم

تشير أغلب التحليلات الاقتصادية إلى أن آسيا ستكون قاطرة الاقتصاد العالمي خلال المرحلة المقبلة ، وهذا ما يحتم على الآسيويين الإتجاه نحو المزيد من العمل المشترك والتكامل الفعال خدمة لتحقيق أهداف ريادة الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم مما تواجهه الدول الآسيوية من تحديات ديمغرافية ، وتاريخية و جيوسياسية إلا أن هذه الدول استطاعت عبر مجموعات التكامل الاقتصادي أن تتغلب على أغلب هذه العقبات وتحولت خلافاتها وتناقضاتها إلى عوامل نجاح تسهم في تحقيق أهداف هذه الدول الاقتصادية والاجتماعة والسياسية والأمنية، وينعكس نجاح الآسيويين في رؤيتهم للتكامل الاقتصادي في تطوير وازدهار العلاقات بين الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية ، وكذلك انعكس نجاح هذه الرؤية في **القمة الثلاثية بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية** هذا بالإضافة إلى برامج **التعاون الإقليمي** بين دول المنطقة، هذه البرامج صممت خصيصا لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، من ضمن هذه التكتلات منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي – (APEC) منظمة شنغهاي للتعاون – (SCO) رابطة دول جنوب شرق آسيا – (ASIAN) لعبت هذه التكتلات الإقليمة دورا مهما في تثبيت وتوطيد علاقة التكامل بين الدول الآسيوية.

- **استيراتيجية الدول الآسيوية و تحرير السوق**

على الرغم من تبني العالم لفكرة كسر القيود التجارية والجدل الذي تحدثه هذه الاستراتيجية إلا أن الدول الآسيوية استطاعت تذليل العقبات التى تعيق حركة التجارة وتحرير السوق ، وحقق في هذا المضار نتائج مبهرة من خلال تطوير آليات التكامل الاقتصادي من خلال التجارة ، الاستثمار والسياحة. وقد حققت الدول الآسيوية العديد من أهداف تحرير التجارة ليس عبر اتفاقيات ومذكرات تفاهم كما حدث في أوربا أمريكا الشمالية بل من خلال كسر القيود على حركة الناس والبضائع وتسهيل التنقل بين دول المنطقة هذا التوجه كان توجها شعبيا قبل أن يكون حكوميا، هنا نلاحظ أن الإرادة الشعبية ساهمت بقوة في تحقيق أهداف

التكامل وشكلت هذه الإرادة عنصر تحفيز للحكومات من أجل العمل أكثر ضمن المحيط الإقليمي لتحقيق تكامل أكبر بين الدول.

- **شراكات استراتيجية إقليمية ودولية**

تحمل الدول الآسيوية اليوم على عاتقها مسؤولية تحرير التجارة الدولية بعد أن تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الهدف من خلال فرضها للقيود على الصادرات الصينية ضمن ما يعرف ب: الحرب التجارية الأمريكية – الصينية. وهكذا سعت الدول الآسيوية إلى خلق شراكات استراتيجية على المستوى الإقليمي والدولي وتسعى من خلال هذه الشراكات إلى دعم التبادل التجاري وجعله أكثر مرونة وفاعلية ، في هذا الإطار أطلقت اتفاقية الشراكة الشاملة عبر المحيط الهادي والمعروفة إختصارا ب (TPP) : حيث تقود الدول الآسيوية هذه الاتفاقية التى دخلت طور التطبيق هذا العام ، وبالرغم من مما تسهم به هذه الاتفاقية في تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي بين هذه الدول ، فإن هذه الاتفاقية يمكن أيضا أن تكون إطارا استرايجيا مرنا للتبادل التجاري بين الاقتصادات المتقدمة. في مجال الشراكة الإقليمية تم الإعلان اتفاقية الشراكة الشاملة الإقليمية والمعروفة ب (RCEP) : وستسهم هذه الاتفاقية في خلق إطار استراتيجي يسمح للبلدان النامية بالمشاركة في التجارة الحرة.

هكذا استطاعت الدول الآسيوية خلق إطار شراكة استراتيجي ، عبر اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتسهم هذه الاتفاقيات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه البلدان عبر التكامل الاقتصادي القائم على التبادل التجاري وتبادل الخبرات والتجارب في مجال التنمية.

تقوم فلسفة التكامل الاقتصادي الآسيوي على قاعدة مفادها ، أن يكون هناك مجتمع آسيوي حريص التكامل بين دوله المتقدمة والنامية ورعاية هذا التكامل وتطويره لكونه أحد الأسس الاستراتيجية للبقاء في عالم شديد التنافس قائم على التحالفات و التكتلات الاستراتيجية، كما ترتكز هذه الفلسفة على خلق بيئة مفتوحة أمام مختلف النظم الاقتصادية و دعم سياسات الابتكار وتبادل المعلومات ، وتسهيل نقل التكنلوجيا وتحرير السوق ، وقد حققت الدول الآسيوية نجاحات مميزة في هذا الإطار وخلقت حلول فعالة لما يواجهها من مشاكل ، وبذلك تقدم هذه الدول نماذج مفيدة لبقية دول العالم حول استراتيجيات التكامل الاقتصادي الفعال

والمنضبط

شكل 15 اقتصادا آسيويا أكبر منطقة تجارة حرة في العالم اليوم الأحد، في صفقة تدعمها الصين وتستبعد الولايات المتحدة التي انسحبت من مجموعة منافسة لآسيا والمحيط الهادئ في ظل رئاسة دونالد ترامب.

توقيع اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة خلال قمة إقليمية في هانوي، شكل ضربة جديدة للمجموعة التي كان يساندها الرئيس السابق باراك أوباما، وانسحب منها خلفه ترامب في 2017.

ووسط تساؤلات عن مدى اهتمام الولايات المتحدة بآسيا، قد تعزز الشراكة وضع الصين كشريك اقتصادي لجنوب شرق آسيا واليابان وكوريا الجنوبية، إذ تضع ثاني أكبر اقتصاد في العالم في مكانة أفضل لصياغة قواعد التجارة في المنطقة.

وغياب الولايات المتحدة عن اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة وعن المجموعة التي حلت محل الشراكة عبر الأطلسي التي قادها أوباما، يستثني أكبر اقتصاد في العالم من مجموعتين تجاريتين تغطيان أسرع المناطق نموا على وجه الأرض.

وبحسب إريس بانغ كبيرة اقتصاديي "آي إن جي (ING) "لشؤون الصين، يساعد اتفاق الشراكة الاقتصادية بكين على تقليص الاعتماد على أسواق وتكنولوجيا الخارج. وتضيف إريس بانغ أن الخلافات المتزايدة مع واشنطن عجلت بهذا التحول.

ويضم الاتفاق الجديد الذي عُرض عام 2012 لأول مرة، 10 من الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا.

**الشراكة وتعافي الاقتصاد العالمي**

ووقع الاتفاق على هامش قمة افتراضية لآسيان ترأستها فيتنام، في حين يناقش قادة آسيويون التوترات في بحر الصين الجنوبي، ويعكفون على وضع خطط للتعافي الاقتصادي في المنطقة بعد الجائحة، حيث تحتدم المنافسة بين الولايات المتحدة والصين.

وقالت فيتنام إن الشراكة تغطي 30% من الاقتصاد العالمي، والنسبة ذاتها من سكان العالم، وتصل إلى 2.2 مليار مستهلك.

وقال رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ بعد مراسم التوقيع الافتراضية "في ظل الظروف العالمية الحالية، يوفر التوقيع على اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة بصيص نور وأمل."

وأضاف "يظهر بوضوح أن التعددية هي الطريق الأمثل والاتجاه الصحيح لتقدم الاقتصاد العالمي والبشرية."

وأفادت وزارة المالية الصينية بأن تعهدات الكتلة الجديدة تشمل إلغاء عدد من الرسوم الجمركية داخل المجموعة، ينفذ البعض منها على الفور والبعض الآخر على مدى 10 أعوام. ولم تذكر تفاصيل عن المنتجات أو الدول التي ستحظى بخفض فوري للرسوم.

وأضافت الوزارة في بيان "للمرة الأولى، تتوصل الصين واليابان إلى ترتيب لخفض الرسوم الجمركية، لتحققا انفراجة تاريخية"، لكنها لم تذكر تفاصيل أخرى.

**والاتفاق هو الأول الذي تنضم بموجبه قوى شرق آسيا –الصين واليابان وكوريا الجنوبية– إلى اتفاق تجارة حرة واحد.**

وكانت الهند انسحبت من المحادثات في نوفمبر 2020، لكن زعماء آسيان قالوا إن الباب مفتوح لانضمامها.

# الخاتمـــــــــــــــة

**ترفض الصين رفضاً قاطعاً إطلاق تسمية «خيط اللؤلؤ» على استراتيجيتها في المحيط الهندي، وتعتبرها غير مقبولة خصوصاً أنّ مصدر التسمية يعود إلى تقرير أميركي عام 2005 أعدّه بووز آلان هميلتون، وهو أحد المتعاقدين مع وزارة الدفاع الأميركية.**

**الى ذلك، يؤكد الباحث الصيني «تشو بو» أنّ التواجد في المحيط الهندي ليس الهدف منه إنشاء قواعد عسكرية، بل تحقيق هدفين الأول، جني مكاسب اقتصادية. والثاني، تأمين الحماية لخطوط المواصلات. فما يهمّ القوات البحرية الصينية هو المرور الآمن وليس إقامة قواعد عسكرية. شانون تييازي، طريق الحرير البحري يواجه خيط اللؤلؤ، موقع «ذا ديبلومات»، 2014/2/13. من هنا، يرى البعض أنه في حين تلتهي الولايات المتحدة بمواجهاتها مع روسيا وإيران في الأطراف والهوامش «تبني الصين، خطوةً خطوة، معالم امبراطورية جديدة، تبدأ بما يسمّيه المراقبون نظرية عقد اللؤلؤ.» عامر محسن، عقد اللؤلؤ، الاخبار، 2014/12/31لهذا، لقد باتت الولايات المتحدة «تشعر بقلق جدّي من تعاظم القدرات الاقتصادية للصين ومن إمكانياتها الحربية وتوسّعها البحري العسكري، ومن طموحاتها الجيوسياسية في المحيط الهندي الذي اعتاد الأميركيون الهيمنة عليه دون منازع.» روسيا اليوم، 2011/11/3.**

كان لطريق الحرير تأثير كبير على ازدهار الكثير من الحضارات القديمة مثل المصرية والهندية والرومانية؛ حتى أنها أرست القواعد الضرورية للعصر الحديث. ومع تغير الخارطة السياسية والاقتصادية في أوروبا وآسيا بعد القرن التاسع الميلادي، وخاصة تقدم تكنولوجيا الملاحة، برز دور النقل البحري في التبادل التجاري.

اضمحل دور طريق الحرير البري التقليدي. وفي القرن العاشر قلّما اعتبر طريق الحرير هذا طريقا تجاريا. ولكن خلال السنوات الأخيرة بدأت اليونسكو بتنفيذ برنامج بحوث جديدة لطريق الحرير وأطلقت على طريق الحرير "طريق الحوار" لدفع الحوار والتبادل بين الشرق والغرب.

في الأزمنة الغابرة، وفي حاضرها أيضا، كان هناك شريانان ينطلقان من الصين؛ واحد يمضي إلى بحار الجنوب ومنها إلى شرق أفريقيا عبر المحيط الهندي، وآخر بريٌّ يبدأ من وسط الصين غربا مروراً بدول آسيا؛ ليلتقيا في أوروبا .مما أشعر الصين بالانتعاش وعزز ثقتها وقدرتها على المنافسة.

لكنّ الصينيين، في الوقت ذاته، لا يريدون خلق دول عميلة من خلال علاقاتهم المتشعبة بالعالم، كما أنهم لا يسعون إلى ملء الفراغ، ولا إلى الانغماس بمشاكل العالم، وتحديداً، الشرق الأوسط. وقد كان الانفتاح العالمي يعيش بين مد وجزر؛ فعندما يقول الكبار "بلدي أولاً" أو "أميركا أولاً" كما فعل الرئيس الأميركي دونالد ترامب؛ يهتز الانفتاح والتواصل والثقة الدولية بالتشكيك بفكرة وجود من يمكن أن يقود العالم نحو شيء من الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، لتكون العولمة حالة أمان لا هيمنة وسيطرة.

وعلى سبيل اختلاف الأزمان والأحكام، إذا كانت ميزانية "مشروع مارشال" 13 مليار دولار عام 1948، فإن أي مشروع لإعادة إعمار سوريا على سبيل المثال يحتاج إلى ذلك المبلغ مضاعفاً ثلاثين مرة؛ فما بالك بالدمار في آسيا وأفريقيا؟ فلا أميركا ولا أوروبا تقدر بمفردها على رفع هكذا أحمال؛ لذلك لا بد من تضافر الجهود الدولية، من بينها مشاركة الصين، للقيام بهذا التحدي.

كما شكّل فايروس كورونا حدثاً مفصلياً في التاريخ البشري، وعطّل الحياة على كوكبنا من خلال إضراره بالاقتصادات العالمية، وكان الامتحان الحقيقي لكفاءة حكومات وفشل أخرى، حيث رأى فيه بعض العلماء الكاشف لعالم أقل انفتاحا وأقل حرية؛ وآخرون وجدوه حدثاً يسهم بتقوية الدولة وتعزيز الوطنية ودافعاً لحكومات كي تتبنى إجراءات طارئة لإدارة الأزمة قد لا تتخلى عنها عند انتهاء الأزمة.

تعثّرت الصين في إدارة الأزمة بداية؛ لكنها تماسكت لاحقاً وأدت أداءً جيداً. بالمقابل كانت استجابة أوروبا وأميركا بطيئة ومتخبطة أحيانا. بالمجمل، أفصحت الأزمة عن عالم أقل انفتاحاً وحرية وأكثر توتراً وأنانية؛ والأهم تواضعاً في الكفاءة.

وكان كل ذلك فضيحة كبرى للعولمة بمفهومها الإيجابي البناء. ذلك يعود إلى أجواء من القلق والشكوك سبقت وسادت قبل ظهور الوباء تمثلت بالنظرة تجاه التنين الصيني الصاعد والمتطور والمتعملق اقتصادياً وعسكرياً ومحاولات حصاره وحرمانه من التقانات العالية. لقد كانت الخشية الأعظم في الإحساس بانتقال العولمة من التمركز حول أميركا إلى التمحور حول العملاق الصيني الجديد.

وبعدما عملت العولمة على إلغاء مفهوم دولة الرعاية والرفاه، ومنعت الدول من دعم منتجاتها لخدمة مواطنيها في بدايات انطلاق العولمة في تسعينات القرن الماضي، وأجبرت العديد من دول العالم على ترك مواطنيها مهمشين، يعيشون في بيئة الجشع التي نشرها النظام العالمي الجديد، تعود اليوم نفس تلك الجهات الظالمة لتجبر الدول نفسها على تبني مفهوم "دولة الرعاية"، وتطلب من الدول جميعها والتي أرهقها الفساد إيقاف عجلة الأعمال ورعاية مواطنيها، وصرف الرواتب لهم، ومنحهم فرصة تأجيل سداد قروضهم، ومنحهم المساعدات الشهرية رغم عدم ذهابهم إلى العمل، أو إنجاز أي خدمات، مما وضع معظم دول العالم على شفير الانهيار، منذراً بسقوط كامل للبنية السياسية الدولية، مع انهيار اقتصادي عالمي، وإفلاس لكل المشروعات.

مع اهتزاز الثقة الغربية بالعولمة والتجارة الدولية، والانتقال إلى حالة من الحمائية؛ نجد أن الصينيين لم يفقدوا ثقتهم بهما لأسباب تاريخية وثقافية ونفسية وجدت أن الانفتاح ولّد انتعاشاً وعزز ثقة الصيني بثقافته وقدرته على المنافسة.

تلك الميزات والملامح تمتعت بها أميركا بامتياز؛ ولكن بعد كورونا أضحت مثار شك لأنانيتها ومصلحيتها الضيقة والتي عكست اهتزازاً في قيادة الدفة العالمية.

إذا كان المنتصر هو الذي يكتب التاريخ البشري، فهل أن من سينتصر على كورونا هو ذاته من سيقوم بتلك المهمة، ويكون من جديد محور الاستقطاب العالمي؟ هل الانتصار على الفايروس اللعين سيُعتَبر انتصاراً للديمقراطية والانفتاح والتعددية والرعاية الصحية الشاملة؛ أم أن البعض سيرى في ذلك الانتصار انتصارا للاستبداد والقبضة الحديدية والحكم الصارم؟ تقوم العولمة، في أبسط معانيها، على نشر عدد من المبادئ الأساسية في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة وتسعى إلى إيجاد نمط واحد مشترك بين الشعوب والدول. وبهذا المعنى تواجه العولمة جملة من التحديات؛ فالأوروبيون يصعب عليهم التفريط بتراث وحضارة ونهضة بنوها بدمهم ودموعهم لفائدة حضارة أميركية حديثة تأتي على كل ما أسسوه.

الأمر الأكثر فداحة نلحظه في أفريقيا وأميركا اللاتينية وإلى حد ما آسيا، فهذه الدول لها طموحاتها القومية والوطنية ولها أيضاً مشاكلها وعوائقها، وخاصة ممارساتها السياسية التي ليس من السهل على الولايات المتحدة فرض إرادتها عليها.

والتحدي الأكبر يأتي من حضارة الصين الجديدة ذاتها، وهو في المرحلة الأولى تحدٍ أيديولوجي استراتيجي، وفي المرحلة الثانية تحد استراتيجي اقتصادي. في المرحلة الأولى من خلال تأييدها لحركات التحرر الأفروآسيوية، وفي الثانية المنافسة على الموارد وخاصة الطاقة والأسواق وعلى رؤوس الأموال.

في عالم اليوم، هناك حرب خفية قوامها سعي صيني حثيث مدعوم ومدفوع بمحاولات دول صناعية كبرى لإنهاء سيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي. سلاح أميركا في هذه

الحرب الهجومية والحمائية هو التنصل من اتفاقات عالمية وقعتها أميركا سابقا. في الضفة الأخرى، هناك فريق يبحث عن بدائل تنقذ العولمة والتجارة العالمية الحرة.

وكثاني أكبر اقتصاد عالمي يصلح برأي البعض أن يكون بديلاً عالمياً مقبولاً، شهدنا في السنوات الماضية دفعاً بعملتها "اليوان" للتواجد عالمياً كالدولار المتربع على العرش العالمي للعملة؛ إضافة إلى دعوتها لإصلاحات اقتصادية والتخفيف من قيود الاستثمار وخفض الإفراط في الإنتاج.

وبصفتها ثاني أكبر اقتصاد في العالم أيضاً، فإن الصين كانت دائماً الأكثر صلاحية كبديل عالمي مقبول، وهو ما أدى إلى مساعٍ للدفع بعملتها اليوان كبديل تجاري قوي للعملة الأميركية المعتمدة على عرش التجارة العالمية.

أبرمت بكين العشرات من الاتفاقيات مع دول كثيرة حول العالم لاعتماد اليوان عملةً للمبادلات التجارية الثنائية، كما تتزايد يوماً بعد يوم الدول التي تتجه إلى إدراج اليوان ضمن سلة عملات احتياطياتها المالية.

تشكل الصين عملاقاً ضخماً أكثر خطورة على أميركا والغرب من كل العالم، لجملة من الأسباب؛ أولها أنها كيان سياسي موحد في دولة مركزية ليس من السهل تفكيكها. ومن هنا تأتي إثارة المتاعب في أطرافها لإثارة المشاكل. وثانيها أن الصين بعقيدتها السياسية الشيوعية، وعقليتها المرنة، ونخبها السياسية، تعمل على تطوير ذاتها بمنطق براغماتي يقوم على التعايش وليس التصادم.

هذا إضافة إلى استيعاب الصين للعولمة الاقتصادية بصورة شبه تامة حيث عملت بصبر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقبول معظم شروطها. وطورت الصين صناعاتها الوطنية فزاد إنتاجها عالمياً في مختلف المجالات. كل ذلك جعل من الصعب التشكيك بقوة الصين وقدراتها.

لقد حققت الصين زيادة في التجارة مع أميركا الجنوبية، بنسبة 2000 في المئة خلال العشرين سنة الماضية؛ وأضحت شبه المتصرف بالاقتصاد الأفريقي؛ وتحولت إلى الملجأ الإيراني اقتصادياً بحكم العقوبات على طهران.

وانتقلت في سنوات معدودة من اقتصاد مركزي تحكمه السلطة إلى اقتصاد السوق الحر ذي الملامح الرأسمالية لتصبح في العام 2010 صاحبة الموقع الرابع في الاستثمارات العالمية؛ ولتتجاوز إيداعاتها في البنوك العالمية الخمسين تريليون دولار. مع نمو سنوي ثابت يتجاوز 10 في المئة سنوياً. ولكن ذلك كله ارتبط بخوف صيني شديد من العولمة ثقافياً وحضارياً واجتماعياً على التاريخ والهوية الصينيين لدرجة تجد الصيني يخشى اللغة الإنجليزية ويقف ضد تفشيها. هناك رعب من سحق الخصوصية الفردية عبر جمع شبكة الإنترنت كميات هائلة من البيانات حول ما يفعله الناس عبرها وخارجها؛ ومن هنا نجد بلداناً تفرض قواعد صارمة لتنظيم ذلك. هناك أيضاً الاقتصادات الضخمة التي تبتلع السوق العالمية باحتكاراتها وبحثها المستمر عن جغرافيا ضعيفة الضوابط؛ وهذا كلّ من نتائج الإفراط في العولمة.

ومن هنا تجتاح عالمنا فكرة التشديد على الضوابط الوطنية لتنظيم هذا الاستشراء المتوحش. والمثال الصارخ حالة شركة "هواوي" الصينية رغم عدم إثبات أي خطأ عليها وخاصة التجسس. إننا نشهد تفاعل الاقتصاد والأمن الوطني والخصوصية بشكل معقد؛ وفي النهاية ستخوض أميركا معركة خاسرة في وجه الصين في هذا المضمار. فالتقانات والذكاء الصناعي مسائل أضحت بمثابة الهواء في عالم اليوم؛ ولا يمكن حجب أو تعليب أو تقنين الهواء.

أنصار العولمة يرون فيها المواطنة العالمية. مشاكل العالم تُحَلُّ عبر العولمة الديمقراطية التي تعني بأن لكل إنسان قيمة أينما وُجد، حريته عالمية وحقوقه مصانة. أما أعداؤها فيرون فيها فقداناً للهوية الوطنية الثقافية وسحقاً لتاريخها.

غير أن العولمة بالنسبة لبعض العلماء والباحثين تمثل مشروعاً أيديولوجياً حاملاً للثقافة الغربية.

تلك الرؤية السوداوية للعولمة لا ترى في الأخيرة نظرية في الاقتصاد بل تجسيدًا فعليا لمشروع ثقافي فكري أيديولوجي، يركز في مسعاه نحو سيطرة الثقافة الغربية على ثقافات العالم كله.

وهكذا تكون حياتنا مصممة وفق ضوابط تلك الثقافة ومحركاتها في الإبهار لتذوب فيها بلا هوية ولا إرادة؛ وكل من يعترض أو يرفض أو يعيق أو يتساءل عن حرية الفكر والثقافة وتلك المبادئ التي ترفعها إعلامياً تدوسه وتمشي عليه.

ووسط كلّ هذا هناك من يرصد تحرّكاً في محور العولمة من الولايات المتحدة إلى الصين لتكون هي القبعة الجديدة التي سيرتديها العالم قريباً.

## المصادر والمراجع


1-أوتكين، أ. ني .النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، يونس كامل ديب ود. هاشم حمادي(مترجمون) (الطبعة الأولى، دمشق، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.)

-2- أولبرايت، مادلين .مذكّرة إلى الرئيس المنتخب، عمر الأيوبي (مترجم) (الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، نسخة الكترونية.(PDF

-3- بريجنسكي، زبيغنيو .رؤية استراتيجية: "أمريكا وأزمة السلطة العالمية"، فاضل جتكر (مترجم) (الطبعة العربية (بيروت، دار الكتاب العربي، تموز/ يوليو 2012.(

4- روجرز، جيم .مارد في الصين، أيمن طباع (مترجم) (الطبعة العربية الأولى، الرياض، العبيكان للنشر، 2011.(

-5س. ناي، جوزيف .مفارقة القوة الأمريكية، د. محمد توفيق البجيرمي (مترجم) (الطبعة العربية الأولى، الرياض، العبيكان، 2003.(

-6 عين ملك، عين ملك .السياسة الأمريكية آلية التدخل والعدوان) الطبعة الأولى، دمشق، مكتب الخدمات الطباعية، 1986.(

-7 قبيسي، هادي .السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية) الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، نسخة الكترونية pdf).

-8 نادكارني، فيديا .الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات) الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

-9

http://usforeignpolicy.about.com/od/countryprofile1/a/uschinatimeline.htm

)تمت آخر زيارة للموقع، وكذلك روابط كافة المصادر من الإنترنت أدناه، عند الانتهاء من الدراسة، وذلك في 26 كانون الأول/ ديسمبر 2016). هذه المعاهدة كانت كغيرها من "المعاهدات غير المتكافئة" التي فُرضت على الصين في ذلك الحين، والتي انتهى العمل بمعظمها بعد اجتياح اليابان للصين في الحرب الصينية – اليابانية الثانية (1937 – 1945.(

10- جورج عين ملك، السياسة الأمريكية آلية التدخل والعدوان، الطبعة الأولى، دمشق، مكتب الخدمات الطباعية، 1986، ص91.

11- هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، نسخة الكترونيةpdf ، ص26

12-المصدر نفسه.

13- قبيسي، ص 28.

14-أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، يونس كامل ديب ود. هاشم حمادي(مترجمون)، الطبعة الأولى، دمشق، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص295.

15- جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، د. محمد توفيق البجيرمي (مترجم)، الطبعة العربية الأولى، الرياض، العبيكان، 2003، ص55.

16- ناي، ص54

17-أوتكين، ص283

18- المصدر السابق، ص285. وقد أوردها أوتكين نقلًا عن:

Zi Zhongyun. U.S. – China Relations. Breaking a Vicious Circle ("World Policy Journal", Fall, 1999, p. 119)

19- فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص37

20- زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية" :أمريكا وأزمة السلطة العالمية"، فاضل جتكر (مترجم)، الطبعة العربية (بيروت، دار الكتاب العربي، تموز/ يوليو 2012) ص101

21- مركز حرمون للدراسات المعاصرة، »سياسة أوباما الخارجيّة رهينة إجماع الحزبين « ترجمة: أنس عيسى.

22-مركز بيروت لدراسات الشرق الوسط، "القواعد العسكرية الأميركية في العالم"، على الرابط:

http://www.beirutme.com/?p=559

23- ساسة يوست، "القواعد الأميركية تتقلص في الخليج لصالح المحيط الهادئ"، على الرابط:

http://www.sasapost.com/reduce-us-forces-in-the-gulf/.

24- وكالة الأنباء العالمية، "اليابان وغيرها من دول آسيا: نمو موجة الإعتراض علي القواعد الأمريكية"، على الرابط:

http://www.ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2744.

25-أوتكين، ص343

26-موقعProject Syndicate ، "هل يُكتَب البقاء للتحالف بين الولايات المتحدة واليابان؟"، على الرابط:

https://www.project-syndicateorg/commentary/will-the-us-japan-alliance-survive?version=arabic .

27-يمكن الاطلاع على النص الأصلي لمقال كلينتون بالانكليزية، على الرابط:

http://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century/ .

28- يمكن الاطلاع على مقال ليون بانيتا، مترجمًا للعربية، على الرابط:

https://www.project-syndicate.org/commentary/renewing-the-us-commitment-to-the-asia-pacific-region-by-leon-e-panetta/arabi

للمزيد من التفاصيل والمعلومات، انظر Foreign Policy Diary – The US–China : ) ""Standoff in the Indo–Asia–Pacific Regionتقرير مصور). تمكن مشاهدته على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=AEe6BmjjPdY.

29–بي بي سي عربي، "ما هو أساس الخلاف حول بحر الصين الجنوبي ؟"، بي بي سي عربي، على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160712_south_china_sea_qa

وفيه معلومات تفصيلية عن الخلافات بين دول المنطقة بشأن السيطرة على الجزر والمياه الإقليمية.

30– ليون بانيتا، مصدر سابق.

31–جيم روجرز، مارد في الصين، أيمن طباع (مترجم)، الطبعة العربية الأولى، الرياض، العبيكان للنشر، 2011، ص151.

32–المصدر نفسه، ص151–152

33– مجلة السياسة الدولية .أحمد الكاتب: القيد الأمريكي، احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط.

34– . ناصر التميمي، العلاقات السعودية – الصينية، التحالف العسكري الاستراتيجي مؤجل، على الرابط:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3708:2016-04-03-08-33-09&Itemid=172&option=com_content .

35-المصدر نفسه.

36-الجزيرة نت" :طريق الحرير الجديد.. آمال وأشواك."

37- إبريجنسكي، ص104

38- المصدر نفسه، ص 105

39-وكالة الأناضول" :لماذا تبني الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي؟."

40-صحيفة الشعب (الصينية)، متحدث، التدريبات العسكرية التي أجرتها الصين في أعالي البحار أنشطة روتينية"، على الرابط:

http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2016/1216/c31664-9155573.html

41-الأهرام، "الإستراتيجية العسكرية الصينية فى كتاب أبيض جديد.. دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع"، على الرابط:

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/404723.aspx

42-محمد عبد الفتاح الحمراوى، "السياسة الخارجية الصينية"، على الرابط:

http://elhamrawy.blogspot.de/2008/09/blog-post_7938.html.

43- الحياة" دوتيرتي مراهنًا على أموال الصين: وداعًا أميركا."

44-هشام منور ، تمدد النفوذ الإسرائيليفي آسيا الوسطي : أذربيجان نموذجا ، 24 سبتمبر 2009 ، http://almoslim.net/node/117559

Richard Auty, Energy, Wealth and Governance in the Caucasus -45 and Central Asia Lessons Not Learned , ( London : Routledge, 1 edition, 2006 ) ,p 4 .

46-دول آسيا الوسطي: المجال الحيوي والإستراتيجي لخارطة الصراع ، 25 نوفمبر 2008 ، http://www.empressoffice.com/ar/index.php?news=2830

47'- إبراهيم عرفات ، آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة، السياسة الدولية، عدد 167، يناير 2007، ص 125.

48-المرجع السابق.

49-هل تنجو آسيا الوسطى من أطماع الدول العظمى ، 1 إبريل 2009،

http://www.asiaalwsta.com/reportsdetails.asp?newsID=12688&chk=1

50-آسيا الوسطى والقوقاز .. تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية، 25 يناير 2002،

http://www.albayan.ae/one-world/2002-01-25-1.1282200

51- **التعريف بوسط آسيا وبلاد القوقاز**،

www.forsanelhaq.com/showthread.php?t=125763

52-صلاح الصيفي ، بترول بحر قزوين وصراع القوى الكبرى ، 5 يونيه 2007 http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-58-9444.htm.

53- مدحت أيوب ، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا الأسباب والحلول، السياسة الدولية، عدد 167 ، يناير 2007 ، ص 131 .

54 - إبراهيم عرفات، مرجع سابق ، ص 125 .

55- عبدالله فلاح عودة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير غير منشورة 1991- 2010، عمان ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، 2011 ، ص 60.

56- عبد القادر عبد الهادي، سياسة قديمة في وعاء جديد ، فبراير 2010

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-june-2000/qpolitic13.asp

57-مروة نظير، روسيا في محيطها جيوبوليتيكا المصالح لا النفوذ، 14 أكتوبر 2009، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite

58-طه عبد الواحد، خطوات روسية استباقية للحفاظ على النفوذ في آسيا الوسطى، جريدة النور ، 11 فبراير 2009

http://www.an-nour.com/index.php?option=com

59 - مروة نظير ، مرجع سابق.

60-حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، السياسة الدولية ، إبريل 2006 .

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221654&eid=209

61 - طه عبد الواحد، مرجع سابق.

62 - روسيا وآسيا الوسطى.. نحو التكامل الحقيقي، 24 مايو 2012 : http://arabic.rt.com/prg/telecast/657355/

63 - صلاح الصيفي، مرجع سابق.

64 - خط أنابيب روسي يهدد مشروع نابوكو لنقل غاز دول بحر قزوين للاتحاد الأوربي، جريدة القدس ، 28 مايو 2013

65- مروة نظير، مرجع سابق.

66- - **أمريكا تعزز دعمها لآسيا الوسطى بعد أزمة القرم ، 29 مارس 2014**

http://www.albawabhnews.com/487751

67 - **Charles William , America Discovers Central Asia, April 2003 ,**

www.foreignaffairs.com/articles

68 – عبد الله صالح، أنابيب النفط تشعل الصراع في آسيا الوسطى 5، أغسطس2005
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6917،

69– محمد علي الفرا ، الولايات المتحدة والنفط والسيطرة على العالم ،

http://www.alarabnews.com/alshaab/gif/07-03-2003/Alfarra.htm

70–هل تنجو آسيا الوسطى من أطماع الدول العظمى، مرجع سابق.

71 – عبد الله صالح، القواعد الأمريكية وصراع المصالح في آسيا الوسطى،28 يوليو 2005

http://alasr.ws/articles/view/6889

72–هل تنجو آسيا الوسطى من أطماع الدول العظمى، مرجع سابق.

73– جعفر حسن ، منظمة شنغهاي للتعاون وصراع القوى الكبرى في آسيا الوسطى، 18 مارس
2008، http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147505144

74– عبد الله فلاح عودة، مرجع سابق، ص ص 100– 106.

75– مطيع الله تائب، الصين وإيران وتركيا.. اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى، 12 أوت 2007 ،

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6976e5ef-9f4a-4baf-ab68-ef902a45708

76 – صلاح الصيفي، مرجع سابق.

77 – سمر كرم، انطلاق القمة الأوربية الروسية وسط احتدام التنافس على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى، 21 مايو 2009 ، http://www.dw-world.de/dw/article/0,,4270096,00.html

78 – أذربيجان: مشروع نابوكو مات. يحيي مشروعTAP ، مركز القوقاز، 28 يونيو 2013

http://echokavkaz.blogspot.com/2013/08/tap.html

79 – **خط أنابيب غاز روسي يهدد مشروع نابوكو، 28 مايو 2013**

http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B2MSA20130528

80 – صلاح الصيفي، مرجع سابق.

81 – هبة محسن أبو الوفا، إيران في آسيا الوسطي.. نموذج للقوة المرنة، 9 ديسمبر 2008، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite

82 – صلاح الصيفي، مرجع سابق.

83 – عبد الله فلاح عودة، مرجع سابق، ص 115.

84– محرم أكشي، تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز تأمين لجسور الطاقة ، 6 أغسطس 2009 . http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DE6D722D-8175-48D6-A72F-0477CB0A2C6A.htm

85 – مطيع الله تائب، مرجع سابق.

86– عبدالله فلاح عودة، مرجع سابق.، ص ص 126 – 127.

87– صلاح الصيفي، التغلغل الاقتصادي لإسرائيل في منطقة آسيا، 6 أغسطس 2007.

http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-58-9